نبذ المتمرّدين:
الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان

بقلم جيروم توبيانا

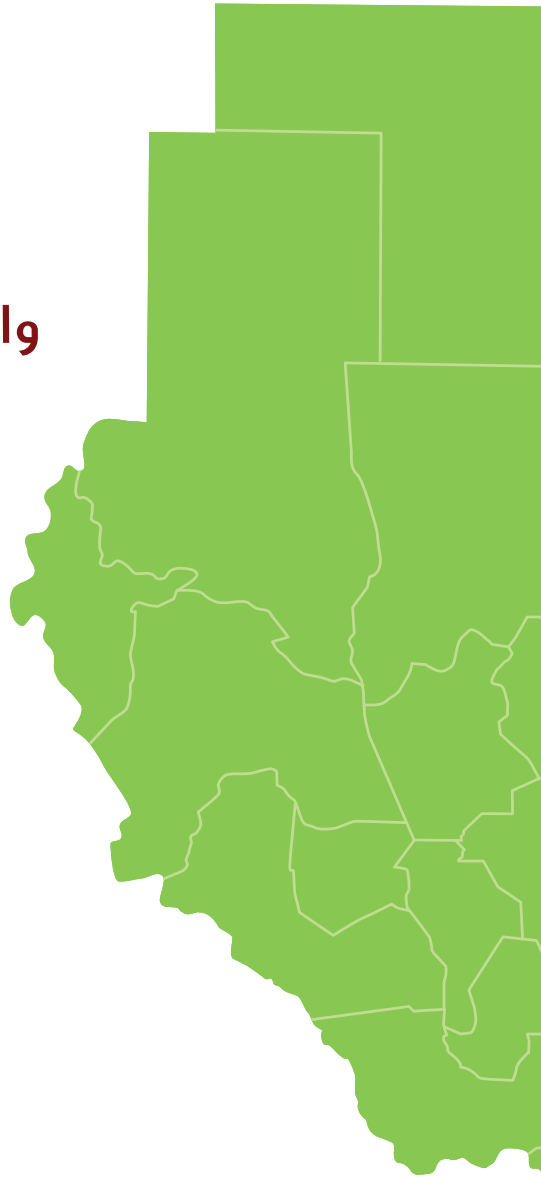

small arms survey
HSBA

حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

© مسح الأسلحة الصغيرة – المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف ٢٠١١

طبعة أولى مارس/آذار ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا المطبوع أو حفظه في نظام استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة من الوسائل من دون إذن خطي مسبق من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما يسمح به القانون بوضوح أو بموجب شروط متفق عليها مع المنظمة المناسبة لاستنساخ الصور. ترسل الاستفسارات المتصلة بإعادة الإصدار التي تخرج عن النطاق المبين أعلاه إلى مدير المطبوعات، مسح الأسلحة الصغيرة، على العنوان التالي.

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202, Geneva,Switzerland

تحرير: ديانا رودريغيز وإميل ليبرن
تحضير النسخة: أليكس بوتر (fpcc@mtnloaded.co.za)
تدقيق اللغة: جول لينيغار (johnlinnegar@gmail.com)

طبع في أوبتما وبالاتينو من قبل ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-48-9

المحتويات

مصطلحات ومختصرات ٤
الموجز التنفيذي ٦
١. بدايات الحرب بالوكالة بين تشاد والسودان وطريقة تطورها ١٠
العرقيات والديناميات عبر الحدود ١٠
دور الانتماء العرقي في تحديد الدعم ١١
العلاقات المتدهورة ١٤
الهجوم على نجامينا في فبراير/شباط ٢٠٠٨. ١٥
٢. من الحرب بالوكالة إلى التقارب ١٧
الدعم التشادي لحركة العدل والمساواة قبل هجومها على الخرطوم في مايو/أيار ٢٠٠٨ ١٧
الجولة الأخيرة من الهجمات بالوكالة ١٩
الوصول إلى نقطة التحوّل ٢٢
سعي تشاد إلى التعويض ٢٦
تسارع وتيرة التقارب ٢٧
٣. تشاد والمتمردون التشاديون بعد التقارب ٢٩
عودة المتمردين التشاديين المحفوفة بالخطر ٢٩
المتمردون التشاديون في دارفور ٣٣
إنسحاب القوات الدولية من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ٤٠
٤. متمردو دارفور بعد التقارب ٤٥
من تشاد إلى ليبيا: مؤيدو حركة العدل والمساواة (JEM) الإقليميون ٤٥
ضياع الفرص في جنوب السودان ٤٧
استفتاء الجنوب ودارفور ٤٨
جنوب كردفان: هل يكون حقل عمليات حركة العدل والمساواة (JEM) التالي؟ ٥٤
مخاوف ما بعد الانفصال ٥٥
٥. توسيع نطاق التقارب والاستناد إليه ٥٧
الملحق ١. جماعات وتحالفات المعارضة المسلحة التشادية ٦٠
الملحق ٢. المخطط الزمني للتقارب بين تشاد والسودان ٦٤
الهوامش ٦٧
قائمة المراجع ٧٨
نبذة عن المؤلف ٨٣
شكر وتقدير ٨٤

مصطلحات ومختصرات

التحالف الوطني	AN
التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي	ANCD
التحالف الوطني من أجل المقاومة	ANR
الاتحاد الأفريقي	AU
جمهورية أفريقيا الوسطى	CAR
المجلس الديمقراطي الثوري	CDR
الفرنك التشادي	CFA
الوفاق الوطني التشادي	CNT
اتفاقية الوطنيين من أجل العدالة والسلام	CPJP
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	DDR
اتفاق سلام دارفور	DPA
الاتحاد الأوروبي	EU
قوة الاتحاد الأوروبي	EUFOR
الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية	FPRN
جبهة خلاص الجمهورية	FSR
الجبهة المتحدة من أجل التغيير	FUC
حكومة جنوب السودان	GoSS
المحكمة الجنائية الدولية	ICC
الشخص النازح داخلياً	IDP
حركة العدالة والمساواة	JEM
حركة العدالة والمساواة – قيادة جماعية	JEM–CL
حركة التحرير والعدالة	LJM
جيش الرب للمقاومة	LRA

الحركة من اجل الديمقراطية والعدالة في تشاد	MDJT
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات)	MINURCAT
الحركة من أجل السلام وإعادة الإعمار والتنمية	MPRD
الحركة الوطنية للإنقاذ	MPS
حزب المؤتمر الوطني	NCP
منظمة غير حكومية	NGO
الجبهة الإسلامية الوطنية	NIF
جهاز الأمن والمخابرات الوطني	NISS
الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية	NMRD
تجمع القوى من أجل التغيير	RFC
قنبلة ذات دفع صاروخي (قاذفة)	RPG
القوات المسلحة السودانية	SAF
التحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني	SFDA
جيش تحرير السودان	SLA
جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور	SLA–AW
جيش تحرير السودان – مني مناوي	SLA–MM
الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان	SPLM/A
اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية	UFCD
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية	UFDD
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي	UFDD–F
اتحاد قوى المقاومة	UFR
العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	UNAMID
دولار أميركي	USD

الموجز التنفيذي

خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، خاضت حكومتا تشاد والسودان حرباً شرسة بالوكالة، شنّتاها من خلال توفير الدعم المادي للقوات المسلحة المعارضة لكل منهما. وكان الدافع وراء دعم تشاد للمعارضة المسلحة في دارفور عدد من الشخصيات البارزة في الأوساط الحكومية الداخلية، كما أنه قد تفاقم جرّاء وجود روابط عائلية مباشرة مع قادة المتمردين في دارفور. كما أن اقتناع السودان بأن هذا الدعم التشادي سيستمرّ طالما بقي الرئيس إدريس ديبي في السلطة قد شكّل الدافع لدعم جهود المتمردين التشاديين الرامية إلى تنحيته. بلغت الحرب ذروتها مع هجمات المعارضة المسلحة على نجامينا في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ وفبراير/شباط ٢٠٠٨ والهجوم على الخرطوم في مايو/أيار ٢٠٠٨.

لكن بحلول مايو/أيار ٢٠٠٩، كان استعداد كلا النظامين لمواصلة الصراع يشوبه الإحباط والتعب. وكانت الغارات بالوكالة غالباً ما تفشل في تحقيق أهدافها، وذلك جزئيا بسبب فشل كل من النظامين في توحيد جماعات المعارضة المجاورة ضمن تحالفات فعالة. وفي الوقت نفسه، فقد كانت عمليات سياسية محلية كبرى تلوح في الأفق في كل من البلدين – لا سيما الاستفتاء بشأن تقرير مصير جنوب السودان في يناير/كانون الثاني ٢٠١١ والانتخابات الرئاسية في تشاد، المقرر إجراؤها في مايو/أيار ٢٠١١.

فقد أدت هذه العوامل، فضلاً عن العديد من العوامل الأخرى، إلى دفع الخرطوم ونجامينا نحو التقارب جدياً بدءاً من أواخر العام ٢٠٠٩. فبدأت الخرطوم بنقل قوات المعارضة التشادية بعيداً عن الحدود. وبادلتها تشاد بالمطالبة بانسحاب بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) من أراضيها والضغط بقوة على حركة العدل والمساواة في دارفور للتوقيع على اتفاق سلام، قبل طرد الحركة ورئيسها، الدكتور خليل إبراهيم من الأراضي التشادية في مايو/أيار ٢٠١٠ .

ثم ما لبثت أن تلتها خطوات أكثر جرأة. فزار ديبي الخرطوم في فبراير/شباط ٢٠١٠ في حين توجه الرئيس السوداني عمر البشير إلى نجامينا في يوليو/تموز. وخلال الشهر نفسه، أمرت السودان أربعة قادة بارزين من المعارضة المسلّحة التشادية بمغادرة أراضيها، وأرسلتهم إلى قطر. ومنذ ذلك الحين، عمد بضع مئات العناصر من المعارضة التشادية، معظمهم من الجماعات المنشقة الهامشية، إلى التخلي عن القتال والعودة إلى ديارهم، بعضهم على متن رحلات جوية مستأجرة من قبل حكومتي تشاد والسودان، والبعض الآخر بوسائلهم الخاصة. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، اتفق نحو ٢٠٠٠ مقاتل من المتمردين التشاديين – معظمهم من الباقين في دارفور – على الخضوع لنزع السلاح من جانب الحكومة السودانية. وبحلول أواسط العام ٢٠١٠، بدا أن كلا البلدين قد تنكرا بشكل شبه تام لصراعهما بالوكالة.

تستعرض ورقة العمل هذه الظروف المحددة للتقارب الذي جرى مؤخراً بين تشاد والسودان وسلسلة الأحداث التي وقعت والتي أدت إلى إنهاء هذا الصراع الذي استمرّ طوال ست سنوات. وتركز الدراسة بشكل خاص على الآثار المترتبة عن التقارب على حركات المعارضة المسلحة والأزمات الداخلية التي يواجهها كل بلد. ومن نتائجه الرئيسية:

- لا شك أن التقارب قد عزّز الاستقرار في المنطقة. ففقدان الدعم الخارجي لكل من الجماعات المتمردة في تشاد ودارفور يقلل من التهديد المباشر بحدوث هجوم مسلح في أي من البلدين.
- على الرغم من هذا التزايد في الاستقرار، فما من حلول سياسية تلوح في الأفق للأزمة السياسية التشادية أو التمرد في دارفور، ممّا يشكّل مزيجاً قابلاً للاشتعال والتسبب من جديد بأعمال عنف عامة.
- لقد مهّدت التعديلات الحكومية في كلا البلدين الطريق أمام التقارب. فتم نقل الموظفين الرئيسيين الذين كانوا من مؤيدي تغيير النظام في البلد الآخر من مناصبهم وتعيين أشخاص داعمين لسياسة التعاون الجديدة.
- لقد كان للعوامل المحلية – خاصة العمليات الانتخابية – في كلا البلدين دور حاسم في تحويل توجّه الحكومتين نحو التقارب. كما أن التكاليف المرتبطة بالصراع بالوكالة، والمتزايدة جرّاء تقلّبات أسعار النفط، قد كانت مهمة بدورها.
- لقد ساهم عجز المتمردين في تشاد ودارفور عن توحيد صفوفهم في فشلهم في تأمين الدعم السياسي الخارجي ووقف الدعم المادي من كل من السودان وتشاد، على التوالي، في نهاية المطاف.
- من الإنجازات الرئيسية الناجمة عن التهدئة تخفيض وإضعاف المعارضة المسلحة التشادية إلى ما يقارب الـ١,٠٠٠ مقاتل بحلول مطلع العام ٢٠١١. فقد باتت الجماعات الرئيسية اليوم أكثر انقساماً من أي وقت مضى، بعد أن فقدت الجهة الوحيدة الداعمة لها، أي الحكومة السودانية.
- على الرغم من أن تشاد قد طردت حركة العدل والمساواة (JEM) من أراضيها، غير أنه لم يتم نزع سلاح هذه الجماعة وهي لا تزال تتدبّر صمودها من خلال توسيع نطاق عملها وعمليات التجنيد التي تقوم بها – ولا تزال قادرة على تهديد العلاقات المستقبلية التي قد تنشأ بين شمال وجنوب السودان. أمّا الداعم الخارجي الرئيسي اليوم لحركة العدل والمساواة (JEM) فهي طرابلس (على الأقل حتى تاريخ الاضطرابات التي عصفت بليبيا في فبراير/شباط–مارس/آذار ٢٠١١).
- غير أن الأثر الفوري للتقارب ليس إيجابياً بالكامل: فهو قد خلّف عدداً من المقاتلين المستائين من كلا البلدين في المناطق الأقل استقراراً في المنطقة، خاصة في منطقة الحدود الثلاثية بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) والمنطقة الحدودية المتنازع عليها بين شمال وجنوب السودان، مما يزيد من حالة عدم الاستقرار الحالية.

تستند ورقة العمل هذه إلى بحوث ميدانية أجريت في تشاد (نجامينا وجنوب شرق تشاد) في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. كما استخدم المؤلف بعض المواد من بحوث وبعثات سابقة كان قد أجراها في كل من تشاد (أبريل/نيسان – مايو/أيار ٢٠٠٩ ومارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠١٠) والسودان (الخرطوم ودارفور وجنوب السودان، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ ويونيو/حزيران ٢٠١٠ وديسمبر/كانون

الأول ٢٠١٠) وقطر (يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠)، بالإضافة إلى عدد من المقابلات في فرنسا. يستند هذا التقرير في المقام الأول إلى مجموعة واسعة من المقابلات التي أجريت مع مسؤولين حكوميين وقادة ومقاتلين من المعارضة المسلحة التشادية والسودانية ودبلوماسيين دوليين ووسطاء ومنظمات غير حكومية (NGOs). وقد تمّ إعداد هذا البحث وكتابته قبل انضمام المؤلف جيروم توبيانا إلى فريق الخبراء المعني بالسودان التابع للأمم المتحدة بصفته «خبيراً إقليمياً».

١. بدايات الحرب بالوكالة بين تشاد والسودان وطريقة تطورها

العرقيات والديناميات عبر الحدود

كلا الزعيمان الحاليان للسودان وتشاد، الرئيسان عمر البشير وإدريس ديبي على التوالي، كانا ضابطين قبل استيلائهما على السلطة بالقوة في فترة زمنية متقاربة – ١٩٨٩ و١٩٩٠ على التوالي. لقد أطاح ديبي بقائده السابق، حسين حبري، في العام ١٩٩٠ انطلاقاً من قاعدة في شمال دارفور حيث كان قد هرب في العام ١٩٨٩ إثر تعرّض جماعته العرقية، البري، للاضطهاد. حظي ديبي هناك بدعم البري السودانيين والبشير الذي كان قد استولى مؤخراً على السلطة في السودان. ينتشر البري، المعروفون على نطاق أوسع بالتسمية العربية الزغاوة والبديات،[1] على الحدود بين تشاد ودارفور (توبيانا، ٢٠٠٨ب). والجدير بالذكر إن ديبي وعدد من قادة المتمردين الرئيسيين في دارفور هم من البري. وبعد وصول ديبي إلى سدة الرئاسة، تمّ ترسيخ السلطة العسكرية والمدنية والاقتصادية في تشاد داخل مجتمع البري، خاصة داخل جماعته الفرعية، البديات، وعشيرته، كوليالا (مارشال، ٢٠٠٦).

قبل العام ٢٠٠٥، كان ديبي حليفاً موالياً للنظام في السودان. فكان يرفض باستمرار تقديم المساعدة للمتمردين السودانيين – سواء في دارفور أو جنوب السودان – على الرغم من المطالب المنادية بذلك منذ أوائل العام ١٩٩٠ (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٢٠). لكن ابتداءً من العام ٢٠٠٣، لم يعد قادراً على منع حركتي المعارضة المسلحة في دارفور، جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM)، من استخدام تشاد كقاعدة خلفية وتجنيد المقاتلين حتى من بين الحرس الجمهوري التشادي (وهو أحد أعمدة نظامه) وحشد الدعم بين صفوف البري التشاديين، بما في ذلك أولئك المقربون من الحكومة. وفي شهري مارس/آذار وأبريل/نيسان من العام ٢٠٠٣، أرسل ديبي قوات تشادية لمقاتلة جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM) داخل دارفور. غير أن الجنود البري التشاديين لم يبدوا، كما هو متوقع، استعداداً كبيراً لمقاتلة أفراداً آخرين من البري، فأخطروا قوات المعارضة الدارفورية بنيتهم في الهجوم. في المقابل، وخاصة منذ العام ٢٠٠٥، بدأ البشير بدعم جماعات المعارضة المسلحة التشادية الساعية إلى قواعد خلفية وأسلحة في الخرطوم.

وهكذا، فقد تشابكت ديناميات الحرب بالوكالة في نهاية المطاف إلى حد كبير مع العلاقات والصراعات العرقية العابرة للحدود الطويلة الأمد (فونترير، ٢٠٠٩، ص. ٨٦). تعكس الحدود بين تشاد والسودان الحدود القديمة (الأقل دقة) التي كانت قائمة بين دارفور وسلطنات الأوادي، وهي حدود تعود إلى ما قبل الاستعمار وكانت محترمة من جانب قوات الاستعمار. كانت دارفور وأوادي في ذلك الوقت قوتين استعماريتين متصارعتين، تحاولان كلاهما الاستيلاء على المناطق وضمّ السكان عن طريق القوة أو تقديم الحماية لزعماء القبائل. وغالباً ما كانت المجتمعات المقيمة في «المنطقة الفاصلة» بين الجانبين قادرة على اختيار الجهة التي ستلجأ إليها أو الاستفادة من موقفها بصفتها مسؤولة عن هذه المنطقة الرئيسية.

بعد استقلال تشاد عن فرنسا في العام ١٩٦٠، ظلّت الحدود تتيح الفرص لاستفادة بعض الجماعات. وكان أفراد البري من المجموعات العرقية القليلة المقسومة بفعل الحدود. إن وجود هذه المجموعة عبر الحدود إنما يدعم من ديناميتها في التجارة وقوتها العسكرية، ويوضح بشكل من الأشكال كيف أن حركاتها المعارضة المسلحة لم تواجه موانع لعبور الحدود الدولية من أجل إنشاء قواعد خلفية آمنة في كل من تشاد والسودان (توبيانا، ٢٠٠٨ب). وقد أثرت الحدود الجديدة أيضاً في المنطقة الواقعة مباشرة جنوب دار الزغاوة. فأصبحت سلطنة تاما تشادية في حين أن سلطنة قيمير قد ضمّت إلى السودان. وقد تم تقسيم دار المساليت في الجنوب، مع ضمّ الجزء الأكبر إلى السودان. كما تمّ تقسيم سلطنة سنيار الصغيرة، بالقرب من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)، بين تشاد والسودان.

لم يتمّ تقسيم المجموعات العرقية الأخرى بفعل الحدود وإنما كانت قد هاجرت عبرها قبل فترة طويلة، سعياً إلى مراع جديدة (العرب والبولا) أو هرباً من انهيار الممالك القديمة (الداجو والتنجر). وتشمل هذه المجموعات الفروع العربية الرزيقات والمسيرية وهمات (أو التعايشة) وبعض المجموعات غير العربية مثل الداجو والتنجر وبورغو (الأواديون) والتاما والبرنو والبولا (الفلاتا). كما اكتسبت الهجرة من الغرب التي قام بها الفقراء (العلماء المسلمون)، ومؤخراً العمال الذين جذبتهم مشاريع القطن في الجزيرة بين النيلين، معظمهم من البرنو وغيرها من مجتمعات غرب أفريقيا، وبورغو وتاما التشادية، اكتسبت أهمية خاصة في السودان. خلال حقبة الاستعمار، واصلت مجتمعات بأكملها العبور بين البلدين لتفادي الضرائب أو الهرب من محاولات القوى الاستعمارية لاستبدال مختلف الزعماء التقليديين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك قادة الرزيقات العرب (المحاميد والماهرية) والزغاوة والبديات، بما في ذلك أسرة إدريس ديبي نفسه وأتباعهم الذين غادروا تشاد إلى دارفور.

دور الانتماء العرقي في تحديد الدعم

كانت كل من تشاد والسودان مدركتين تماماً لمسألة الانتماء العرقي عند البت بشأن الجماعات المتمردة التي ستقومان بدعمها. فأيّدت تشاد بشكل رئيسي فصائل البري، في حين ترددت السودان في الوثوق بأي جماعة عابرة للحدود، بما في ذلك جماعة البري التشاديين الذين كانوا يتمردون ضد ديبي (أنظر الإطار رقم ا). وكدليل على حذر الخرطوم، كان الزعيم الأخير بين الزعماء الثلاثة لتحالف فصائل المتمردين التشاديين الذي اختارتهم، وهو تيمان إرديمي من البديات، هو الوحيد الذي ينتمي إلى مجموعة عرقية عابرة للحدود. أما سلفاه، محمد نور عبد الكريم من التاما ومحمد نوري من القرعان، فينتميان إلى جماعات ذات تأثير محدود في السودان. والأكثر غرابه هو أن الخرطوم لم تثق بالعرب التشاديين، الذين كانوا من القبائل نفسها مثل معظم قوات الجنجويد في دارفور المدعومة من الخرطوم. وقد يكون انعدام الثقة بالجماعات العربية قد تفاقم بعد العام ٢٠٠٦ عندما بدأ عرب دارفور بالانقلاب على الخرطوم، بتشجيع من العرب التشاديين المتحالفين مع ديبي.

وثمة نمط ثان مشترك بين كل من الخرطوم ونجامينا تمثّل بمشاركتهما في تأييد الصراعات العرقية المحلية. ففي تشاد، يوفر النظام الحصانة لأقرباء ديبي من البري، المشاركين في الصراعات

المحلية في المناطق الريفية والعنف الطلابي – الذي ينطوي أكثر فأكثر على استخدام الأسلحة النارية – في المدن.[٢] لقد استفاد الزعماء السياسيون للمتمردين من عدم حياد الحكومتين التشادية والسودانية، مستغلين ذلك لتحويل المظالم المحلية إلى أجندة سياسية أوسع نطاقاً من خلال الاحتجاج على تجارب «التمييز» أو «التهميش».

وحتى لو بدا خطاب المتمردين من جانبي الحدود متشابهاً في بعض الأحيان، إلا أن أوجه التمييز التي أدانوها كانت مختلفة. فمع نمذجة خطاب المتمردين الدارفوريين على مثال خطاب جون قرنق، الزعيم التاريخي للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، ندّد هؤلاء بالتهميش الذي تتعرض له منطقتهم (مع سائر الأطراف السودانية) من قبل النخب «النهرية» في شمال وادي النيل منذ عهد الاستقلال (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٢٣). لقد هاجم المتمردون التشاديون مسألة التهميش بدورهم، غير أنهم حددوه بالتهميش القبلي، مع تركيز السلطة والثروات في أيدي عشيرة ديبي منذ العام ١٩٩٠. وعلى الرغم من أن العديد من أفراد البري يشعرون بالإقصاء من جانب الحكومة، فهذا الخطاب القبلي والمناهض للبري قد تكرر مع معظم الجماعات المتمردة التشادية، باستثناء، بالطبع، فصيلة البري بقيادة تيمان إرديمي.

لقد تمّ تجنيد العديد من أفراد الجماعات المتمردة، سواء تلك التشادية أو الدارفورية، خلال الصراعات المحلية والقبلية، الأمر الذي رسّخ، إلى جانب بعض العوامل الأخرى، الانطباع لدى الوسطاء الدوليين بأن أياً من الانتفاضتين المسلحتين تمتلك برنامجاً سياسياً. غير أن المتمردين التشاديين كانوا في الواقع مختلفين تماماً عن نظرائهم الدارفوريين: فالعديد منهم كانوا وزراء سابقين، متعلمين وذوي خبرة في الحياة السياسية. نتيجة لذلك، فقد كان التفاوض معهم أسهل بكثير وإن لم يحظ إلا بقدر قليل من الدعاية. إلا أن المجتمع الدولي كان لديه رأي سلبي من المتمردين التشاديين، وذلك بشكل رئيسي جرّاء الدعم الذين يحظون به من جانب الحكومة السودانية التي لا تتمتع بشعبية، ولكن أيضاً بسبب قلة الاتصال الدبلوماسي المباشر معهم.

لقد استغلّ ديبي بمهارة حالة النبذ التي واجهتها السودان بغية كسب الدعم الدولي. فصوّر المتمردين على أنهم مرتزقة، يعملون لصالح أجندة تعريب وأسلمة تشاد. ففضّل المجتمع الدولي، الذي تقبل مبالغته، التركيز على دارفور عوضاً عن الصراع الداخلي في تشاد، معتبراً ديبي كأهون الشرين بالمقارنة مع البشير.

وكما هو متوقع، فقد حاولت كل من السلطات التشادية والسودانية المبالغة في تصويرها للعوامل الإقليمية من أجل التقليل من حجم مسؤولياتها. وقد أوضح الجنرال التشادي أوكي داغاش مؤخراً، ممثل ديبي لدى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات)، أن نزوح حوالي ١٨٠,٠٠٠ شخص في شرق تشاد منذ العام ٢٠٠٥ «لم يحدث جرّاء صراع قبلي أو طائفي، وإنما بسبب «الجنجويد»، الميليشيات الآتية من بلد آخر».[٣]

لقد اكتفى المجتمع الدولي في الكثير من الأحيان، لا سيما فرنسا والاتحاد الأوروبي، بتكرار الحجة المبسطة القائلة بأن مشاكل تشاد كانت كلّها «عبر الحدود» (توبيانا، ٢٠٠٩). قد يكون هذا التحليل المضلل قد خدم مصالح تشاد وفرنسا، غير أنه قد شلّ قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة بالشكل الملائم سواء للسياق العابر للحدود أو الديناميات الداخلية في كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR). هنالك عدد من النزاعات التي تتصل بعضها ببعض عند الحدود بين

تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)، ودرجة أهمية العناصر عبر الحدود تتفاوت بالنسبة إلى كل منها.

إزاء هذه النظرة الخاطئة للعنف في تشاد على أنه ناجم عن الحرب في دارفور، ساد الاعتقاد بأن الحلّ يكمن في معالجة النزاع الدائر بين تشاد والسودان. لقد أثبتت الأحداث التي أدت إلى هجوم المتمردين على نجامينا في فبراير/شباط ٢٠٠٨ وأعقبته أنه في «نظام الصراعات» الإقليمي (مارشال، ٢٠٠٦)، في حال أدت إحدى الحروب إلى تغذية حرب أخرى، فليس من الضروري أن يؤدي وقف إطلاق النار في منطقة إلى إحلال السلام في منطقة أخرى. كما أثبت هذا الهجوم مرة أخرى إلى أي حد قد تكون التدخلات الدولية غير كافية عند استنادها إلى فهم مبسط لحالة معقدة. لقد تمكنت الجهات الفاعلة المحلية من الهروب من الضغوط الدولية، وفي أسوأ الأحوال من التلاعب بالمجتمع الدولي لمصلحتهم، وذلك غالباً على حساب السلام.

إطار رقم ١ العرقيات عبر الحدود والولاءات المتعددة

لقد أثرت الروابط العرقية عبر الحدود بعمق في العلاقات بين جماعات المعارضة المسلحة التشادية والدارفورية. فالانتماء العرقي – مثل الأيديولوجية والانتهازية العادية – يدفع بعض الجماعات والقادة إلى اعتماد ولاءات متعددة أو «طيعة» (ديبوس، ٢٠٠٨). نستعرض أدناه مسارين لجهتين فاعلتين رئيسيتين من المعارضة لإيضاح هذه الظاهرة.

بدأ **محمد نور عبد الكريم**، وهو تشادي من التاما ونقيب في الجيش التشادي، مسيرته في العام ١٩٩٤ مع إحدى جماعات المعارضة المسلحة التشادية، التحالف الوطني من أجل المقاومة (ANR). ثم حارب في وقت لاحق لصالح الحكومة السودانية في كل من جنوب السودان ودارفور، قبل أن يصبح لفترة وجيزة، في ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦، زعيم الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، وهو التحالف الرئيسي للمعارضة المسلحة التشادية المدعوم من قبل الخرطوم (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص. ٢٩).

لقد عمل **آدم محمد موسى «بازوكا»** أيضاً في التحالف الوطني من أجل المقاومة (ANR). فكان واحداً من بين العديد من المساليت من منطقة الحدود الذين انتقلوا في العام ٢٠٠١ من التحالف الوطني من أجل المقاومة (ANR) إلى جماعة أخرى من المتمردين التشاديين، ألا وهي الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN). لقد تأسست هذه الجماعة في مرحلة مبكرة للغاية مما يمنع استفادتها من دعم الخرطوم، ممّا دفعها إلى التحالف مع الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في جنوب السودان. في العام ٢٠٠٣، عندما استهدفت حملة الخرطوم لمكافحة التمرد الجزء السوداني من دار مساليت، اختار أعضاء الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) من المساليت القتال إلى جانب المتمردين الدارفوريين التابعين لجيش تحرير السودان (SLA). تمّ تعيين «بازوكا» نائباً لرئيس أركان جيش تحرير السودان (SLA) خميس عبد الله أبكر.[٤] كما انضم آخرون إلى جيش تحرير السودان (SLA)، حيث حظوا بدعم الحكومة التشادية نفسها التي كانوا يريدون الإطاحة بها (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص ص. ٤٢–٤٣). قتل «بازوكا» في غرب دارفور في عملية مشتركة للقوات السودانية والتشادية (دي وال، ٢٠٠٨).

لقد استندت حركات التمرد في دارفور إلى حد كبير إلى البري التشاديين والسودانيين من الجيش التشادي. وكان العديد من السودانيين البري قد انضموا إلى الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) التي أسسها إدريس ديبي عندما كان مقرها في السودان في الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٠. بعد النجاح في الإطاحة بنظام حسين حبري في نجامينا، ظلّ البعض في تشاد وانضموا إلى القوات المسلحة التشادية. ثم ما لبث أن انضم عدد منهم في وقت لاحق إلى حركة التمرد في دارفور حيث أصبح البعض قادة عسكريين أقوياء، بما في ذلك عبد الله أبكر وحسن عبد الكريم وآدم بخيت (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٢٢ و ص. ٤٩). تستفيد حركة العدل والمساواة (JEM) من روابط مشابهة؛ إذ يدعي زعيم حركة العدل والمساواة (JEM) سليمان جاموس من البديات، الذي كان سابقاً في جيش تحرير السودان، بعلاقات ترتبطه بأكثر من ٥٠ ضباطاً في الجيش التشادي.[٥]

وقد أثرت الروابط العرقية عبر الحدود أيضاً في طريقة التعامل مع الجنجويد، وهي ميليشيات تقاتل بالوكالة عن الحكومة السودانية. على سبيل المثال، خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨، تنافست كل من حكومتي السودان وتشاد ومختلف فصائل المعارضة المسلحة في دارفور على دعم محمد حمدان دوغلو «حميتي» من فرع أولاد منصور من قبيلة الرزيقات الماهرية. وفي مايو/أيار ٢٠٠٦، استخدمت نجامينا نفوذ وتأثير وزير دفاعها، بشارة عيسى جاد الله، وهو نفسه من أولاد منصور، لإقناع «حميتي» بتوقيع اتفاق عدم اعتداء في تشاد مع رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) خليل ابراهيم (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص ص. ٤٥ – ٤٦؛ ٢٠١٠ب، ص. ٢١٨).

على الرغم من أن الروابط وحركات الهجرة العرقية تعتبر أساسية لفهم الديناميات عبر الحدود، غير أنه من المهم أيضاً النظر في الأسباب الكامنة وراء تنقل المقاتلين. وتشمل هذه الأسباب عادة عجز قادة المعارضة المسلحة «المحترفين» من مغادرة ميدان القتال؛ وعدم قدرة السياسيين التشاديين على التمتع بقدر كبير من السلطة من دون المرور عبر حركات المعارضة المسلحة؛ وفشل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في تشاد.

العلاقات المتدهورة

في بدايات حركة التمرد ومكافحة التمرد في دارفور، كان الرأي السائد داخل الحكومة السودانية، المدعومة من جانب أجهزة الأمن السودانية، بأن ديبي كان ميالاً إلى دعم متمردي دارفور البري نظراً إلى روابطه العرقية، غير أنه لم يشارك شخصياً في ذلك، وإنما ترك الأمر لعائلته والدوائر المقربة منه من جماعة البري. أما اليوم، تتقبّل الحكومة السودانية على ما يبدو موقف ديبي الشخصي، وهو أنه لم يدعم المتمردين في دارفور حتى العام ٢٠٠٥، غير أنه لم يكن قادراً على منع أفراد عائلته وضباطه من القيام بذلك لمدة سنتين قبل ذلك.

لقد كان للبري السودانيين دور حيوي في إيصال ديبي إلى السلطة في العام ١٩٩٠. فقادة جماعة البري هم الذين أمنوا الاتصال في العام ١٩٨٩ بين ديبي والنظام الجديد للجبهة الإسلامية الوطنية (NIF) – التي تعتبر من أهم داعميه، جنباً إلى جنب مع ليبيا وفرنسا. بين هؤلاء القادة البري كان الجنرال تيجاني آدم طاهر، وهو صديق مقرب من الرئيس البشير وواحد من أهم قادة

الجبهة الإسلامية الوطنية (NIF) في أول عهدها، فضلاً عن الزعماء اللاحقين للمتمردين في دارفور، مثل سليمان جاموس. لكن خلال التسعينيات، أصيب السودانيون البري بخيبة أمل جرّاء التهميش الذي شعروا به من جانب الجبهة الإسلامية الوطنية (NIF) وفشل تشاد في تقديم الدعم الذي كانوا يتوقعونه كمكافأة مقابل دعمهم ديبي.

غير أن بعض النخبة من السودانيين البري قد ظلّوا إلى جانب الحكومة السودانية. وكان من بينهم طاهر الذي بقي وزيراً حتى العام ٢٠٠٥، وحسن محمد عبد الله بورغو، مدير حزب المؤتمر الوطني (NCP) للشؤون الأفريقية وقريب محمد إسماعيل شايبو، رئيس أجهزة الأمن التشادية. لقد عوّل النظام التشادي على هؤلاء البري في الخرطوم للمساعدة على نشر فتيل انعدام الثقة المتنامي لدى السودان. وهكذا فقد تعاون شايبو وبورغو من أجل إضعاف حركة العدل والمساواة (JEM) من خلال إنشاء مجموعة منشقة أطلق عليها اسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD) (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص ص. ٦٠-٦٢). غير أنهما سرعان ما فقدا تدريجياً نفوذهما في الخرطوم إذ كان يُشتبه أنهما يلعبان لعبة مزدوجة لصالح نجامينا، لا سيما بعد الهجوم الذي نفذته حركة العدل والمساواة (JEM) على الخرطوم في مايو/أيار ٢٠٠٨.

على الرغم من التوتر الناجم عن دعم تشاد لحركة التمرد في دارفور، ظلّت العلاقات القائمة بين تشاد والسودان جيدة حتى العام ٢٠٠٥. لكن في منتصف العام ٢٠٠٥، غيرت الخرطوم توجهها وبدأت ترحب بسائر المعارضين التشاديين، سواء كانوا مسلحين أم لا، القادمين من تشاد أو من المنفى. وجاءت نقطة التحول الحقيقية في العلاقات الثنائية بين البلدين في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، عندما قامت قوة من المتمردين التشاديين القادمين من غرب دارفور والمدعومين بالكامل من قبل الحكومة السودانية بهجوم على بلدة آدري التشادية الحدودية. ورداً على ذلك، عزز ديبي دعمه للمتمردين في دارفور، وجعل من ذلك سياسة انتهجها شخصياً.

الهجوم على نجامينا في فبراير/شباط ٢٠٠٨

لقد أدت الهجمتان المنفصلتان اللتان تمّ شنهما على نجامينا إلى إلى الوصول إلى ذروة الحرب بالوكالة. فالغارة الأولى، في أبريل/نيسان ٢٠٠٦، نفذتها الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC)، بقيادة محمد نور عبد الكريم (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص ص. ٣٢-٣٦). وأمّا الاعتداء الثاني فشكّل أخطر تهديد للحكومة التشادية. قام تحالف للقوى بالهجوم بين ٢٨ يناير/كانون الثاني و٣ فبراير/شباط ٢٠٠٨، وذلك قبيل نشر قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) التي بلغ قوامها ٣,٧٠٠ عنصر وقوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. لقد نجح الرئيس ديبي بصد كل من الخطرين وذلك بدعم من فرنسا وبعض من حركات التمرد في دارفور، لا سيما حركة العدل والمساواة (JEM).

ساهم فشل المتمردين التشاديين في إنشاء قوة متكاملة لخوض هجوم فبراير/شباط ٢٠٠٨ أيضاً في فشلهم. فقد تألفت القوة المهاجمة من ثلاث مجموعات منفصلة: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، بقيادة محمد نوري من القرعان؛ والفصيل العربي المنشق اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) بقيادة عبد الواحد عبود مكاي؛ وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC) الذي أسسه تيمان إرديمي. كما هنالك مجموعة رابعة، وهي جبهة إنقاذ الجمهورية (FSR) التي أنشئت مؤخراً، بقيادة أحمد حسب الله صبيان، لم تنضم إلى

الهجوم الرئيسي غير أنها استفادت من الإرباك لشن هجوم خاطف على بلدة آدري الحدودية مع نحو ٢٥٠ مقاتلاً.[٦]

بعد أول نصر على الجيش التشادي في ماساجيت، بالقرب من العاصمة، بدأ الشقاق في صفوف المتمردين بتقويض تقدمهم. وبما أن النصر قد بدا محتملاً إلى حد كبير، بدأت المناقشات بشأن كيفية اقتسام السلطة في الحكومة الجديدة. اعترف تيمان ومكاي بتفوق قوة اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) بقيادة نوري ووافقا على التنازل له عن الرئاسة. وقضت التسوية في المقابل أن تحظى الحركتان المتبقيتان بالوزارات الرئيسية. فقد حظى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) بوزارتي الدفاع والداخلية، بينما حظى تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) بوزارتي المالية والخارجية. ولاسترضاء قوى المعارضة الأخرى في تشاد والمجتمع الدولي، تم الاقتراح بتوزيع الحقائب الحكومية المتبقية على المعارضة غير المسلحة. غير أن نوري قد رفض هذا الترتيب ممّا أدى إلى انسحاب كتائب اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC) من القتال.[٧]

لقد أدى التنازع الداخلي في صفوف المتمردين إلى تباطؤ الهجوم، كما أنه ساعد الفرنسيين على اتخاذ القرار بشأن الجهة التي سيدعمون. ومع الاستشعار باحتمال انتصار المتمردين، عمد الفرنسيون إلى المناورة من أجل حماية مصلحتهم الرئيسية، وهي: المحافظة على علاقة المنفعة مع تشاد.[٨] وفي حين أن الفرنسيين ظلّوا على تواصل مع المتمردين في الأيام الأخيرة المحمومة من الهجوم – وقدموا عرضاً كما تفيد التقارير بعدم التدخل في حال تمكن المتمردين من التوحد[٩] – إلا أنهم قد اصطفوا في نهاية المطاف وراء الحكومة، تدفعهم القناعة بأن المتمردين لن يتمكنوا من الحكم بشكل فعال طالما أنهم عاجزون عن القتال معاً من أجل قضية أنبل. وهكذا، فقد شارك الملحق العسكري في السفارة الفرنسية، على غرار ما قام به في العام ٢٠٠٦، في تنظيم دفاع الرئاسة التشادية والعاصمة. لقد أكسبته هذه الجهود لقب «رئيس الأركان الفعلي» للجيش التشادي (مارشال، ٢٠٠٩). وقد حصلت فرنسا أيضاً على المساعدة من ليبيا لنقل الدبابات إلى الجيش التشادي (مشروع كفى، ٢٠٠٩، ص. ٥؛ لانز، ٢٠١١).

بعد أسابيع قليلة فقط من الغارة، في مارس/آذار ٢٠٠٨، وقّع كل من السودان وتشاد على اتفاق عدم اعتداء، مماثل في جوهره للعديد من الاتفاقات السابقة، خلال مؤتمر القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في داكار، السنغال. وكانت هذه المحاولة السادسة لتحقيق المصالحة خلال خمس سنوات. ولكن سرعان ما تم خرق الاتفاق، وهذه المرة جرّاء الغارة الاستثنائية التي شنتها حركة العدل والمساواة (JEM) على الخرطوم في شهر مايو/أيار. لقد تشابه هذا الهجوم إلى حد كبير مع الهجوم على نجامينا في فبراير/شباط ٢٠٠٨ لدرجة أن السودان اعتبرته كعمل انتقامي من جانب تشاد.

٢. من الحرب بالوكالة إلى التقارب

الدعم التشادي لحركة العدل والمساواة قبل هجومها على الخرطوم في مايو/أيار ٢٠٠٨

لقد سجّلت الغارة التي شنّت في شهر فبراير/شباط ٢٠٠٨ على نجامينا نقطة تحول في العلاقات بين النظام التشادي والمعارضة المسلحة في دارفور. فحتى تلك المرحلة، كان الرئيس ديبي وأنصاره قد وافقوا على دعم المتمردين في دارفور، غير أنهم كانوا منقسمين بشأن الفصائل التي يجب دعمها. وقد برزت التيارات الثلاثة الرئيسية التالية:

- حظيت حركة العدل والمساواة (JEM) بدعم الزغاوة كوبيه (وهي العشيرة التي كان معظم عناصر وقادة الحركة يتحدرون منها في ذلك الحين)، الذين كانوا مقربين من ديبي، بما في ذلك الأخ غير الشقيق للرئيس، تيمان ديبي (سلطان البديات بلية وقريب الدكتور خليل ابراهيم)، وقريبه، الجنرال عبد الرحيم بحر محمد اتنوا (رئيس أركان الجيش التشادي حتى أبريل/نيسان ٢٠٠٩).
- لم يكن إدريس ديبي ومعظم المقربين منه داخل البديات، بما في ذلك أخوه غير الشقيق الآخر، داوسا (أحد الرجال المسؤولين عن ملف دارفور في نجامينا) يثقون بحركة العدل والمساواة (JEM) والخلفية الإسلامية للكثير من زعمائها. فهم كانوا يؤيدون فصائل البري الدارفوريين المنشقين عن جيش تحرير السودان (SPLA) العلماني، والذين كانت تربطهم بهم صلات القربى، لا سيما قائد جيش تحرير السودان – الوحدة الذي ينتمي إلى البديات، سليمان جاموس (علماً أنه كان أيضاً من الإسلاميين) وشريكه في الزعامة ومنافسه، الدكتور شريف حرير، وهو من الزغاوة وغي.
- لقد كان محمد إسماعيل شايبو، رئيس أجهزة الأمن التشادية، من الزغاوة كابكا، على خلاف بدوره مع حركة العدل والمساواة (JEM). وهو قد ساهم إلى حد كبير في إنشاء الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD)، وهي عبارة عن فصيل من الزغاوة كابكا، منشق عن حركة العدل والمساواة (JEM)، بقيادة جبريل عبد الكريم «تك». انضم شايبو لاحقاً إلى أعضاء نخبة الكوبي في دعم فصيل أكثر أهمية منشق عن حركة العدل والمساواة (JEM)، وهو حركة العدل والمساواة – قيادة جماعية (JEM–CL)، التي تأسست في منتصف العام ٢٠٠٧ من قبل نائب رئيس والأمين العام لحركة العدل والمساواة (JEM) بحر إدريس أبو قردة، ورئيس أركان حركة العدل والمساواة (JEM) عبد الله باندا، ونائب كبير المفاوضين في حركة العدل والمساواة (JEM) في أبوجا، تاج الدين بشير نيام. وكانت الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD) وحركة العدل والمساواة – قيادة جماعية (JEM–CL)، بفضل الدعم التشادي، أقوى فصيلين متمردين في ائتلاف الجبهة الثورية المتحدة. وكانت كلتا الحركتان تتنافسان مع حركة العدل والمساواة (JEM) للحصول على دعم مخيمات اللاجئين الدارفوريين في تشاد، لا سيما مخيم الزغاوة «أم نبق»، جنوب هريبا.

وقد جاء الانفصال بشكل رئيسي نتيجة للتنافس الداخلي ضمن صفوف الزغاوة كوبي، مع تنامي التحدي الذي باتت العشائر الأصغر حجماً، مثل بورسو (عشيرة أبو قردة ونيام) وويرا (عشيرة باندا)، تشكله تدريجياً لعشيرة خليل «أنجو» الملكية.[١٠]

وظلّ مستوى العداء بين الجماعات المنشقة عن حركة العدل والمساواة (JEM) كبيراً لدرجة أنه على الرغم من تمكن الرئيس ديبي من الحصول على توقيع خليل على «اتفاقية إطارية» مع الخرطوم في فبراير/شباط ٢٠١٠، فهو لم يكن قادراً على مصالحة رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) مع أبو قردة وجبريل «تك».[١١] وفي الشهر التالي، انضم المنشقون إلى حركة التحرير والعدالة (LJM) الجديدة، حيث اكتسب قادة حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية (JEM–CL) مناصب بارزة – منصب الأمين العام لأبو قردة وأمين سر مفاوضات السلام لنيام.

لقد أدّت استجابة حركة العدل والمساواة (JEM) لهجوم فبراير/شباط ٢٠٠٨ إلى تغيير الأمور بشكل كبير. فوفقاً لزعيم حركة العدل والمساواة (JEM)، أجرى الجنرال محمد علي عبد الله – وهو زميل من الزغاوة كوبي التشاديين وأحد الركائز الأساسية والطويلة الأمد لنظام ديبي – اتصالاً هاتفياً مع قيادة حركة العدل والمساواة (JEM) في منتصف ليل الأول من فبراير/شباط طلباً للمساعدة.[١٢] فهرعت الحركة إلى تشاد لدعم الحكومة، قلقة من الآثار التي قد تترتب على دارفور في حال سقوط ديبي، متخلية عن مراكز جيدة جداً كانت قد حققتها في غرب دارفور، في الجنينة (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص. ٤٨). إلا أن ردّ ديبي على الهجوم كان سريعاً للغاية لدرجة أن حركة العدل والمساواة (JEM) وصلت بعد فوات الأوان إلى المعركة الرئيسية إذ أنها قد بلغت نجامينا في فبراير/شباط ٤–٥. غير أن الحركة قد ساعدت الجيش التشادي على مطاردة المتمردين العائدين إلى السودان، وحاربتهم في آدي ومن ثم في أم زوير (فونتريير، ٢٠٠٩، ص. ٢٣١). وكان ذلك كافياً لكسب ثقة كل من إدريس وداوسا ديبي، على الأقل على المدى القصير. كما أن جيش تحرير السودان – الوحدة المنقسم، الذي تلقى بدوره طلباً للمساعدة من تشاد، قد أحضر قواته أيضاً من شمال دارفور إلى تشاد لمساعدة ديبي، غير أن عائلة ديبي كانت بحلول ذلك الوقت قد ضاقت ذرعاً بعجز أقاربهم في جيش تحرير السودان (SLA) عن إعادة توحيد الحركة بقيادة زعيم واحد.[١٣]

مع اقتناع الحكومة بقدرتها على الاعتماد على حركة العدل والمساواة (JEM)، بدأت بتشجيع سائر متمردي البري الدارفوريين على الانضمام إلى الحركة. ومن المنضمين الجدد البارزين سليمان جاموس الذي انضم إلى حركة العدل والمساواة (JEM) في ربيع العام ٢٠١٠. وكانت الحوافز للانضمام واضحة. فخلال الفترة الممتدة بين فبراير/شباط ٢٠٠٨ ومنتصف العام ٢٠٠٩، قدّمت تشاد إلى حركة العدل والمساواة (JEM) مركبات وأسلحة كما سمحت لها بإنشاء قواعد خلفية على أراضيها. أهم قاعدة لحركة العدل والمساواة (JEM) كانت في أم جريس، مسقط رأس عشيرة ديبي، الواقعة جنوب شرقي جبال إندي، على بعد نحو ١٠٠ كيلومتر من الحدود مع شمال دارفور. وبعد أن كانت هذه المنطقة في التسعينيات مجرّد مستوطنة للبدو شبه مهجورة خلال موسم الجفاف، راحت عائلة ديبي تشيّد المساكن فيها وتنشئ المرافق، وكان السلطان تيمان ديبي يخطط لنقل عاصمته إلى هناك من باهاي، الواقعة على الحدود مع شمال دارفور. تمكنت قوات حركة العدل والمساواة (JEM) من استخدام مهبط للطائرات بلغ طوله ٢,٨ كلم، فضلاً عن مستشفى وسجن مؤقت. كما أنشأت القوات أيضاً معسكر تدريب على بعد نحو ٤٠ كيلومتراً شمال أم جريس ومعسكراً آخر نائياً أكثر في وادي دوم، عبر جبال إندي، في مهبط سابق ليبي للطائرات كان

الجيش التشادي قد استولى عليه في الثمانينيات.

كما جاء تعيين الجنرال علي عبد الله محمد وزيراً للدفاع التشادي كعامل تشجيع إضافي لحركة العدل والمساواة (JEM). وقبل ذلك، كان مسؤولاً إلى جانب داوسا ديبي ومحمد إسماعيل شايبو عن ملف دارفور منذ اندلاع الصراع في العام ٢٠٠٢. وقد قضت إحدى مسؤولياته الأولى كوزير للدفاع حسبما تفيد التقارير بتزويد حركة العدل والمساواة بنحو ٤٠٠ آلية وقطعة سلاح، تمّ استخدامها خلال الغارة على الخرطوم في مايو/أيار ٢٠٠٨ (مشروع كفى، ٢٠٠٩، ص. ٨). غير أن عائلة ديبي قد قدّمت أيضاً دعماً غير رسمي في الفترة التي سبقت الغارة.[14] وقد تبين لفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في السودان أن بعض المركبات التي استخدمت خلال الغارة إنما قد صدّرت من دبي إلى نجامينا من قبل شركة تشادية يرأسها ابن عم آخر من أبناء عم الرئيس ديبي (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص. ٤٢).

لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت تشاد قد وافقت على مغامرة خليل في عبور الصحراء من تشاد إلى الخرطوم. يزعم البعض داخل الرئاسة التشادية أن خليل قد ذهب من دون الحصول على الضوء الأخضر من ديبي.[15] الواضح هو أن الدائرة الداخلية ضمن عشيرة البري لم تكن مستاءة من توجيه ردّ متناسق إلى البشير على غارة فبراير/شباط ٢٠٠٨. على الرغم من أن تشاد قد نفت أي تورط لها في الغارة، فقد بادرت الخرطوم على الفور إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع نجامينا.

الجولة الأخيرة من الهجمات بالوكالة

سرعان ما اعترفت السودان بأن الانقسامات بين المتمردين كانت هي السبب في فشل محاولة انقلاب فبراير/شباط ٢٠٠٨ ضد ديبي. وبعد أسابيع قليلة فقط من الغارة، في ٢٥ فبراير/شباط، قامت الخرطوم بمحاولة جديدة لتوحيد صفوف المتمردين ضمن ائتلاف معيّن، هو التحالف الوطني (AN)، تولى محمد نوري قيادة التحالف، لكنه فشل من جديد في حلّ الانقسامات بين فصائل المتمردين وقادتهم، لا سيما بينه وبين تيمان إرديمي.

لقد استغرقت الحكومة السودانية ما يقارب العام للاعتراف بفشل نوري وتأييد عملية تشكيل ائتلاف آخر يضمّ جماعات من المعارضة المسلحة التشادية في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، وهو اتحاد قوى المقاومة (UFR)، بقيادة تيمان. وكانت أجهزة الأمن السودانية مترددة في السابق حيال مسألة دعم المتمردين البري، خاصة حيال تعيين تيمان على رأس أي ائتلاف. فهي قد افترضت أنه في حال وصول القادة البري إلى السلطة، فهي لن تكون أكثر قدرة من ديبي على منع أقربائهم من دعم المتمردين الدارفوريين. فبدت الإستراتيجية الجديدة وكأنها تعكس الأمل بأن يساعد تيمان على إقناع جماعة البري في نجامينا – التي كانت قد احتشدت في العام ٢٠٠٨ للدفاع عن الحكومة ضد نوري – بتغيير موقفها. شغل كل من تيمان إرديمي وشقيقه التوأم توم – المقيم في المنفى في الولايات المتحدة – على نحو متتال منصب رئيس الأركان في حكومة ديبي.

شنّ اتحاد قوى المقاومة (UFR) غارة جديدة رئيسية على الأراضي التشادية في ٣ مايو/أيار ٢٠٠٩، بعد يوم من توقيع تشاد والسودان على اتفاق مصالحة جديد في الدوحة، قطر.

الاستعداد للحرب

قبل شهرين من هذا الهجوم، قدمت الخرطوم التمويل والذخيرة والمواد الغذائية والوقود، وواحداً من أكبر أساطيل المركبات وترسانات الأسلحة التي تمّ توريدها لحركة التمرد التشادية، وفقاً لزعيم سابق للمتمردين التشاديين.[١٦] في تقريره للعام ٢٠٠٩، نشر فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان رسالة موجهة من [رئيس اتحاد قوى المقاومة (UFR)] تيمان إرديمي إلى مدير أجهزة الأمن [السودانية]، على الأرجح الجنرال صلاح عبد اللّه غوش، مؤرخة في ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٩، تحدد الحاجة إلى ٢,٠٠٠ مركبة و١٢,٠٠٠ طلقة ذخيرة لبنادق من طراز SPG-9 عديمة الارتداد و٣٠,٠٠٠ طلقة ذخيرة عيار ٣٧ ملم و١٠,٠٠٠ قنبلة صاروخية (RPG) و٢٠,٠٠٠ رشاش جرينوف و٤,٨٠٠ قذيفة عيار ١٠٧ ملم و٣,٠٠٠ رشاش دوشكا (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص ص. ٩٣-٩٤). وتفيد السلطات التشادية أنها قد سلّمت الوثيقة إلى الفريق بعد العثور عليه في سيارة تمّ الاستيلاء عليها من اتحاد قوى المقاومة (UFR) أثناء الغارة التي نفذها في مايو/أيار ٢٠٠٩.[١٧]

يعترف قادة اتحاد قوى المقاومة (UFR) أن رسالة تيمان إرديمي قد تكون أصلية، غير أن الأعداد المرتفعة لا تعكس بالضرورة برأيهم الكميات التي تلقاها الاتحاد.[١٨] لكن حتى قبل التاريخ المفترض لكتابة هذه الرسالة، كانت الجماعة قد تلقت مئات المركبات وكميات كبيرة من الأسلحة من الطرازات المذكورة في الرسالة، فضلاً عن بعض الصواريخ من طراز سام ٧.[١٩] علاوة على ذلك، كانت الخرطوم قد سبق وأعادت تسليح بعض الحركات الأعضاء في اتحاد قوى المقاومة (UFR) قبل تشكيل الائتلاف.[٢٠]

كان اتحاد قوى المقاومة (UFR) بحاجة إلى تعزيز قوة سلاحه لمواجهة الجيش التشادي الذي كان قد أعيد تسليحه على نحو كبير بعد غارة فبراير/شباط ٢٠٠٨. يشير تقرير فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة للعام ٢٠٠٩ إلى أن تشاد، بعد هذا الهجوم، قد حصلت على مركبات مدرعة إضافية وطائرات مقاتلة من طراز سوخوي ٢٥ ومروحيات هجومية، بادئة بذلك سباق تسلح مكلف بين الحكومة والمتمردين – أو بالأحرى مؤيديهم السودانيين، على حد اعتراف قادة المتمردين التشاديين أنفسهم أمام فريق الخبراء (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص. ٣٤). غير أن قدرة الجيش التشادي العسكرية ظلّت متفوقة بما لا يحتمل التشكيك، مما سمح لها بإلحاق الهزيمة بالمتمردين في مايو/أيار ٢٠٠٩ من دون الاعتماد على الدعم الفرنسي (مارشال، ٢٠٠٩).

كما أن تشاد كانت تقوم بتسليح وكلائها السودانيين، تحديداً حركة العدل والمساواة (JEM). ففي مايو/أيار ٢٠٠٩، كانت الحركة تمتلك أكثر من ٤٠٠ مركبة، معظمها مزودة بمدافع مضادة للطائرات (ZPU-٢ أو صينية الطراز عيار ٥٨ و١٤,٥ ملم) وبنادق عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم ورشاشات دوشكا.[٢١] تشير التقارير إلى أن الجنود التشاديين (بما في ذلك ٢٠ ضابط مدفعية، وفقاً للجيش السوداني) قد زودوا المتمردين بمعدات عسكرية خلال معركتين كبيرتين بين حركة العدل والمساواة (JEM) والجيش السوداني في شمال دارفور في مايو/أيار ٢٠٠٩ (مارشال، ٢٠٠٩؛ الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص. ٢٦).

في الوقت نفسه، حاولت تشاد إقامة تحالف بين حركة العدل والمساواة (JEM) وفصيل جيش تحرير السودان (SLA) الذي ما زال بقيادة عبد الواحد محمد النور (SLA-AW) من مقر إقامته في المنفى في باريس. لقد استضاف الرئيس ديبي في نجامينا محادثات حضرها نائب القائد العام لجيش تحرير السودان (SLA)، محمد آدم عبد السلام «تارادا» ومعاونه المقرّب، المتحدث باسم

الجيش نمر محمد عبد الرحمن، ورئيس حركة العدل والمساواة (JEM) خليل إبراهيم. وقد تعهد ديبي بتقديم ١٥٠ مركبة إلى حركة العدل والمساواة (JEM) و٥٠ إلى جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW) إذا ما تمكنت الجماعات من إيجاد أرضية مشتركة في ما بينها، غير أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق جدي.[٢٢]

المزيد من الهجمات الفاشلة – وعواقبها

بحلول مايو/أيار ٢٠٠٩، كان اتحاد قوى المقاومة (UFR) يمتلك قوة تراكمية من ٦٠٠ – ٨٠٠ مركبة لنحو ٦,٠٠٠ – ٨,٠٠٠ مقاتل.[٢٣] غير أن هذه القوات لم تذهب كلّها إلى تشاد.[٢٤] فبحسب زعماء متمردي الوادايان، سلّح تيمان إرديمي وأرسل ٢,٠٠٠ مقاتل فقط. في غضون ذلك، فهو قد أرسل مركبات محملة بالأسلحة بدلاً من القوات، معتمداً على ما يبدو على دعم أعضاء جماعة البري داخل تشاد الذين كان يخطط لتسليحهم.[٢٥] وكانت هذه الإستراتيجية قد أثبتت خطرها في فبراير/شباط ٢٠٠٨، عندما اصطفت جماعة البري مرة أخرى إلى جانب ديبي. أما الفرق فكان أن تيمان، وهو من البري، كان زعيماً ذا سلطة عليا.

لقد هزم الجيش التشادي المتمردين في أم دام، جنوب مدينة أبيشي البعيدة من العاصمة. فخسر اتحاد قوى المقاومة (UFR) عدداً من مركباته خلال هذه المعارك وتلك اللاحقة في مايو/أيار، في حين توزّعت البقية في تشاد، ليتم بيعها في نهاية المطاف أو إعادتها إلى الحكومة. لقد صادرت الخرطوم نحو ٤٠ مركبة أثناء عودة اتحاد قوى المقاومة (UFR) عبر السودان.[٢٦] إثر الهزيمة، باشر الاتحاد بنقل قواعده الخلفية من غرب دارفور إلى شمال دارفور، كما بدأ في التحضير لهجوم جديد وأصغر حجماً. وكان الهدف استخدام نحو ١٥٠ مركبة لدخول بيراك، الواقعة على الحدود شمال الجنينة وكلبس، واحتلال الأراضي التشادية في نهاية المطاف في جبال دار تاما أو دار زغاوة.[٢٧] غير أن هذه الخطة لم تنفّذ أبداً.

مع الهزيمة التي ألحقها الجيش التشادي بالمتمردين التشاديين في أم دام، دخلت حركة العدل والمساواة (JEM)، التي لم يعد وجودها يشكل ضرورة على الأراضي التشادية، شمال دارفور. فأخضعت بسهولة ثكنة كورنوي، على بعد ٦٠ كيلومتراً من الحدود، واستولت على أسلحة القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك قذائف هاون من طراز OF–B٨٤٣ عيار ١٢٠ ملم.[٢٨] وكانت الخطة تقضي بالتقدم نحو أهداف أكبر، مثل بلدة كتم، غير أن الاستيلاء على الهدف التالي، أي ثكنة أم بورو، كان أكثر صعوبة. لقد تكبدت قوات حركة العدل والمساواة (JEM) العديد من الضحايا، كما أنها لم تسيطر على الثكنة إلا لساعات قليلة فقط.[٢٩] فأدت هذه المقاومة غير المتوقعة إلى وضع حد لهجوم الحركة في مايو/أيار ٢٠٠٩ على دارفور.

بحلول نهاية مايو/أيار ٢٠٠٩، أدركت كلتا الحكومتان أن تسليح القوات المتمردة بالوكالة لشن غارات خاطفة لم يعد بالأمر الفعال وأنه من الأفضل استخدام الاستثمارات في القوات المقاتلة بالوكالة لتسليح قواتهما الدفاعية. فقد بات واضحاً في كل من الخرطوم ونجامينا أن الخيارات العسكرية الهجومية ضد بعضها البعض قد فشلت (توبيانا، ٢٠١٠أ).

الوصول إلى نقطة التحول

لقد شهدت العلاقات بين تشاد والسودان العديد من الآمال الزائفة التي عادة ما كانت تعقب فشل التصعيد العسكري الذي يقوم به أحد الجانبين. بين الاتفاقات العديدة كان اتفاق فبراير/شباط ٢٠٠٦ في طرابلس، ليبيا؛ واتفاق أغسطس/آب ٢٠٠٦ في الخرطوم؛ وإعلان فبراير/شباط ٢٠٠٧ في كان، فرنسا؛ ومحادثات مارس/آذار ٢٠٠٧ في طهران، إيران؛ واتفاق مايو/أيار ٢٠٠٧ في الرياض، المملكة العربية السعودية؛ واتفاق مارس/آذار ٢٠٠٨ في داكار، السنغال؛ واتفاق مايو/أيار ٢٠٠٩ في الدوحة، قطر (مشروع كفى، ٢٠٠٩، ص. ٨؛ فونترير، ٢٠٠٩، ص. ٢٣٤). غير أن الجهود الحقيقية للتقارب لم تبدأ إلاّ قرابة نهاية العام ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى إدراك البلدين أن الاستثمار في دعم قواتهما الدفاعية أفضل من تسليح قوات الهجوم بالوكالة، فقد استقطبت الأحداث الانتخابية اهتمام قياداتهما. في السودان، كان من المقرر إجراء انتخابات عامة في أبريل/نيسان ٢٠١٠ والاستفتاء بشأن تقرير مصير الجنوب في يناير/كانون الثاني ٢٠١١؛ أما في تشاد، فكان من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية بين فبراير/شباط ومايو/أيار ٢٠١١ (توبيانا، ٢٠١٠أ). كما بدا من الواضح أن تسليح القوات المقاتلة بالوكالة قد يكون أكثر كلفة نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط – علماً أن النفط يعد من مصادر الدخل الرئيسية في كلا البلدين.[٣٠]

لقد ساهمت الضغوط الخارجية في حسم التوجه نحو التقارب. وقد وصف جبريل باسولي، كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور، السلام بين تشاد والسودان على أنه المحور الثالث لإستراتيجيته، إلى جانب المفاوضات بين الخرطوم والمتمردين، ومحادثات المجتمع المدني.[٣١] كما أبدى سكوت غريشن، المبعوث الأميركي الخاص للسودان، كما الصين، اهتماماً بتشاد. على الرغم من تحالف بيجين التقليدي مع السودان، فهي كانت قد دخلت في شراكة اقتصادية وتجارية مع تشاد بعد تراجع ديبي عن اعترافه بتايوان عقب غارة المتمردين التشاديين في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ على نجامينا. فأصبحت الصين شريكة في مشاريع استخراج النفط وبناء الطرق وغيرها من مشاريع البنى التحتية في تشاد، وقد اقتضت مصلحتها تسوية تشاد والسودان لخلافاتهما ودياً (لارج، ٢٠٠٨، ص ص. ١١–١٢؛ توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص. ٢٩؛ فونترير، ٢٠٠٩، ص. ٢٦٤).

ظلت فرنسا تشكّل الجهة الفاعلة الدولية الرئيسية في تشاد – وإن بشكل متزايد تحت راية الاتحاد الأوروبي. في الوقت نفسه، فقد عانت صداقة فرنسا الطويلة الأمد مع القيادة السودانية بسبب دعمها لديبي وتأييدها لائحة الاتهام التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ضد البشير واستضافتها لزعيم جيش تحرير السودان (SLA)، عبد الواحد محمد النور، في باريس (توبيانا، ٢٠١٠أ). وفي أعقاب أحداث فبراير/شباط ٢٠٠٨، جعلت فرنسا من مسألة المصالحة بين تشاد والسودان أولوية بالنسبة إلى نشاطها الدبلوماسي في المنطقة وحتى في سياستها مع تشاد. وكالعادة، فقد ظلّ البعد الداخلي للأزمة التشادية مهملاً إلى حد كبير.[٣٢]

توجّه الدوائر الداخلية نحو التقارب

من التغييرات النهائية والحاسمة التي أثرت في التوجه نحو التقارب حركة تبديل الموظفين الرئيسيين من كلا الجانبين. ففي السودان، لطالما تمّ اعتبار سياسة البلاد بشأن تشاد جزءاً من سياستها بشأن دارفور. وفي بداية الحرب في دارفور وحتى العام ٢٠٠٥–٢٠٠٦، كان الدكتور الراحل مجذوب الخليفة مسؤولاً إلى حد كبير عن السياسة السودانية بشأن تشاد، في حين أن وزير الداخلية، الجنرال عبد الرحيم محمد حسين، كان المسؤول عن التنسيق مع إدارة دارفور. وكان مجذوب، وزير الزراعة، قد أشرف على مفاوضات دارفور في أبوجا. كما كان من بين المعارضين للحرب مع نجامينا وأشبه بموازن للآراء الأكثر عدائية في أوساط جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS).[٣٣]

فقدت سياسة السودان تجاه تشاد في نهاية المطاف اتساقها، كما فعلت تجاه دارفور. فتنافس المسؤولون السودانيون في ما بينهم على تعزيز مكانتهم من خلال المشاركة في شؤون هاتين المنطقتين، غير أن الانقسامات الداخلية ضمن الحكومة قد ساهمت في فشل مختلف الاتفاقات الموقعة مع تشاد. لقد أدرك بعض المسؤولين الحكوميين السودانيين الأكثر اطلاعاً على حيثيات إقليم دارفور ماهية المأزق الذي كان ديبي يواجهه في ما يتصل بجماعة البري؛ أما البعض الآخر الأقلّ إلماماً بالمسألة، فقد رأوا أن دعم شخص قوي من البري لا يعني سوى أن الحكومة التشادية تدعم التمرد.

مع مرور الوقت، بات المتشددون في الخرطوم مقتنعين أن ديبي لم يكن صادقاً في محاولاته تقويض متمردي دارفور. فقد سيطر مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS)، الجنرال صلاح عبد اللّه غوش، على الملف التشادي. وتحت قيادته، كان اثنان من الجنرالات في جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS)، المسؤولان عن كامل الإدارة «الإقليمية» – التي شملت أيضاً إريتريا والصومال وأوغندا – جهتي الاتصال الرسميتين الوحيدتين في الخرطوم لقادة المتمردين التشاديين، الذين كانوا يشتكون من علاقاتهم المتقطّعة مع السلطة العليا.[٣٤] لكن على المستوى الميداني في دارفور، كان الرؤساء القطريون لجهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) يزورون بانتظام قواعد المتمردين التشاديين ويحافظون على اتصال دائم مع ممثلي المتمردين التشاديين في الجنينة والفاشر.[٣٥]

شهدت سياسة الحكومة السودانية تجاه تشاد تحولاً مرة أخرى عندما عمد الرئيس البشير، عشية الانفراج، إلى طرد أو نقل عدد من المسؤولين الذين كانوا مؤيدين لتغيير النظام في تشاد – والذين غالباً ما كانوا أيضاً يعارضون التنازلات «المفرطة» بشأن دارفور. وكان أبرز هؤلاء الجنرال غوش، الذي أعفي من منصبه بسبب فشله في توقع هجوم حركة العدل والمساواة (JEM) على الخرطوم، فضلاً عن عدة أسباب أخرى. وقد عكس قرار نقله ضعفاً عاماً في نفوذ جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) وسمح للدكتور غازي صلاح الدين، الذي كان يشرف على مفاوضات دارفور، بتركيز السيطرة على السياسة بشأن دارفور وتشاد.[٣٦] أقنع غازي الحكومة التشادية بإمكانية التغيير[٣٧] والحكومة السودانية بفشل سياسة الحرب مع ديبي – فهي لم تساهم فقط في تعزيز قوة المتمردين الدارفوريين، وإنما قد أدت أيضاً إلى توتر علاقات السودان مع فرنسا.

وقد شهدت تشاد أيضاً تغييرات في الموظفين. فمع إشارة السودان بوضوح إلى عدم رغبتها في التعامل مع المسؤولين الذين شاركوا في عمليات عدائية ضدها، قام ديبي بنقل المسؤولية

عن ملف دارفور والسودان من سيطرة الدائرة الداخلية في جماعة البري. وقد غادر الجنرال محمد علي عبد اللّه وزارة الدفاع ليصبح واحداً بين العديد من المستشارين الرئاسيين. وتم تعيين داوسا ديبي سفيراً في ليبيا وسحبه من هذا الملف، على الرغم من أنه كان متورطاً إلى حد ما عندما تمّ طرد خليل ابراهيم إلى ليبيا في مايو/أيار ٢٠١٠ [٣٨]. وتم ترشيح الجنرال طاهر إسو يوسف في البداية لقيادة القوة المشتركة الجديدة بين تشاد والسودان التي كانت قد بدأت في الانتشار على طول الحدود في مارس/آذار ٢٠١٠، غير أن الخرطوم رفضت تعيينه، مذكّرة بقيادته للقوات التشادية خلال الهجوم المشترك بين تشاد والسودان في العام ٢٠٠٣ على عين سيرو وتحذيره المتمردين في دارفور من الهجوم.[٣٩] ولم يبق من القدامى سوى محمد إسماعيل شايبو، رئيس وكالة الأمن الوطني التشادية. غير أنه قد واجه بعض العقبات جرّاء علاقاته السيئة مع حركة العدل والمساواة (JEM)؛ كما أن خليل قد رفضه كمحاور بسبب تدبيره عملية انقسام حركة العدل والمساواة إلى الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية (NMRD) في العام ٢٠٠٤. [٤٠]

ولإبداء حسن النية والاستعداد للعمل مع الخرطوم، لم يترك لديبي العديد من الخيارات سوى المشاركة شخصياً وبشكل مباشر في العلاقات مع السودان، جنباً إلى جنب مع بضعة الموظفين البري الأقل شهرة من الدائرة الداخلية التي ينتمي إليها. وفي حديثه في ختام المفاوضات بين غازي وخليل في نجامينا، قال أحد جنرالات البري إن ديبي «يفعل كل شيء بمفرده تقريباً».[٤١] وهو قد أمضى «أكثر من خمسة أيام وخمس ليال مع خليل لإقناعه بالتوقيع على الاتفاق الإطاري»، وفقاً لأحد كوادر حركة العدل والمساواة (JEM). [٤٢]

مع وجود انعدام توافق في الآراء داخل جماعة البري بشأن السلام مع السودان، تحتّم على ديبي توخي الحذر مع المتشددين من أنصاره أثناء محاولته كسب ثقة الخرطوم.[٤٣] فسعت نجامينا بالتالي إلى تعيين مسؤولين في الخطوط الأمامية من دون علاقات قبلية قوية مع السودان، خاصة مع متمردي دارفور. ومن الأوجه البارزة بين هؤلاء وزير الخارجية موسى فكي محمد، وهو من جماعة البري، مولود من أم عربية وذو علاقات قبلية محدودة. كان مسؤولاً بالاسم فقط عن ملف السودان منذ العام ٢٠٠٨، ولكن مع تعزز التقارب، بات معنياً بهذا الملف بشكل فعلي. وقد عيّن عبد الرحمن موسى، وهو عربي من نجامينا، كان قد شغل منصب وزير للداخلية والأمن، وسيطاً وطنياً مسؤولاً عن التعامل مع المتمردين التشاديين.

المحادثات المتصلة بالتقارب

اعتباراً من أغسطس/آب ٢٠٠٩، عقد غازي وموسى فكي محادثات استكشافية في طرابلس برعاية ليبيا.[٤٤] ثم التقيا مرة أخرى في محادثات جانبية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، وهذه المرة مع الدكتور علي عثمان محمد طه، النائب الثاني للرئيس السوداني.[٤٥] وبعد ذلك بوقت قصير، قامت السودان بأول خطوة جدية نحو الانفراج عندما أرسلت غازي إلى نجامينا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩ مع رسالة من البشير إلى ديبي.[٤٦]

بدت تشاد متحمسة حيال هذه الزيارة وسرعان ما بادلتها بإرسال وفد برئاسة موسى فكي إلى الخرطوم في ديسمبر/كانون الأول لمناقشة مسألة استعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[٤٧] فتم توقيع اتفاق «تطبيع» في نجامينا في ١٥ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ (اتفاق نجامينا، ٢٠١٠). أعاد هذا الاتفاق فتح الحدود للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٣ وأنشأ قوة حدودية مشتركة من ٣,٠٠٠

جندي بإمرة قيادة مشتركة، تقوم بتبديل قاعدتها كل ستة أشهر بين الجنينة في غرب دارفور وأبيشي في شرق تشاد.

وفي لفتة أخرى تجاه الخرطوم، طلبت تشاد في ١ يناير/كانون الثاني من الأمم المتحدة، في مذكرة شفهية موجهة إلى الأمين العام، عدم تجديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المتمركزة على أراضيها، والتي كانت ستنتهي نهار ١٥ مارس/آذار. كانت الشكوك تساور الخرطوم بإمكانية أن تكون بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات)، على غرار القوات الأوروبية التي سبقتها، بمثابة قاعدة أمامية غربية للغزو المحتمل للسودان (توبيانا، ٢٠١٠أ). ثم ما لبث أن أرسل ديبي إشارة مهمة إلى البشير بدعوته إلى نجامينا على الرغم من مذكرة التوقيف الصادرة في حقه عن المحكمة الجنائية الدولية (ICC). فبصفتها دولة موقعة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC)، كانت تشاد ملزمة باعتقال البشير. لذا، فقد كان لرفضها القيام بذلك، الأمر الذي كلّف ديبي العديد من الانتقادات من العواصم الغربية، أهمية رمزية.

حركة العدل والمساواة (JEM) تشعر بالتداعيات

مع اكتساب التقارب المزيد من الزخم، تصاعدت حدة الضغوط الممارسة على حركة العدل والمساواة (JEM). فبات اجتياز المعابر الحدودية أكثر صعوبة مما كان عليه في مارس/آذار ٢٠١٠، عندما بدأت القوة المشتركة بين تشاد والسودان بالانتشار. فمارس ديبي ضغوطات قوية على خليل من أجل توقيع «اتفاق إطاري» ووقف إطلاق النار مع غازي، الأمر الذي قام به في ٢٠ فبراير/شباط، فضلاً عن اتفاق سلام قبل الانتخابات السودانية في أبريل/نيسان، الذي قاومت حركة العدل والمساواة (JEM) توقيعه (توبيانا، ٢٠١٠أ).

يعكس الاتفاق الإطاري مصالح تشاد قبل أي شيء. فقد جاء في أحد تصاريح موسى فكي، «معظم أجزاء الاتفاق الإطاري قد تمّت هنا [أي في تشاد]».[٤٨] وقد حرّر الاتفاق بالفرنسية وتمّ توقيعه في نجامينا تحت تأثير تشادي واضح، قبل إرساله إلى الدوحة ليتم توقيعه من جانب ممثلي كل من الخرطوم وحركة العدل والمساواة (JEM). فعكس ذلك ضعف الوساطة الدولية ورغبة تشاد في استعادة دورها السابق كوسيط لعملية السلام في دارفور. لقد تعرضت مسألة حيادها كدولة وسيطة للطعن المستمر، ولكن هذه المرة ليس من جانب الخرطوم وإنما من قبل حركة العدل والمساواة (JEM) الغاضبة (توبيانا،٢٠١٠أ). في الواقع، ووفقاً لأحد المسؤولين المقربين من ديبي، حتى أثناء وساطته غير الرسمية في المفاوضات بشأن الاتفاق الإطاري، فقد بذل هذا الأخير «جهوداً كبيرة لحضّ حركة العدل والمساواة (JEM) على سحب مطالب ما كنا لنقبل بها لمتمردينا»، مثل تأجيل الانتخابات أو الإبقاء على تسلّح قوى التمرّد.[٤٩]

عقب الانتخابات السودانية في أبريل/نيسان ٢٠١٠، كثف ديبي سياسته القاضية بطرد عناصر حركة العدل والمساواة (JEM) من الأراضي التشادية. في ١٩ مايو/أيار، تمّ احتجاز خليل وغيره من أعضاء الحركة في مطار نجامينا لمدة ١٩ ساعة ليُصار إلى طردهم بعد ذلك إلى ليبيا، حيث لا يزال خليل مقيماً («وكالة فرانس برس»، ٢٠١٠أ). وكان قد أفيد عن رفض الخرطوم عرض تشاد إلقاء القبض على رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) وتسليمه.

سعي تشاد إلى التعويض

من خلال التعامل مع المتمردين السودانيين بشكل سريع وحاسم، أراد ديبي أن يبيّن للخرطوم ما كان يتوقعه منها في المقابل، أي معاملة المتمردين التشاديين بالمثل. فقد صرّح موسى فكي علناً أن تشاد تريد «معالجة المشكلة من جذورها» – أي وقف الدعم الحيوي الذي تقدمه الخرطوم إلى المتمردين التشاديين. فعلى حد تعبيره، «لا يمكن لمركبات التويوتا أن تنمو من تلقاء نفسها في دارفور».[٥٠]

جاء الموقف الرسمي الذي اتخذته تشاد بمثابة تطبيق صارم لاتفاق «التطبيع» الذي تمّ توقيعه في نجامينا من قبل غازي وموسى فكي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠. وهو ينص على:

> منح الخيار للمتمردين بعد تحييدهم ونزع سلاحهم إما بالعودة إلى بلدهم الأصلي أو البقاء في البلد المضيف كلاجئين، بناءً على قائمة اسمية متفق عليها من قبل حكومتي البلدين. أمّا ملتمسو اللجوء غير المعترف بهم في القائمة المذكورة، فيجب إرسالهم إلى بلد ثالث (اتفاق نجامينا، ٢٠١٠؛ ترجمة الكاتب).

غير أن السودان كانت متنبهة لهذا الأسلوب في التعامل مع المتمردين التشاديين، ولم تكن راغبة في تنفيذ حملات واسعة النطاق لنزع السلاح قسراً أو عمليات طرد جماعي.[٥١] وكانت الخرطوم على علم بأنه من دون اتفاق سياسي قادر على توفير مخرج للمتمردين التشاديين وفي حال عدم نزع سلاحهم، فهم قد ينضمون إلى مزيج الجماعات المسلحة في دارفور القابل في الأصل للاشتعال. ولاجتناب إمكانية التحالف بين متمردي تشاد ودارفور (أو انحلال القوات التشادية في ميليشيات من نوع الجنجويد)، واصلت الخرطوم الضغط من أجل إجراء مفاوضات بين المتمردين التشاديين ونجامينا، وذلك من أجل موازاة المفاوضات التي تجريها السودان نفسها مع متمردي دارفور. غير أن ديبي ظلّ مصراً على رفضه التفاوض مع المتمردين التشاديين.

كانت الخرطوم في تعاملها مع المتمردين التشاديين أبطأ وأكثر حذراً بكثير ممّا كان ديبي يودّها أن تكون. فمنذ أغسطس/آب ٢٠٠٩، انتقل المتمردون التشاديون من غرب دارفور إلى شمال الإقليم، بعيداً عن الحدود.[٥٢] وليس من الواضح ما إذا كان قرار الانتقال شمالاً قد اتّخذ من جانب السودان في محاولة مبكرة لإقناع ديبي بحسن نواياها، أو من جانب رئيس اتحاد قوى المقاومة (UFR)، تيمان إرديمي. بحسب قادة الاتحاد، فهم قد خططوا لهذه الخطوة، من جهة لأنهم كانوا يواجهون في غرب دارفور قدراً كبيراً من التسلل من جانب الحكومة التشادية. كما يوجد سبب أكثر احتمالاً وهو أن قادة البري أمثال تيمان كانوا يمتلكون قدراً أكبر من الصلات القبلية في شمال دارفور؛ وحدهم البري قد أيدوا الانتقال شمالاً، في حين أن جماعات المتمردين الأخرى، لا سيما الواداي والعرب، قد تبعتهم على مضض.[٥٣]

لقد أملت الخرطوم بأن يمنع المتمردون التشاديون هجمات متمردي دارفور في المنطقة، خاصة تلك التي تشنها حركة العدل والمساواة (JEM). غير أن اتحاد قوى المقاومة (UFR) كان قد سبق وأوضح أنه لن يحارب متمردي دارفور. فهو لم يعد يرغب في المشاركة في قتال بالوكالة يجعله يبدو وكأنه جماعة من المرتزقة، كما أن قادته وقواته من البري أرادوا تفادي المواجهات مع أقاربهم من السودانيين في حركة العدل والمساواة (JEM).[٥٤]

وأياً كان الدافع وراء الانتقال إلى الشمال، فهو لم يكن كافياً لإقناع نجامينا بنوايا الحسنة الخرطوم. فحقيقة أن اتحاد قوى المقاومة (UFR) كان قد استقر أولاً في محيط جبال عين سيرو– فورنونغ – المكان نفسه الذي شنّ منه ديبي غارته الناجحة على نجامينا في العام ١٩٩٠ – قد اعتُبر أمراً استفزازياً. وقد شجّع المتمردون التشاديون في بادئ الأمر هذا التفسير، غير أن الشحّ في المياه في عين سيرو سرعان ما دفع بالقوات إلى التوغّل أكثر شمالاً على طول الطريق الخاضعة لسيطرة الحكومة بين كتم وأم بورو، على مقربة من الثكنة السودانية في عبد الشكور. فأنشاوا المخيمات عند سدي كوربيا وأورشي (المصدرين الرئيسيين للمياه في هذه المنطقة الجافة)، الواقعين في دار زغاوة على مقربة من مواقع المتمردين في دارفور.[٥٥]

بحلول أواخر العام ٢٠٠٩، كان اتحاد قوى المقاومة (UFR) يواجه الانقسام فطلبت فصائله المنشقة، لا سيما التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD) بقيادة محمد نوري، الإذن بالعودة جنوباً. رفضت الخرطوم ذلك وتمّ تخيير نوري بين منطقة الفاشر ومنطقة مليت – الصياح في دار برتي، شمال شرقي الفاشر. فاختار المنطقة الثانية، الواقعة في بداية الطريق نحو ليبيا والتي قد تسمح ربما في نهاية المطاف لقواته بالعودة إلى تشاد عبر ليبيا والاستقرار في موطنهم غوران في أقصى شمال البلاد.[٥٦]

تسارع وتيرة التقارب

في حين أن المتمردين التشاديين لم يكونوا بالضرورة منزعجين من انتقالهم شمالاً، فقد عمدت السلطات السودانية إلى احتجازهم تدريجياً في قواعدهم، مع الاستمرار في تزويدهم بالغذاء.[٥٧] ثم، في يوليو/تموز ٢٠١٠، بعد طرد نجامينا لخليل، بدأت الخرطوم بصدق بتلبية طلبات ديبي الداعية إلى تفكيك حركات التمرد التشادية.

أعدّ ديبي قائمة بأسماء قادة المتمردين الذين يريد طردهم من السودان. وقد منحه اتفاق يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ الحق في القيام بذلك إذ أنه نصّ على أن المتمردين غير الراغبين في العودة إلى وطنهم يمكنهم البقاء في «البلد المضيف» ولكن فقط في حال موافقة كل من تشاد والسودان على ذلك (اتفاق نجامينا، ٢٠١٠). وقد اقتصرت القائمة السوداء التي أعدها ديبي على قادة من البديات وغوران. وفي أعلى القائمة كان اسما تيمان إرديمي ومحمد نوري. وقد شملت القائمة أيضاً كلاً من:

- طاهر غيناسو (من قبيلة غوران)، المسؤول السابق عن الدفاع في اتحاد قوى المقاومة (UFR) والمستشار السابق لديبي للشؤون الأمنية؛
- محمد عبد الكريم هنو (من البديات – فرع بوروغات، وهي جماعة فرعية ذات هوية مختلطة من البري وغوران)، وهو مستشار سابق لاتحاد قوى المقاومة (UFR) للشؤون الدبلوماسية ومستشار سابق لفترة قصيرة لوكالة الأمن الوطني التشادية؛
- أبكار توليمي (من البديات – فرع بوروغات)، أمين عام اتحاد قوى المقاومة (UFR).[٥٨]

في يوليو/تموز ٢٠١٠، وقبل يومين من زيارة البشير إلى نجامينا، قامت السودان بترحيل تيمان ونوري وغيناسو إلى قطر. ثم انضم إليهم أدوما حسب الله جدارب، نائب رئيس اتحاد قوى المقاومة

(UFR)، الذي كان ديبي قد أضافه في وقت لاحق على قائمته، معارضاً عودته إلى السودان.[٥٩] كان هنو وتوليمي قد غادرا إلى فرنسا عندما تمّ تبليغهما بقرار منعهما من العودة إلى السودان. ظل هنو في فرنسا في حين غادر توليمي إلى مالي. ومن بين زعماء المعارضة السياسية الرئيسيين، وحده عبد الواحد عبود مكاي، الرئيس المؤقت لاتحاد قوى المقاومة (UFR)، بقي في السودان. ومع ضعف قياداتها، تواصل تفكك حركات التمرد التي سعت إلى التفاوض مع ديبي بشأن عودتها وذلك بشكل فردي أكثر فأكثر.

٣. تشاد والمتمردون التشاديون بعد التقارب

عودة المتمردين التشاديين المحفوفة بالخطر

لقد أدى اتفاق التطبيع الذي عقد في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ بين تشاد والسودان إلى إبقاء الباب مفتوحاً أمام احتمال عودة المتمردين التشاديين إلى تشاد. غير أنه بعد التقارب، بات موقف الحكومة التشادية أقوى من أي وقت مضى، مما يجعل احتمال العودة غير جذاب على الإطلاق. لكن، ونظراً إلى تفكك المتمردين والانخفاض المطرد في عدد الخيارات الأخرى التي تتيحها لهم الحكومة السودانية – وصولاً حتى إلى طرد قادة المتمردين التشاديين الرئيسيين إلى قطر في يوليو/تموز ٢٠١٠ – تسارعت عجلة المفاوضات الفردية بشأن ظروف عودتهم.

بناءً على زعمها أن اتفاق سرت المنعقد في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ لا يزال صالحاً، رفضت الحكومة التشادية دعوات المتمردين للمفاوضات السياسية.[٦٠] وكانت أربع جماعات من المعارضة المسلحة قد وقّعت على الاتفاق، غير أن جماعة واحدة منها فقط، الوفاق الوطني التشادي (CNT)، قد عمدت إلى تنفيذه، مع انضمام قواتها البالغ قوامها ١,٦٠٠ عنصر إلى الحكومة التشادية. أما الجماعات الثلاث الأخرى، فكانت من بين الفصائل الرئيسية في اتحاد قوى المقاومة (UFR)، وهي: اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) (الذي كان يشمل في ذلك الوقت فصيل أدوما حسب اللّه جدارب) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC). وقد أصرّت هذه الجماعات على أن هذه الوثيقة لم تعد صالحة، في حين رأت فصائل أخرى أن الاتفاق لا ينطبق عليها بما أنها لم توقع عليه. وقد ازدادت مسألة عودة المتمردين تعقيداً جرّاء قضيتين إضافيتين. أولاً، فقد حكم القضاء التشادي في أغسطس/آب ٢٠٠٨ بالإعدام أو السجن المؤبد غيابياً على المتمردين التشاديين الرئيسيين. وعلى الرغم من أن الرئيس ديبي والوسيط الوطني عبد الرحمن موسى قد وعدا بمسامحة أولئك الذين يعودون بشكل تام، فالعديد يشككون في صدق هذه المزاعم.

ثانياً، بدت نجامينا وكأنها تراجعت عن بنود اتفاق سرت المتعلقة بإعادة إدماج قوات المتمردين السابقين في الجيش التشادي. ووفقاً لعبد الرحمن موسى، ينبغي إعادة إدماج ضباط الجيش السابقين والموظفين المدنيين بشكل إفرادي، مما يفتح الباب أمام عدم المساواة في المعاملة.[٦١] منذ يوليو/تموز ٢٠١٠، أفادت السلطات التشادية الدبلوماسيين الغربيين بشكل غير رسمي أن الجيش كبير في الأصل ولا بد بالتالي من خفض خطط إعادة إدماج المتمردين السابقين. تقدم الحكومة بدلاً من ذلك وظائف مثل زراعة الأشجار في وزارة البيئة أو البناء في وزارة البنية التحتية.[٦٢] خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، منحت السلطات التشادية ٤٠٠,٠٠٠ فرنك تشادي (CFA) إلى كل متمرد عاد إلى الحكومة، وما يصل إلى ١١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك لكل مركبة تعود من السودان.[٦٣] بحلول أواخر العام ٢٠١٠، كانت الأمور قد تغيرت بشكل كبير. فعلى حد تعبير أحد المسؤولين التشاديين، «إن الخدمة الوحيدة التي يسعنا تقديمها للمتمردين هي الصفح عنهم، العفو عنهم».[٦٤]

أما المشكلة بالنسبة لهؤلاء القادة المتمردين الساعين للحصول على مكافآت قيمة مقابل استسلامهم، فهي أن سجلّ نظام ديبي في الوفاء بوعوده كان ضعيفاً. فثمة العديد من الأمثلة في الآونة الأخيرة لمتمردين أعربوا عن رغبتهم في العودة فتلقوا الوعود بمناصب عليا ومبالغ من

المال وغيرها من الإغراءات، ليجدوا أنفسهم معتقلين أو حتى قتلى لدى عودتهم.

لقد تلقى زعيم التحالف الأول الذي يحظى بدعم الخرطوم، محمد نور عبد الكريم، عرضاً بمنصب وزير الدفاع، لكن في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، أي بعد ثمانية أشهر فقط من عودته إلى نجامينا، تمّت إقالته. لجأ عبد الكريم إلى السفارة الليبية وسط شائعات بأن ديبي كان يريد قتله انتقاماً لمحاولة انقلاب مزعومة. تمكّن من الفرار من تشاد خلال هجوم فبراير/شباط ٢٠٠٨ وعاد إلى الخرطوم في نهاية العام ٢٠٠٩، غير أنه فشل في كسب تأييد إجماعي من مناصريه السابقين في جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS). فتمّ طرده بعد بضعة أيام، ويُشاع اليوم أنه موجود بمنطقة الخليج.[٦٥]

انضم أحمد حسب اللّه صبيان، وهو سياسي تشادي برز طوال عهد ديبي وسفير سابق لدى الولايات المتحدة، إلى حركة التمرد على أمل أن يصبح زعيمها الأول. إثر خيبة الأمل التي أصابته جرّاء عدم اختياره من قبل الخرطوم كزعيم للتحالف، انضم على مضض إلى اتحاد قوى المقاومة (UFR) عند إنشائه في ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩. وبعد أسبوع على ذلك، عمد إلى تحدي قيادة تيمان والانسحاب من الاتحاد، على الرغم من أن قواته لم تتبعه بأجمعها. لم ينضم صبيان إلى معركة أم دام في مايو/أيار ٢٠٠٩. [٦٦] باشرت نجامينا المفاوضات معه في ليبيا، مما أدى إلى إعادة انضمامه إلى الحكومة في يوليو/تموز ٢٠٠٩ مع قوة من نحو ١,٨٠٠ جندي (معظمهم من رجاله) وحوالي ٤٠ مركبة.[٦٧] غير أن الأمور سرعان ما اتخذت منحى سيئاً. فقد رفض ديبي معانقة رفيقه السابق في الحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) كما كان التقليد سائداً للتعبير عن المصالحة. كما أن المنصب الحكومي الرفيع لم يتحقق أبداً، علماً أن صبيان قد عيّن في نهاية المطاف واحداً من بين المستشارين العديدين للرئيس. وتمّ حصر وجود مقاتلي صبيان في مخيم موسورو ولم يتم دمجهم بعد في الجيش. غادر العديد منهم المخيم منذ ذلك الحين ليستأنفوا الحياة المدنية في تشاد أو يعاودوا الانضمام إلى حركة التمرد في السودان (ديبوس، إصدار قريب).

في غضون ذلك، تواصل تفكك ما كان قد تبقى من اتحاد قوى المقاومة (UFR). وقد انضمت بعض من الجماعات المنشقة إلى الحكومة التشادية، معتمدة بشكل عام على مكانة ومنصب بعض الأقارب لمساعدتهم على التفاوض بشأن عودتهم. وكان أول العائدين اسماعيل (سماعين) بولوكي، وهو من جماعة موروديا المتفرعة من غوران وعقيد سابق في الشرطة التشادية كان قد انضم إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) في العام ٢٠٠٧. شغل منصب مدير الديوان العسكري لمحمد نوري قبل أن يصبح نائباً لرئيس الأركان وأخيراً نائباً لرئيس لجنة الدفاع طاهر وجي (الذي أصبح لاحقاً رئيس أركان اتحاد قوى المقاومة (UFR)). في أعقاب هزيمة أم دام، لجأ بولوكي إلى أحد أقاربه النافذين، وزير البنى التحتية والنقل، أدوم يونوسمي، وهو من جماعة قايدة المتفرعة من غوران.[٦٨] انطلاقاً من ثقته في أنه سيحظى برتبة أعلى في الشرطة ومنصب سياسي مهم، عمد بولوكي مع أرجي واردوغو، الذي كان يشغل منصب رئيس أركان اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، إلى أخذ ١١ مركبة تابعة للاتحاد وحاولا مغادرة قاعدة الاتحاد في شينجاباك الواقع على بعد نحو ٣٠ كلم شمال الجنينة، في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. غير أن القوات الموالية لنوري قد هاجمتهما واستولت على خمس من المركبات. قتل عشرة موالين وسبعة متمردين أثناء الاشتباكات. وحتى هذا التاريخ، لا تزال هذه الحالة الوحيدة التي أدت فيها محاولات المتمردين للانضمام إلى الحكومة إلى إثارة الاقتتال الداخلي.[٦٩]

وقد أخذ بولوكي وواردوغو المركبات الست والعناصر الـ١٩٠ المتبقين وعبروا جميعاً الحدود إلى

آدري، حيث تمّ اصطحابهم من هناك إلى أبيشي ولاحقاً إلى موسورو. استولت القوات الحكومية في موسورو على مركباتهم وأسلحتهم، كما سجلوا أسماءهم ووعدوهم بشملهم بإعادة الإدماج. لكن مع مرور عدة أشهر من دون اتخاذ أي إجراء في هذا الصدد، فقد العديد صبرهم وعادوا إلى السودان في ملابس مدنية للانضمام من جديد إلى حركة التمرد. أمّا الذين بقوا في تشاد، بما في ذلك بولوكي، فلم يحصلوا على أي من الوعود التي تلقوها.[٧٠]

تسارعت وتيرة عمليات العودة بعد طرد زعماء المتمردين الرئيسيين إلى قطر في يوليو/تموز ٢٠١٠. فبعد وقت قصير من طردهم، قامت نجامينا والخرطوم باستئجار أول رحلة جوية من أصل العديد من الرحلات لإحضار المتمردين السابقين من الخرطوم والفاشر في شمال دارفور إلى تشاد.[٧١] غير أن غالبية العائدين من المقاتلين المتمردين التشاديين قد عبروا الحدود عن طريق البر.[٧٢] وقد عاد البعض مع مركباتهم وأسلحتهم، ولكن مع تضاؤل احتمال الحصول على تعويضات، عمد الكثيرون إلى بيع سياراتهم وأسلحتهم قبل عبور الحدود، خاصة في مخيمات «الجنجويد».[٧٣] إن معظم المتمردين البالغ عددهم بضع مئات والذين انضموا إلى الحكومة في النصف الثاني من العام ٢٠١٠ هم من المنشقين عن التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD) التابع لمحمد نوري. وقد انشقّ العديد عن حركات التمرد العربية، وهي جبهة خلاص الجمهورية (FSR) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) والمجلس الديمقراطي الثوري (CDR). كما أنهم قد شملوا أيضاً بعض الأفراد من غوران من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) الأصلي، من بينهم شقيق محمد نوري، أدوم نوري.

كما أن عدداً قليلاً من العناصر الهامشيين نسبياً من اتحاد قوى المقاومة (UFR) قد غادروا التحالف للانضمام إلى الحكومة، وكان من بينهم عدد من مقاتلي الاتحاد من جماعة الهاجري (من جبال غويرا في تشاد الوسطى) الذين تمّت مرافقتهم أثناء عودتهم إلى نجامينا من قبل الوسيط الوطني في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠. وبقيادة مختار نانتشو، كانت الجماعة في بادئ الأمر جزءاً من الحركة الوطنية التشادية للإنقاذ، وهي جماعة متمردة من الهاجري كانت قد انضمت إلى اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية (UFCD) في العام ٢٠٠٨.

في الفترة نفسها تقريباً، غادر أعضاء من جماعتي غوران والبديات – فرع بوروغات بدورهم اتحاد قوى المقاومة (UFR)، مستغلين صلات القرابة مع أعضاء من الحكومة للتفاوض بشأن عودتهم. وكان من بين هذه المجموعة قادة بارزون، خاصة طاهر وجي، وهو من عشيرة دازا المتفرعة من غوران، وكان قد شغل منصب رئيس هيئة الأركان في كل من اتحاد قوى المقاومة (UFR) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) الذي أنشأه محمد نوري. فشل وجي في العودة إلى مقرّ اتحاد قوى المقاومة (UFR) في عبد الشكور بعد مغادرته لاسترداد نحو ٤٠ مركبة كان الأمين العام للحركة، أبكار توليمي، قد مركزها على بعد حوالي ٢٠ كلم. كان توليمي قد غادر إلى فرنسا، غير أنه لم يتمكن من العودة إلى السودان. تمّت إقالة كل من وجي وتوليمي من منصبيهما، الأمر الذي اعترضا عليه كلاهما. ولكن السلطات السودانية أعلنت بعد بضعة أيام للمتمردين المتبقين في اتحاد قوى المقاومة (UFR) أنهم سيخضعون لنزع السلاح خلال شهر واحد. وخلال الأيام القليلة اللاحقة، عاد ٨٠٠ إلى ١,٠٠٠ متمرد إلى تشاد للانضمام إلى الحكومة، مصطحبين معهم نحو ١٠٠ مركبة. عاد وجي إلى دياره مع ١٧ من مركبات توليمي البالغ عددها ٤٠، في حين أخذ آدم ضيف اللّه، وهو زعيم آخر من جماعة بوروغات، ٢٠ مركبة أخرى. فلم يبق سوى ثلاث مركبات لأتباع توليمي الغائب. في أكتوبر/تشرين الأول، تمّ في الفاشر نزع سلاح نحو ٢,٠٠٠ متمرد من اتحاد قوى

المقاومة (UFR)، كانوا لا يزالون في دارفور، وذلك بشكل طوعي. وهم قد سلّموا مئات المركبات وقطع السلاح إلى السلطات السودانية.[٧٤]

انضم زعيم آخر من غوران، وهو طاهر غيناساو، إلى الحكومة التشادية في ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول. وحتى هذا التاريخ، لا يزال هو الشخص الوحيد من بين أولئك الذين تمّ طردهم إلى قطر الذي عاد إلى تشاد؛ غير أن المعاملة التي لقيها منذ عودته تثني أي شخص آخر عن حذو حذوه. لقد عاد غيناساو عن طريق أديس أبابا، بعد محادثات مع كوني وريمي، أحد مستشاري الرئيس ديبي من جماعة غوران. ألقي القبض عليه في الشهر التالي، جنباً إلى جنب مع وجي وثلاثة قادة سابقين آخرين للمتمردين من غوران والبديات. زعمت الحكومة أنها غير متورطة بأي شكل من الأشكال بما حدث، مدعية عدم ممارستها أي تأثير على القضاء التشادي.[٧٥] في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ولمناسبة الذكرى الـ٥٠ لاستقلال تشاد، أصدر ديبي قرار عفو عن سائر المحتجزين.[٧٦]

في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، بعد اعتقال غيناساو ووجي بفترة قصيرة، اشتكى أحد المتمردين السابقين من «عدم تنفيذ الحكومة للوعود التي أطلقتها خلال المفاوضات الهاتفية حين كنا لا نزال في السودان».[٧٧] في الوقت نفسه، ألقى الرئيس ديبي كلمة في مخيم موسورو أوضح فيها وجهات نظره بشأن إعادة الإدماج، واصفاً المتمردين السابقين بـ«المرتزقة» وموضحاً أنه لا يحتاج إليهم في صفوف جيشه. تلقى معظمهم لاحقاً مبلغاً قدره ١٥٠,٠٠٠ فرنك تشادي (٣٠٠ دولار أميركي) لمساعدتهم على العودة إلى الحياة المدنية. وقد تمّ إدراج بضع المئات الذين أكملوا برنامج إعادة الإدماج كمجرّد جنود، بغض النظر عن رتبتهم السابقة. احتج اثنان من المقاتلين السابقين الغوران، وقد كانا من الحراس الشخصيين لمحمد نوري، على هذه المعاملة فتعرضا للقتل ليلاً كما أفادت التقارير. كما سرت شائعات بشأن احتمال إعارة المتمردين للخرطوم لمحاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في حال وقوع حرب جديدة بين شمال وجنوب السودان. وقد دفعت هذه الأحداث بعدد من المتمردين السابقين إلى العودة إلى السودان.[٧٨]

إطار رقم ٢ الطموحات السياسية لاتحاد قوى المقاومة (UFR)

في صيف العام ٢٠٠٩، عقدت حكومتا سويسرا والولايات المتحدة، مع ممثلين عن الاتحاد الأوروبي ووفد من اتحاد قوى المقاومة (UFR) برئاسة الأمين العام أبكار توليمي، اجتماعات سرية في جنيف. وقد هدفت هذه الاجتماعات إلى استكشاف الموقف السياسي للاتحاد وتشكيل نقطة انطلاق للمحادثات مع الحكومة التشادية. وتناقش الفرقاء بشأن تدابير بناء الثقة التي قد تساعد على انطلاق العملية من خلال تبيان الفوائد الملموسة للحوار. اقترح اتحاد قوى المقاومة (UFR) إصدار بيانات إعلامية إيجابية عن الحوار، فضلاً عن الانسحاب المحتمل من الحدود بين تشاد والسودان (الذي كان يتمّ بالفعل، أنظر «سعي تشاد إلى التعويض» أعلاه).

أصدر اتحاد قوى المقاومة (UFR) بيان رؤية سياسة طموحة مع أقسام تتعلق بالأمن العام والجيش وإدارة مالية الدولة والإدارة العامة وإصلاح النظام القضائي والمؤسسات الانتقالية. وفي «إعلان المصلحة العامة» اللاحق (اتحاد قوى المقاومة (UFR)، من دون تاريخ محدد)، أعاد الاتحاد التأكيد على مطلبه القديم بإشراك المعارضة الرسمية (السياسية، غير المسلحة)

في المحادثات مع الحكومة، فضلاً عن إشراك المراقبين الدوليين. وهو قد اقترح وجوب تولي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات)، المتمركزة في شرق تشاد، الإشراف على نزع السلاح المشترك لقواته والجيش التشادي، ووجوب حصر تواجد القوتين في أقصى شمال البلاد، حيث سيتم تدريبهما لتصبحا «جيشاً حقيقياً». كما أن اتحاد قوى المقاومة (UFR) قد دعا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بقيادة رئيس وزراء من المعارضة خلال فترة انتقالية تدوم حوالي ١٨ إلى ٢٤ شهراً. فذلك من شأنه إمهال حركة التمرد الوقت الكافي لتحويل نفسها إلى حزب سياسي والمشاركة في انتخابات العام ٢٠١١. غير أن الحكومة التشادية، انطلاقاً من قوة موقفها وشعورها بعدم الحاجة إلى التفاوض أو تقديم التنازلات، قد رفضت بدء محادثات مباشرة (اتحاد قوى المقاومة (UFR)، ٢٠٠٩؛ من دون تاريخ محدد).[٧٩]

تزعم كل من السلطات التشادية والسودانية أن نحو ٤,٠٠٠ متمرد قد عادوا من السودان إلى تشاد في العام ٢٠١٠.[٨٠] غير أن هذا الرقم يشير على الأرجح إلى المتمردين السابقين الذين نقلوا في العام ٢٠١٠ إلى مخيم موسورو، الواقع بين نجامينا وفايا، حيث يتم احتجاز معظم المتمردين السابقين قبل خضوعهم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR).[٨١] علاوة على ذلك، من بين هؤلاء المتمردين الـ٤,٠٠٠، وحدهم نحو ٢,٠٠٠ قد انضموا إلى الحكومة في العام ٢٠١٠.[٨٢] وقد عاد معتقلون آخرون من مخيمات في السودان في العام ٢٠٠٩، قبل التقارب، من بينهم ١,٥٠٠ إلى ١,٨٠٠ فرد من جبهة خلاص الجمهورية (FSR) التابعة لأحمد حسب الله صبيان.[٨٣] كما كان بينهم متمردون لم يكونوا متمركزين في دارفور أو مدعومين من السودان، مثل ٥٠٠ متمرد من جنوب تشاد وأكثر من ١,٠٠٠ متمرد من عدة فصائل من الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (MDJT)، التي تأسست في العام ١٩٩٨ والكائن مقرها في جبال تيبستي في أقصى شمال البلاد.[٨٤] في غضون ذلك، عاد بعض المتمردين المتمركزين في السودان إلى تشاد من تلقاء أنفسهم، مستعيدين حياتهم المدنية، من دون المرور عبر مخيم موسورو.

المتمردون التشاديون في دارفور

لم يكن حذر السودان من المضي قدماً في التقارب مرتبطاً فقط بانعدام الثقة في تشاد. فرفض ديبي التفاوض بشأن تسوية مع المتمردين التشاديين، خلافاً للحوار الذي أقامته السودان مع متمردي دارفور، لم يبق خياراً سوى الاستسلام أو نزع السلاح. وقد خشيت السودان من أن يؤدي هذا الموقف المتشدد إلى دفع المتمردين التشاديين على التوجه إلى دارفور، والانضمام هناك إلى فوضى فسيفساء الجهات الفاعلة القائمة فيها في الأصل. ففي الماضي، كان المقاتلون ينتقلون في كلا الاتجاهين بين الجماعات المتمردة التشادية والميليشيات الحكومية السودانية، كما بين الجماعات المتمردة التشادية والدارفورية. بالإضافة إلى ذلك، كان المتمردون التشاديون، لا سيما أولئك ذوو الولاءات المتبدلة، قد سبق وتسببوا بمشاكل أمنية للسكان المدنيين في السودان.

العلاقات القائمة بين المتمردين التشاديين وميليشيات «الجنجويد»

معظم حركات التمرد التشادية العربية، إن لم تكن كلها، قد عمدت إلى تجنيد مقاتلين من «الجنجويد». من هذه الحركات الوفاق الوطني التشادي (CNT) واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) وجبهة إنقاذ الجمهورية (FSR) والمجلس الديمقراطي الثوري (CDR)، التي كانت ترتبط بصلات القرابة مع قادة وجنود «الجنجويد» الذين كانوا قد هاجروا من تشاد إلى غرب دارفور بين الستينيات والثمانينيات (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص. ١٦).

لقد تسببت هذه الممارسة بعدد من المشاكل. فعلى سبيل المثال، قام مقاتلو «الجنجويد» الذين تمّ تجنيدهم من جانب الوفاق الوطني التشادي (CNT) بقيادة حسن الجنيدي في العام ٢٠٠٦–٢٠٠٧ بنهب المدنيين أثناء احتلاله الأراضي التشادية في قريتي دوغدوري وتيسي الواقعتين في المناطق النائية جنوب شرق تشاد.[٨٥] ومن المشاكل الأخرى أنه على الرغم من أن بعض «الجنجويد» قد أحضروا أسلحتهم الخاصة، سرعان ما غادر البعض الآخر الجماعات المتمردة، آخذين معهم الأسلحة التي كانوا قد حصلوا عليها من المتمردين التشاديين.[٨٦] في أواخر العام ٢٠٠٦، داهم المتمردون التشاديون أبيشي وغيرها من البلدات الصغيرة في شرق تشاد، مما أدى إلى زيادة نطاق نشاط «الجنجويد» التشاديين–السودانيين في جنوب شرق تشاد وحث زعماء المتمردين التشاديين الرئيسيين على الموافقة على وقف تجنيد القوات السودانية.[٨٧] غير أن الجماعات المتمردة التشادية لم تلتزم جميعها بالتنفيذ الكامل لهذا القرار.

لقد عمدت جبهة إنقاذ الجمهورية (FSR) بقيادة أحمد حسب اللّه صبيان بشكل خاص إلى تجنيد عناصر من صفوف «الجنجويد». فنظراً إلى تأخر انضمامه إلى زعماء المتمردين، هرع صبيان إلى جمع القوات والجنود من أجل تحدّي سطوة منافسيه من قادة المتمردين التشاديين العرب والسيطرة في نهاية المطاف على قيادة حركة التمرد برمّتها. لقد استفاد صبيان من كونه نجل الزعيم التقليدي للرزيقات المحاميد التشاديين من قبيلة الرزيقات، معتمداً بشكل رئيسي على صلات القرابة التي تجمعه بالرزيقات المحاميد السودانيين الذين كانوا يتمتعون بتمثيل كثيف في صفوف «الجنجويد» في كل من شمال وغرب دارفور.[٨٨] وعندما كان لا يزال مع ديبي، تم استخدامه في الجهود التشادية الرامية إلى إبعاد «الجنجويد»، خاصة الرزيقات المحاميد منهم، عن الخرطوم. في مايو/أيار ٢٠٠٦، أدت هذه الجهود إلى عقد اتفاق بين ممثلين لموسى هلال، أحدهما من قادة «الجنجويد» الرئيسيين والزعيم القبلي لجماعة المحاميد في شمال دارفور، والثاني رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) خليل إبراهيم، وذلك برعاية تشادية.[٨٩] وعند وصول صبيان إلى السودان، حاول تقديم عرض لعناصر من ميليشيات هلال في شمال دارفور، غير أن الحظ لم يكن حليفه.[٩٠] إلاّ أنه قد نجح بشكل أكبر في غرب دارفور، بين جماعته الخاصة، فرع أولاد زيد من المحاميد.

وكانت ميليشيات أولاد زيد قد قدّمت عروضاً للمتمردين التشاديين في عدة مناسبات منذ العام ٢٠٠٥.[٩١] وبعد بضعة أسابيع من فشل غارة فبراير/شباط ٢٠٠٨، عرض عقيد العقداء («رئيس هيئة أركان الحرب») لأولاد زيد عدداً من القوات على فصيل التحالف الوطني (AN) الجديد بقيادة محمد نوري. ويزعم عبد الواحد عبود مكاي، الرئيس المؤقت لاتحاد قوى المقاومة (UFR)، أن نوري وصبيان قد أيدا هذا العرض، غير أنه قد أقنع نوري برفضه.[٩٢] لم يمنع رفض نوري قوات أولاد زيد من الانضمام إلى جبهة إنقاذ الجمهورية (FSR)؛ وعند انضمام صبيان إلى الحكومة التشادية، كان العديد من المقاتلين الـ١,٨٠٠ الذين جاء بهم من الدارفوريين العرب الذين كان قد وعدهم بالمال

والمناصب في الجيش التشادي. غير أن معظمهم قد عادوا لاحقاً إلى السودان بعدما أصيبوا بخيبة أمل.[٩٣]

منذ التقارب بين تشاد والسودان، انضمّ المتمردون التشاديون، خاصة الجماعات المنشقة عن الفصائل العربية، إلى ميليشيات «الجنجويد» في شمال دارفور.[٩٤] كما أفادت بعض التقارير غير المؤكدة، وذلك من مصادر من المتمردين التشاديين وأخرى من حركة العدل والمساواة (JEM)، عن موافقة بعض المتمردين التشاديين على القتال إلى جانب قوات الخرطوم في كل من شرق السودان وأبيي (سودان تريبيون، ٢٠١٠ز).[٩٥] وتشهد أبيي، الواقعة على الحدود بين شمال وجنوب السودان، نزاعاً كبيراً بين جنوب السودان والميليشيات العربية من فرع المسيرية – من جماعة مكاي. في نهاية العام ٢٠١٠، أفيد عن انتقال ٣٠٠ إلى ٤٠٠ متمرد تشادي من المسيرية، جنباً إلى جنب مع ميليشيات المسيرية جبل (بما في ذلك المنشقون عن حركة العدل والمساواة (JEM)) من جبل مون في غرب دارفور[٩٦] إلى المنطقة المتنازع عليها.[٩٧] على غرار ذلك، ووفقاً لقادة حركة العدل والمساواة (JEM)، تمّ تدريب ٤٠٠ عنصر إضافي من المتمردين التشاديين السابقين (من العرب كما من الأواديين والتاما) جنباً إلى جنب مع عدة آلاف من المجندين الدارفوريين بالقرب من الدمازين في جنوب ولاية النيل الأزرق، وهي منطقة نزاع أخرى تقع على الحدود بين الشمال والجنوب.[٩٨]

العلاقات القائمة بين التشاديين والمتمردين الدارفوريين

على غرار استخدام ديبي متمردي دارفور (لا سيما حركة العدل والمساواة (JEM)) في مناسبات حاسمة ضد المتمردين التشاديين عند توغلهم في الأراضي التشادية، قد تكون السودان قد أملت في استخدام الجماعات المسلحة التشادية ضد المتمردين في دارفور. ولكن خلافاً لحركة العدل والمساواة (JEM)، فقد توخى المتمردون التشاديون الحذر لتفادي استخدامهم كمقاتلين بالوكالة على هذا النحو. علاوة على ذلك، وفي حالة اتحاد قوى المقاومة (UFR)، لم يرغب قادته وقواته البري في مقاتلة أقاربهم السودانيين في حركة العدل والمساواة (JEM).

في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، ضغطت الخرطوم على المتمردين التشاديين لمحاربة قوات حركة العدل والمساواة (JEM) التي كانت تهدد الجنينة. لكن، ووفقاً لأبكار توليمي، فقد صرّح اتحاد قوى المقاومة (UFR) أنه مستعد للقيام بذلك في حالة واحدة فقط: أن تستولي حركة العدل والمساواة (JEM) على مطار الجنينة»، الذي يعتبر حيوياً لنقل الأسلحة من الحكومة السودانية إلى المتمردين التشاديين.[٩٩] لم تتمكن حركة العدل والمساواة (JEM) من الاستيلاء على المطار، كما أن المتمردين التشاديين غادروا الجنينة من أجل شن غارة على العاصمة نجامينا في نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، مجبرين حركة العدل والمساواة (JEM) على اللحاق بهم إلى تشاد.

بات الحفاظ على موقف المتمردين التشاديين غير العدائي أصعب عند انتقالهم في العام ٢٠٠٩ من غرب دارفور إلى شمال الإقليم، على مسافة قريبة جداً من معاقل المتمردين الدارفوريين. حاول المتمردون التشاديون أولاً التمركز في جبال عين سيرو، معقل فصيل منشق عن جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور (SLA–AW). كما أن قواعد أخرى للمتمردين التشاديين في الشمال والشرق كانت موطناً لفصائل منشقة عن جيش تحرير السودان (SLA). وقد نشطت حركة العدل والمساواة (JEM) أيضاً في سائر أنحاء المنطقة.

في عين سيرو، تعرّضت قوات اتحاد قوى المقاومة (UFR) لإطلاق نار من متمردي دارفور الذين

كانوا أشد ضعفاً إلى حد كبير، فتراجعت إلى المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة بعد تبادل لإطلاق النار دام ٣٠ دقيقة. وأرسلت الجماعة موسى ماركوس، رئيس أركان اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F)، للتفاوض بشأن اتفاق تعايش مع جيش تحرير السودان – عين سيرو (الذي أعيدت تسميته بـ«جيش تحرير السودان – أبوندلوك») من قبل المتمردين التشاديين تيمناً بقائده العسكري، إسماعيل آدم أبوندلوك («جرواند هورن بيل»).[١٠٠] وأصبحت العلاقات بين الجماعتين جيدة بحيث توسط المتمردون التشاديون في المحادثات بشأن وقف إطلاق النار بين جيش تحرير السودان – عين سيرو والسلطات السودانية، تحديداً قادة جهاز الأمن والمخابرات الوطني (NISS) من بلدة كتم المجاورة.[١٠١]

كانت العلاقات بين المتمردين التشاديين والدارفوريين أكثر عرضة للصراعات في منطقة مليت – الصياح في دار برتي، في شمال شرق الفاشر، حيث كانت قوات محمد نوري قد استقرت بشكل منفصل عن اتحاد قوى المقاومة (UFR) الرئيسي في نهاية العام ٢٠٠٩. وكان نوري يسعى إلى استعادة دعم الحكومة السودانية الذي كان قد خسره بعد انفصاله عن الاتحاد، وكان حسبما تشير التقارير مستعداً «لإعارة» قواته للخرطوم لمحاربة متمردي دارفور، خاصة حركة العدل والمساواة (JEM). كما أن وجود عناصر سابقين من الجنجويد المستقلين في صفوف جماعات المتمردين العرب المنشقين الذين انضموا إلى قوات نوري في منطقة مليت قد يفسر أيضاً استعداد الجماعة للدخول في حرب بالوكالة.[١٠٢] غير أن حركة العدل والمساواة (JEM) لم تكن متواجدة في المنطقة، وقد واجه المتمردون التشاديون بدلاً من ذلك فصيلاً ضعيفاً منشق عن جيش تحرير السودان (SLA) من قبيلة برتي، وهو فصيل ناشط في منطقتي ماو ومادو في دار برتي، بقيادة الدكتور صالح آدم اسحق (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٤٩).

عند وصول المتمردين التشاديين إلى مليت في أواخر العام ٢٠٠٩، أرسلتهم الحكومة إلى منطقتي ماو ومادو الخاضعتين لجيش تحرير السودان (SLA)، بمرافقة نحو ٢٠ مركبة من ثكنة الجيش في الصياح. وعلى غرار ما حصل في عين سيرو، أطلق متمردو دارفور النار على القافلة فتراجع المتمردون التشاديون إلى الصياح. وحسبما أعرب صالح، «لقد أخبرتهم الحكومة أن مكاننا كان شاغراً، لكنهم لم يكونوا راغبين في محاربة المتمردين السودانيين فرفضوا البقاء في المناطق الخاضعة لجيش تحرير السودان (SLA).»[١٠٣] وبعد بضعة أسابيع، تمّ نقلهم إلى موقع على بعد ٢ كلم من بلدة مليت، حيث تم حفر الآبار لهم. وفي شمال دارفور، بدت مشكلة المياه وكأنها المشكلة الرئيسية التي واجهها المتمردون التشاديون والسبب وراء تنقلاتهم.

اضطلع موسى ماركوس من جديد بدور المبعوث لاتحاد قوى المقاومة (UFR)، فسعى إلى إعادة بعض من الجماعات المنشقة التي كانت قد انضمت إلى محمد نوري.[١٠٤] فطمأن صالح بشأن نوايا المتمردين التشاديين السلمية، مشيراً إلى أن جلّ ما يسعون إليه هو الملجأ والمياه.[١٠٥] لم يكن متمردو جيش تحرير السودان (SLA) على بينة من الانقسامات التي كانت قائمة بين المتمردين التشاديين، كما أنهم لم يكونوا يدركون أن القوات المتمركزة في منطقة مليت كانت مستقلة إلى حد كبير عن قيادة اتحاد قوى المقاومة (UFR). لم يكن أي من اتحاد قوى المقاومة (UFR) أو نوري قادراً على منع بعض هذه القوات من ارتكاب الانتهاكات ضد السكان في برتي، بما في ذلك القتل والاغتصاب ونهب المال والغذاء والحطب.[١٠٦] وشملت القوات عناصر سابقين من «الجنجويد» الذين تم إدماجهم في حركات التمرد التشادية، خاصة جبهة إنقاذ الجمهورية (FSR) والوفاق الوطني التشادي (CNT) والذين ربما قد ساهموا في هذه الانتهاكات.[١٠٧] ونظراً إلى عدم توفر

الدعم من الخرطوم، احتاجت الجماعات المنشقة إلى بعض المستلزمات، مثل الغذاء والحطب.[١٠٨] وقد أفيد عن عودة الكثيرين في وقت لاحق للانضمام إلى ميليشيا «الجنجويد».[١٠٩]

لقد أدان كل من متمردي برتي والسلطات التقليدية والمحلية علناً هذه الانتهاكات. فتم إنشاء مجلس مخصص، تولى الإبلاغ عن التجاوزات في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠ في رسالة يعتقد أنها وصلت إلى حاكم شمال دارفور، يوسف كبير، وهو من جماعة برتي، والنائب الثاني للرئيس علي عثمان محمد طه.[١١٠] لا شك أن الرسالة قد نبّهت السلطات السودانية على المخاطر المرتبطة بالازدراء بالجماعات المسلحة التي كانت حليفة في السابق.

والأكثر إلحاحاً كان الخوف من انضمام المتمردين التشاديين المنزعجين إلى متمردي دارفور. فقد انضم البري السودانيون في الماضي إلى تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) بقيادة تيمان إرديمي. وكان بينهم مقاتلون سابقون في حركة العدل والمساواة (JEM)، بما في ذلك نائب رئيس أركانها السابق، قردي عبد الله، فضلاً عن أعضاء سابقين في جيش تحرير السودان – مني مناوي (SLA–MM) الذي بات شديد الوهن منذ انضمامه إلى الخرطوم بعد اتفاق سلام دارفور (DPA) في العام ٢٠٠٦.[١١١] وفي العام ٢٠١٠، عقب التقارب بين تشاد والسودان، وخاصة بعد إعلان الخرطوم عن نزع سلاح المتمردين التشاديين، انضم بعض مقاتلي اتحاد قوى المقاومة (UFR) البري أو عادوا للانضمام من جديد إلى الجماعات المتمردة في دارفور، بما في ذلك جيش تحرير السودان – مني مناوي (SLA–MM)، الذي كان قد استأنف تمرده، وحركة العدل والمساواة (JEM)، التي أشيع عن تقديمها حوافز مهمة للمجندين المحتملين. كما زعم قادة اتحاد قوى المقاومة (UFR) أنهم قد تمتعوا بعلاقات جيدة مع حركة العدل والمساواة (JEM) منذ التقارب بين تشاد والسودان.[١١٢] وقد تماشى ذلك مع المخاوف التي كانت قائمة منذ العام ٢٠٠٣–٢٠٠٤.[١١٣] من احتمال انقلاب حركة العدل والمساواة (JEM) على تشاد. كما بات احتمال وجود عدو مشترك في حركة العدل والمساواة (JEM) يشكل حافزاً إضافياً لكل من الخرطوم ونجامينا لدعم التقارب وتوسيع نطاقه.

نزع سلاح المتمردين التشاديين

بعد وقت قصير من بدء السودان وتشاد بعملية التقارب في ما بينهما، طلب المتمردون التشاديون من الحكومة السودانية منحهم فرصة أخيرة لمهاجمة العاصمة، أو على الأقل، عبور الحدود مجدداً مع أسلحتهم.[١١٤] في صيف العام ٢٠١٠، اعتزمت فصائل بوروغات من الغوران والبديات الاستقرار في جبال إندي، المنطقة التي يعيش فيها أقاربهم في شمال شرق تشاد، حيث كانوا يتمتعون بصلات مع مجموعة صغيرة من البوروغات المنشقين عن الجيش التشادي. غير أن هذه الخطة لم تكن قابلة للتطبيق، نظراً للدوريات المشتركة المنتشرة حديثاً على الحدود وانعدام الدعم المادي من جانب الخرطوم. كما أن الأمر كان سيستلزم كميات كبيرة من الوقود، خاصة في حال سفرهم عبر جنوب ليبيا من أجل اجتناب قوات الحدود المشتركة السودانية التشادية.[١١٥]

لقد حاول آخرون الدخول عبر المنطقة الحدودية الثلاثية الأخرى بين تشاد والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR). خلال غارة مايو/أيار ٢٠٠٩ التي شنّها اتحاد قوى المقاومة (UFR) على أم دام، انفصلت الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN)، التي استمرّت لفترة طويلة بقيادة الزعيم المتمرد أدوم يعقوب «كوغو»، عن الحركات الأكبر لاحتلال هذه المنطقة الحدودية الثلاثية. وقد شملت هذه المنطقة أجزاء من جنوب شرق تشاد النائي الذي شكّل على مرّ السنوات المسرح

الرئيسي لتحركات الجبهة. وكانت هذه الجماعة تضم في ذلك الوقت نحو ٦٠٠ مقاتل، مسلحين بشكل جيد من قبل الخرطوم عبر اتحاد قوى المقاومة (UFR)، و٥٠ إلى ٦٠ مركبة. عند انسحاب اتحاد قوى المقاومة (UFR) من تشاد إلى شمال دارفور، رفض «كوغو» الانضمام إلى الحركات الأخرى، فبقي في الأراضي التشادية وزرع الألغام الأرضية لحماية مواقعه. لم تساهم الخرطوم في أي جزء من هذا القرار، غير أنها قد حظرت لاحقاً عودة الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) إلى السودان.[١١٦]

لقد سعت الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) إلى التنسيق مع جماعات المعارضة المسلحة الأخرى الناشطة على الحدود بين جنوب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)، لا سيما الحركة من أجل السلام وإعادة الإعمار والتنمية (MPRD). وكانت الأخيرة قد تأسست في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥ من قبل العقيد جبرين دازيرت، أحد الأعضاء المؤسسين للحركة الوطنية للإنقاذ (MPS) ومنشق عن الجيش التشادي، انطلاقاً من قاعدتها في جبال نياليم القريبة من بلدة سرح في جنوب تشاد، كانت الحركة من أجل السلام وإعادة الإعمار والتنمية (MPRD) هي حركة التمرد الرئيسية في جنوب تشاد إلى حين ألقت القوات التشادية القبض على زعيمها في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠، حسبما أفيد في منطقة تيسي.[١١٧] وقد وضع ذلك حداً لآمال الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) في الاستقرار في جنوب تشاد.

لقد استغرق الأمر نحو عام كامل، حتى أبريل/نيسان ٢٠١٠، قبل أن يتمكن الجيش التشادي من استعادة السيطرة على منطقة تيسي من الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN). بحلول ذلك الوقت، كان الاتفاق بين تشاد والسودان قد نفّذ إلى حد كبير. كان قد تم نزع سلاح قوات الجبهة المهزومة التي توجهت إلى السودان عبر جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) من قبل القوات السودانية في منطقة أم دخن، على الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وجنوب دارفور. وفي حين لجأ «كوغو» إلى أوروبا، عادت القوات المتبقية من الجبهة إلى حالتها السابقة ما قبل اتحاد قوى المقاومة (UFR)؛ أي جماعة صغيرة من المقاتلين المدربين وكثيري التنقّل من دون دعم خارجي، ينشطون عند الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وتشاد والسودان.[١١٨]

لقد بقي المتمردون التشاديون الأساسيون في شمال دارفور. في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، أعلنت الحكومة السودانية أن قوات اتحاد قوى المقاومة (UFR) التي لم تنضم بعد إلى الحكومة التشادية سيتم نزع سلاحها في الفترة اللاحقة. ومن منفاهما في قطر، ناقش تيمان إرديمي وأدوما حسب الله جدارب مسألة إرسال مقاتلين مسلحين إلى تشاد قبل نزع السلاح.[١١٩] غير أن عبد الواحد عبود مكاي، الذي كان عندها الزعيم الرئيسي داخل السودان، لم يوافق على هذه الإستراتيجية، ولكنه لم يرفض نزع السلاح. في الوقت نفسه، لم يبد أي اعتراض على أولئك الذين رفضوا نزع السلاح وغادروا إلى منطقة الحدود الثلاثية.[١٢٠]

نتيجة لذلك، وفي أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، عاد عدد غير محدد من المتمردين التشاديين بشكل فردي إلى تشاد مع أسلحتهم، ولكن من دون الانضمام بالضرورة إلى الحكومة. كما غادر آخرون ضمن مجموعات صغيرة إلى منطقة نائية تقع بين جنوب دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR). وكان من بينهم متمردون من مختلف فصائل اتحاد قوى المقاومة (UFR)، خاصة عناصر متبقية من التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD) التابعة لمحمد نوري، الذين رفضوا الانضمام إلى الحكومة التشادية أو اختاروا البقاء في

السودان كلاجئين. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، أي قبل أسبوع واحد فقط من عملية نزع السلاح، توجهت سبع مركبات نحو المنطقة النائية الواقعة بين جنوب دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR). وكانت طواقم أربع مركبات منها موالين لنوري وثلاث لأبكار توليمي. كانت القافلة بقيادة روزي ماينا، وهو من الغوران، من فرع النكازة.[١٢١] وقد باتت قوات غوران في هذه المنطقة الآن بقيادة الزعيم جان لوي فيرتو (ابن شقيق الرئيس التشادي السابق حسين حبري، وهو أيضاً من جماعة غوران، فرع النكازة).[١٢٢]

لقد دفعت السلطات التشادية الخرطوم نحو تصلب موقفها تجاه المتمردين الذين رفضوا التخلي عن سلاحهم. وفي أواخر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، عمدت العناصر التشادية في القوات الحدودية المشتركة إلى اعتقال جبرين الزين، رئيس أركان المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) وعقيد سابق في حرس الرئيس ديبي، جنوب الجنينة، أثناء عودته من جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR). جبرين هو عربي من أولاد راشد التشاديين، مثل معظم زعماء المجلس الديمقراطي الثوري (CDR)، وكان يحظى بدعم من ميليشيا الجنجويد العربية في غرب دارفور، التي احتجت على اعتقاله. وعندما قاومت السلطات السودانية تسليمه إلى تشاد، أطلقت الحكومة التشادية التهديدات بإزالة القوة الحدودية المشتركة. فتمّ أخيراً تسليمه إلى التشاديين وسجن في نجامينا.[١٢٣]

هنالك حالات لتهجم القوات السودانية على متمردين تشاديين بسبب رفضهم تسليم سلاحهم. ففي أوائل نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، هاجمت ميليشيا الجنجويد من استخبارات الحدود (الذين يُعرفون أيضاً بحرس الحدود، إحدى أبرز القوات الرئيسية شبه العسكرية السودانية في دارفور) موسى ماركوس، رئيس أركان اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F). فسلّم مركبتيه إلى القوة الحدودية المشتركة وتُرك حراً للعودة إلى نجامينا كمدني.[١٢٤] لم تحمه خلفيته العربية (كونه من قبيلة الحوازمة) من هجوم جماعة «الجنجويد» العربية.

يصعب تقدير عدد المتمردين التشاديين الذين لا يزالون مسلحين. فقد أشار قادة اتحاد قوى المقاومة (UFR) إلى امتلاكهم نحو ٣,٢٠٠ جندي (من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) واتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية (UFCD) وتجمع القوى من أجل التغيير (RFC)) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، قبيل نزع السلاح، وأنه قد تمّ نزع سلاح نحو ٢,٠٠٠ منهم.[١٢٥] في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، قدر تيمان إرديمي أن المتمردين التشاديين قد فقدوا ٨٠ في المائة من قواتهم.[١٢٦]

من بين أولئك الذين لا يزالون مسلحين، لا يزال تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) بقيادة تيمان يمتلك نواة نشطة في وادي سيرة في دار زغاوة الجنوبية، تحولت إلى أعمال اللصوصية بقيادة الزعيم السابق لحركة العدل والمساواة (JEM)، قردي عبد الله (انظر أعلاه).[١٢٧] وقد تضمنت أعمالهم نهب الإبل من عرب أولاد زيد، الذين يهاجرون من غرب دارفور إلى المراعي في دار زغاوة الجنوبية – محيين بذلك صراعاً قديماً كان قائماً بين أولاد زيد والزغاوة ومهددين المحاولات الجديدة التي قام بها الزعماء التقليديين لاستعادة التعايش السلمي (تانر وتوبيانا، ٢٠١٠، ص. ٣١).

والأهم من ذلك ربما هو بقاء المتمردين التشاديين الذين رفضوا الخضوع لنزع السلاح أو سيطرة الخرطوم نشطاء في منطقة الحدود الثلاثية بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وتشاد والسودان (انظر أعلاه). ويُحكى عن وجود تنسيق بين المتمردين التشاديين الوافدين حديثاً إلى شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) ومتمردي جمهورية أفريقا الوسطى

الذين ينتمون إلى تجمّع الوطنيين من أجل العدالة والسلام (CPJP). في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، عندما قام التجمّع بالاستيلاء على بلدة بيراو (جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)) من القوات الحكومية، قصفت الطائرات التشادية ائتلاف المتمردين من جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وتشاد في المنطقة وتمكنت من استعادة المدينة.[١٢٨]

يأمل المتمردون التشاديون الذين استقروا في منطقة الحدود الثلاثية في إيجاد الدعم في جنوب السودان، حيث كان يتمتع البعض منهم بالعلاقات قبل الصراع في دارفور. وقد تمّ تداول تقارير غير مؤكدة تفيد بأن المتمردين التشاديين قد أجروا اتصالات مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) وأن بعض رافضي نزع السلاح قد انتقلوا من جنوب دارفور إلى جنوب السودان (سودان تريبيون، ٢٠١٠ح؛ ٢٠١٠هـ). من بين الحركات المسلحة التشادية، علاقات الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) السابقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) هي التي ترجّح إيجاد ملاذ آمن في جنوب السودان، لا سيما في حال استئناف الصراع بين شمال وجنوب السودان.[١٢٩] في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، ألقي القبض على أدوما حسب الله جدارب، الذي كان ينتمي إلى الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) قبل انضمامه إلى الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC) المدعومة من الخرطوم، في إثيوبيا،[١٣٠] حيث يقال أنه كان في طريقه إلى جنوب السودان.[١٣١] يقرّ العديد من قادة المتمردين التشاديين أنهم قد أملوا، عقب التقارب بين تشاد والسودان، في أن يتيح لهم استئناف الحرب بين الشمال والجنوب الفرصة للعثور على مصدر جديد للدعم، هذه المرة ليس في الخرطوم، وإنما في جوبا. غير أن آمالهم قد تلاشت بعد استفتاء يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وإعلانات البشير التصالحية بشأن استقلال الجنوب – على الرغم من أن التطورات المستقبلية قد تتيح للمتمردين التشاديين فرصاً جديدة.[١٣٢]

انسحاب القوات الدولية من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)

لقد نظر المجتمع الدولي إلى الأزمة الإنسانية الجديدة في شرق تشاد وشمال جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) على أنها امتداد لنمط العنف في دارفور. وقد تركزت استجابته أولاً على حماية اللاجئين الدارفوريين البالغ عددهم ٢٥٠,٠٠٠ شخص، وثانياً على النازحين داخلياً (IDPs) التشاديين البالغ عددهم ١٨٠,٠٠٠ شخص. وقد تم نشر نحو ٣,٧٠٠ عنصر من قوات حفظ السلام في إطار قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، التي كانت ناشطة لمدة ١٢ شهراً حتى ١٥ مارس/آذار ٢٠٠٩، تاريخ استبدالها ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) (توبيانا، ٢٠٠٨أ، ص.ص ٥٣–٥٦).[١٣٣]

وقد كان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي برنار كوشنير مسؤولاً إلى حد كبير على تأمين عمليات النشر هذه. فهو قد كان مهتماً بشكل خاص بأعمال العنف في شرق تشاد ودارفور حتى قبل تعيينه في العام ٢٠٠٧. وكان هدفه الأولي استخدام تشاد – حيث كان قد تمركز ١,٠٠٠ جندي فرنسي بالفعل – كقاعدة خلفية لإطلاق عملية تدخل عسكرية وإنسانية بقيادة فرنسا، من شأنها فتح «ممرات إنسانية» أو «جسر جوي» من تشاد إلى دارفور. ولكن نظراً إلى أن المنظمات غير الحكومية الإنسانية كانت تتمكن بالفعل من تقديم المساعدات داخل دارفور، فقد اقترح بذل جهود لحفظ السلام في شرق تشاد بدلاً من ذلك، تستهدف بشكل رئيسي ضحايا العنف

الدارفوريين. غير أن حلفاءه الناشطين تحت مظلة الجماعة الفرنسية ضمن منظمة «أورجانس دارفور» (Urgence Darfur) قد انتقدوا علناً هذا التغيير في الاتجاه، متهمين إياه بالتخلي عن مثله العليا الإنسانية.

وفي سلسلة من التصريحات لوسائل الإعلام، كشف كوشنير عن ارتباكه حيال الوقائع على الأرض. فهو لم يخطئ فقط في تصوير العنف التشادي على أنه ناشئ من السودان، ولكنه أصر على منح الأولوية لحماية مخيمات اللاجئين في دارفور (على الرغم من أن هذه المخيمات كانت إلى حد كبير أكثر أماناً من المناطق الريفية في شرق تشاد) وخلط بشكل متكرر بين لاجئي دارفور والنازحين داخلياً الجدد من تشاد (توبيانا، ٢٠٠٩). كما أنه خلط بين عملية حفظ السلام في تشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، على الرغم من تمايزهما الكامل.[١٣٤]

وعلى الرغم من أن تقارير وسائل الإعلام غالباً ما كانت تخلط بدورها بين المدنيين في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على أنهم ضحايا أعمال العنف النمطية في دارفور، إلا أن ذلك لم يعكس ديناميات مثلث دارفور–تشاد–جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) المحرك لأعمال العنف التي أدت إلى حالات النزوح هذه الجديدة. وقد اقتصر النشاط عبر الحدود على الغارات التي شنها المتمردون التشاديون المدعومون من السودانيين من دارفور إلى تشاد، وبعض الجماعات المتمردة الدارفورية المدعومة من التشاديين من تشاد إلى السودان. لم يكن لهذا النشاط العسكري تقريباً أي تأثير على المدنيين. فلم ينطو العنف في جنوب شرق تشاد على هجمات ميليشيوية على القرى أو اقتتال بين الميليشيات المتناحرة، وإنما كان مرتبطاً بشكل هامشي فقط بالصراع في دارفور (توبيانا، ٢٠٠٩). ويعود العنف في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) إلى حد كبير إلى المشاكل الداخلية. وبالتالي، فعمليات نشر قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) وفي وقت لاحق بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) قد تم تبريرها بشكل خاطئ على أساس العنف عبر الحدود. وعلى حد تعبير مارشال (٢٠٠٩)، «لقد استغرق الأمر قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) أشهراً عدة لتقبل فكرة أن معظم أعمال العنف وحالة انعدام الأمن في شرق تشاد إنما كان مردها تشاد، وليس دارفور».

لم يكن لدى أي من قوات الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة القدرة على معالجة الأسباب الداخلية للصراع في جنوب شرق تشاد، إذ أن ذلك كان ليستدعي مشاركتها المعمقة في حلّ النزاعات المحلية. كما أنها لم تمتلك القدرة أو الطموح لإنهاء الحرب بالوكالة بين تشاد والسودان التي تمّ خوضها من خلال الجماعات المتمردة، إذ أن ذلك كان ليضع القوات الدولية في مواجهة مع الحكومة التشادية. قبل الموافقة على قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، حرصت الحكومة التشادية على التأكد من عدم امتلاك هذه القوة أي ولاية سياسية أو ولاية أخرى تقضي بالعمل في المناطق المتاخمة مباشرة لدارفور، حيث كان من الممكن أن تعوق أنشطة متمردي دارفور (لانز، ٢٠١١). وعلى غرار ذلك، عند حلول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) محلّها، أوضحت فرنسا أن حليفتها تشاد لن تقبل أي قوة ذات ولاية سياسية (مارشال، ٢٠٠٩).[١٣٥]

بالتالي، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا) قد قدّم اقتراح قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) إلى تشاد وبقية العالم على أنها الحل للصراع عبر الحدود، لم تعر هذه القوة اهتماماً كبيراً للهجمات عبر الحدود التي كان المتمردون التشاديون والدارفوريون يشنونها. في الواقع، فقد اقتصر دور قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

وتشاد (مينوركات) كقوات لحفظ السلام عبر الحدود على تمتعهما بوجود في كل من تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR). غير أن الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وتشاد لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهما إذ أن ديناميات تلك المنطقة لم تكن مهمة نسبياً بالمقارنة مع تلك الموجودة على الحدود بين تشاد والسودان (علماً أن الحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) والسودان ظلّت تشكّل بدورها شاغلاً ثانوياً). كما أن أياً من قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) أو مينوركات لم تكن متواجدة في السودان.

لم يؤد وجود قوات حفظ السلام إلى ردع المتمردين: فحتى بعد انتشار قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، شن المتمردون التشاديون هجوماً كبيراً في مايو/أيار ٢٠٠٩ (مارشال، ٢٠٠٩؛ توبيانا، ٢٠٠٩). علاوة على ذلك، لم تبذل قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) أي مجهود لمنع هجمات متمردي دارفور من تشاد على السودان، أهمها الغارة التي نفذتها حركة العدل والمساواة (JEM) على الخرطوم في مايو/أيار ٢٠٠٨. ولم يطلب أي من قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) أو بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) من الحكومة التشادية التوقف عن تقديم دعمها الكبير والظاهر لحركة العدل والمساواة (JEM)، لا سيما في قرية أم جريس في شمال شرق تشاد، الواقعة على بعد ١٠٠ كيلومتر من الحدود. كما أنها لم تطلب من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، شريكتها على الجانب السوداني، التحرك بصدد مسألة المتمردين التشاديين المتمركزين في دارفور، على الرغم من أن هذه الأخيرة غالباً ما كانت تشرك السلطات السودانية في معالجة قضايا المعارضة المسلحة التشادية.

وحتى في ظلّ محدودية شروط ولايتهما، فقد تعرضت إنجازات قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (مينوركات) للعديد من التساؤلات والانتقادات. لقد ركزت القوتان على السكان النازحين في جنوب شرق تشاد، الذين شكلوا أخطر أزمة إنسانية (علماً أن هذه الأزمة لم تتصل إلا بشكل هامشي بدارفور). وعلى الرغم من ادعاءات كوشنير المتكررة بأن القوات الدولية قد سمحت بعودة النازحين داخلياً، ظلّ عدد هؤلاء ثابتاً طوال فترة وجود قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) ومينوركات (توبيانا، ٢٠٠٩). وسرعان ما بات ذلك محرجاً بالنسبة لمؤيدي القوات، الذين ذهبوا إلى وجوب الحكم عليها تبعاً لعدد العائدين (مارشال، ٢٠٠٩). لقد زعم الجنرال أوكي داغاش، ممثل الرئيس ديبي لدى البعثة، أن أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص من أصل الـ١٨٠,٠٠٠ نازح داخلياً قد عادوا إلى ديارهم. في حين أن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة أوكسفام قد أشارت إلى عودة نحو ٤٠,٠٠٠ نازح. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية الموجودة في تشاد وعدداً من المسؤولين في مينوركات يعتقدون أن هذا الرقم بدوره متفائل.[١٣٦] ووفقاً لأحد هؤلاء المسؤولين، «لقد ادعت مينوركات، على غرار قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، أنه ينبغي تقييم أدائها على أساس عدد حالات العودة، غير أن العودة لم تتحقق.»[١٣٧]

أما تقييم الحكومة التشادية لأداء قوة الاتحاد الأوروبي ومينوركات، فهو حتى أكثر سلبية. فهي لم تكن قد وافقت على القوة الدولية إلاّ اعتقاداً منها بأن قوات حفظ السلام ستكون بمثابة مضاعفات للقوة، ممّا يحرّر القوات الحكومية التشادية لمكافحة المتمردين التشاديين. وقد أفاد الجنرال داغاش: «لقد وافقنا على القوة الدولية من أجل التخفيف من الضغط الذي تواجهه قواتنا المسلحة لكي تتمكن من التركيز على الدفاع عن البلاد.»[١٣٨] كما أفاد مسؤول تشادي آخر كان قد شهد المفاوضات مع كوشنير أن «كوشنير قد حملنا على الاعتقاد بأن حدودنا مع السودان

ستُغلق».[١٣٩] إلاّ أن قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، وحتى الجنرال الفرنسي جان فيليب غاناسيا، الذي قاد العملية في أبيشي، قد أرادت إثبات حيادها واستقلالها عن فرنسا – على الرغم من أن ٢,١٠٠ من مجموع عدادها الـ٣,٧٠٠ كانوا فرنسيين (مارشال، ٢٠٠٩؛ لانز، ٢٠١١). ولم تظهر القوة أي نية في مكافحة غارات المتمردين التشاديين.

لم يتمكن التشاديون من معارضة نشر قوة أوروبية مدعومة بقوة من قبل حليفتها الفرنسية، غير أنها قد أبلغت إشارات مبكرة وواضحة بأنها «لم تكن ترغب في استبدالها بقوة تابعة للأمم المتحدة».[١٤٠] ووفقاً لأحد المسؤولين في مينوركات،

> لقد تمّ الحصول على موافقة تشاد على مينوركات تحت الضغط أو الإقناع الودي... الذي مارسه كوشنير. لم يكن التشاديون مقتنعين؛ فقد جاءت موافقتهم على مضض. لذا، فلم يكن حرياً بنا استغراب طلبهم منا المغادرة.[١٤١]

بالفعل، فقد كانت خيبة الأمل التشادية من عدم قدرة القوات الدولية على أداء حتى دور رادع ضد هجمات المتمردين هو السبب وراء طلب تشاد من الأمم المتحدة سحب مينوركات في نهاية ولايتها في ١٥ مارس/آذار ٢٠١٠. فبحسب الجنرال داغاش، «لم يكن أداء البعثة على مستوى توقعاتنا».[١٤٢]

خلافاً لموقف الحكومة التشادية، فقد عارض المتمردون التشاديون وجود قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) التي اعتبروها كقوة فرنسية موجهة ضدهم، غير أنهم قد دعموا مينوركات إذ أنهم لم يروا فيها أي تهديد يطالهم. في العام ٢٠٠٩، خلال محادثات سرية في جنيف مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحكومة السويسرية، كان اتحاد قوى المقاومة (UFR) قد اقترح حتى أن تكون مينوركات هي الضامنة لعملية نزع سلاح مشتركة للمتمردين والقوات التشادية (انظر الإطار رقم ٢). ووفقاً لعبد الواحد عبود مكاي، كان بإمكان هذا الاقتراح غير الواقعي أن يزيد من نفور نجامينا تجاه مينوركات.[١٤٣] وفي العام ٢٠١٠، انتقد المتحدث باسم اتحاد قوى المقاومة (UFR) عبد الرحمن كلام الله قرار سحب القوة («وكالة فرانس برس»، ٢٠١٠ج).

وقد جاء الطلب التشادي بانسحاب القوات بمثابة ضربة لقوة الأمم المتحدة. فقد وصف مسؤول في مينوركات كيف

> انسحبت قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) بكامل مقوماتها؛ وحدها قواتها الإيرلندية قد انضمت إلى مينوركات. ومع التأخير المعتاد في إجراءات الأمم المتحدة، فقد استغرق إحضار المركبات والأغذية والمياه والمترجمين نحو عام كامل. وفي ظل غياب وجود المترجمين، لم تتمكن القوات الغانية من التحدث مع أي شخص لمدة عشرة أشهر. ففي فبراير/شباط ٢٠١٠، كان قد توفر لنا للتو ما يكفي من القوات والمعدات لكي نتمكن من العمل وكان الأمن قد بدأ للتو بالاستتباب حين قال لنا التشاديون: إذهبوا![١٤٤]

عقب المفاوضات بين تشاد والأمم المتحدة، تمّ وضع جدول زمني للانسحاب بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٣، الذي تمّت الموافقة عليه بالإجماع في ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٠.[١٤٥] وقد قرر أن تعمد مينوركات إلى خفض عتادها العسكري من ٣,٣٠٠ إلى ٢,٢٠٠ عنصر (١,٩٠٠ في تشاد و٣٠٠ في

جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)) قبل يوليو/تموز ٢٠١٠، والبدء في أكتوبر/تشرين الأول سحب عناصرها العسكرية والمدنية على حد سواء (علماً أن الأخيرة كانت تضمّ نحو ١,٠٠٠ موظف)، على أن يتم استكمال عملية الانسحاب بحلول ٣١ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٠ («وكالة فرانس برس»، ٢٠١٠ب). وكانت الحكومة التشادية قد أشارت إلى أنها ستوافق على تمديد ولاية العناصر المدنية (مجلس الأمن الدولي، ٢٠١٠). يقرّ بعض مفاوضي الأمم المتحدة بأنهم قد ارتكبوا خطأ في الإصرار على عدم إمكانية الفصل بين المكونات المدنية والعسكرية – ففي النهاية، تعيّن على كلا المكونين الانسحاب على عجل، من دون تحقيق شيء يُذكر.[١٤٦]

وفقاً لأحد المسؤولين في مينوركات، «لم تحرّك فرنسا ساكناً عندما طالبت الحكومة التشادية بانسحابنا للمرة الأولى في يناير/كانون الثاني ٢٠١٠.».[١٤٧] وكان كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي سعيداً بإنهاء ولاية قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR) بعد عام واحد، زاعمين أنها قد حققت «النجاح» (مارشال، ٢٠٠٩). ولكن عندما وافقت تشاد على مينوركات، وذلك بفضل الضغوط الفرنسية، بدت أوروبا غير مبالية لمصير قوة الأمم المتحدة. وقد يكون المسؤولون الأوروبيون قد راقتهم فكرة المقارنة الإيجابية التي قد تتم بين تجربتي قوات حفظ السلام الأوروبية وتلك التابعة للأمم المتحدة. غير أن فرنسا والمملكة المتحدة كانتا البلدين الوحيدين بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن اللذين سعيا إلى الحصول على تجديد ولاية لقوة الأمم المتحدة حتى نهاية العام ٢٠١٠.

بحلول انتهاء فترة ولاية مينوركات، كان موقف الحكومة التشادية قد تغير. فهي لم تعد تستلزم القدر نفسه من الدعم الدولي وباتت بالتالي أقل حساسية تجاه الضغوط الغربية. فعلى حد تعبير أحد المسؤولين في مينوركات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، «لقد تغير الوضع: والحكومة التشادية تشعر اليوم أكثر سيطرة بكثير».[١٤٨] لم تكن نجامينا بحاجة إلى دعم أجنبي لصد هجوم اتحاد قوى المقاومة (UFR) في مايو/أيار ٢٠٠٩ (توبيانا، ٢٠١٠أ). فهي باتت تسعى الآن إلى إثبات قدرتها على حماية السكان المدنيين، بما في ذلك اللاجئون الدارفوريون، انطلاقاً من قدراتها الخاصة. نتيجة لذلك، فقد تمّ تجريد ولاية مينوركات المجددة وإنما القصيرة من نقطة تركيزها الرئيسية السابقة، أي حماية المدنيين. ووفقاً لأحد المسؤولين في مينوركات، «إن عدم ثقتنا الغريزية في قدرة التشاديين على ضمان الأمن على أراضيها قد أزعجها، ولها كل الحق في ذلك».[١٤٩]

لقد ركّزت تشاد، بعد أن باتت أقل عرضة للتأثر بالضغوط الفرنسية، قدراً أكبر من اهتمامها على جيرانها المباشرين، السودان وليبيا. لم ترحب طرابلس بوجود قوة دولية على حدودها الجنوبية (الأمر الذي ينطبق أيضاً على قوات حفظ السلام في دارفور أيضاً).[١٥٠] وقد يكون بالإمكان تفسير ذلك استناداً إلى التصور الشائع في المنطقة بأن بعثات حفظ السلام الدولية (التابعة للأمم المتحدة وأكثر تحديداً للاتحاد الأوروبي) هي أدوات «إمبريالية» غربية أو أجندة «استعمارية جديدة»، وإلى حقيقة أن فرنسا قد رفضت، حسبما أفادت التقارير، عرض طرابلس بإرسال قوات إلى مينوركات (الفريق الدولي المعني بالأزمات، ٢٠٠٩، ص. ٢١).

٤. متمردو دارفور بعد التقارب

من تشاد إلى ليبيا: مؤيدو حركة العدل والمساواة (JEM) الإقليميون

بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، كانت تشاد من الداعمين الخارجيين الرئيسيين للمعارضة المسلحة في دارفور. أما بعد التقارب، فقد اضطرت الجماعات الدارفورية إلى البحث عن حلفاء جدد في المنطقة التي أصبحت أكثر اضطراباً من أي وقت مضى. وتمثّلت أهم دينامية جديدة في احتمال كسر جنوب السودان لحدود استعمارية قائمة منذ ٥٠ عاماً، لطالما بدت لا تُقهر، ليصبح أحدث دولة في أفريقيا.

لا تزال حركة العدل والمساواة (JEM) تستفيد من دعم الأقرباء البري في تشاد، وإنما بشكل غير رسمي، كما خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٤.[١٥١] وقد أفيد أن القوات التشادية رفضت المشاركة في العمليات المشتركة المقررة مع قوات الجيش السوداني ضد حركة العدل والمساواة (JEM) على الحدود بين تشاد وشمال دارفور في أواخر العام ٢٠١٠.[١٥٢] وتزعم قوات المعارضة التشادية أن ضباط البري التشاديين في دورية الحدود المشتركة بين تشاد والسودان قد أرسلوا مركبات إلى قوات حركة العدل والمساواة (JEM) في شمال دارفور. كما أنهم يؤكدون أنه قد تم العثور على مركبات وأسلحة، من بينها بنادق عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم وصواريخ ميلان مضادة للدبابات فرنسية–ألمانية الصنع، مقدمة من ليبيا إلى الجيش التشادي أو تم شراؤها من قبل الحكومة التشادية من بلدان أخرى، مع حركة العدل والمساواة (JEM).[١٥٣]

في ٢٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، أقال الرئيس ديبي أخاه غير الشقيق تيمان من منصب سلطان قبيلتهما بيليا البديات ليمنح نفسه اللقب.[١٥٤] ومن المعروف أن تيمان ديبي، وهو من أقارب خليل ابراهيم من جهة والدته وجدته، هو من الأنصار التشاديين الرئيسيين لحركة العدل والمساواة (JEM) وناشط جداً انطلاقاً من «عاصمته» باهاي على الحدود بين تشاد وشمال دارفور.[١٥٥] وعلى الرغم من أن الرئيس لم يشرح سبب إقالته لأخيه غير الشقيق، فقد ردّ التشاديون البري ذلك إلى دعم تيمان ديبي المستمر لحركة العدل والمساواة (JEM) وشجاره مع الرئيس بشأن طرد خليل، فضلاً عن الشائعات بشأن مؤامرة تحاك من قبل خليل وتيمان ضد الرئيس. وقد انتشرت شائعات مماثلة عندما كانت العلاقات بين الرئيس ديبي وحركة العدل والمساواة (JEM) سيئة، لا سيما خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٤ و٢٠٠٧، ومنذ العام ٢٠٠٩.[١٥٦] ويحكى أن حركة العدل والمساواة (JEM) لا تزال تتمتع بدعم من البري في الشتات، الذين يتمركزون بشكل خاص في ليبيا والخليج الفارسي، كما من شبكات الإسلاميين.[١٥٧]

وقد كانت إريتريا أيضاً في وقت سابق من مؤيدي المتمردين في دارفور، خاصة من جهة تسليح جيش تحرير السودان (SLA) من خلال الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان في الفترة ٢٠٠٣–٢٠٠٤. وفي العام ٢٠٠٦–٢٠٠٧، انضمت أسمرة إلى نجامينا في محاولة لتوحيد حركة العدل والمساواة (JEM) وفصائل جيش تحرير السودان (SLA) ضمن جبهة الخلاص الوطني، وقامت بتسهيل توريد الأسلحة لقوات التحالف (دي وال، ٢٠٠٨؛ لويس، ٢٠٠٩، ص.ص ٤٧–٤٨؛

تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص.ص ٥٣–٥٩). ويبدو أن تورط أسمرة قد تراجع منذ ذلك الحين وبات يقتصر حالياً على السماح لحركة العدل والمساواة (JEM) بالحفاظ على وجودها الرمزي (حوالي ٢٠ مركبة) في شرق إريتريا على الحدود مع السودان.[١٥٨] لكن في أواخر العام ٢٠٠٩، دعت إريتريا مسؤولي حركة العدل والمساواة (JEM) الحاضرين في مفاوضات الدوحة إلى الالتقاء بموسى هلال، الزعيم البارز للجنجويد العرب، والمعروف باستقلاله عن الخرطوم وانفتاحه على المحادثات مع المتمردين.[١٥٩] في أوائل العام ٢٠١١، تم إرسال مبعوث إريتري إلى كمبالا، أوغندا، حيث عقد اجتماعات مع ممثلين عن جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد محمد النور (SLA–AW) وجيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM) وحركة العدل والمساواة (JEM) (أي الجماعات التي كانت تحاول التقارب في ذلك الوقت)، مما أثار شائعات حول تجدد الدعم الإريتري لمتمردي دارفور. ولكن يبدو من غير المحتمل أن تعود أسمرة لتصبح مرة أخرى من المؤيدين الرئيسيين للمتمردين.

اتسمت سياسة ليبيا بقدر أكبر من الغموض.[١٦٠] فهي قد لعبت من جهة دور الوساطة الرئيسية في المنطقة، إذ استضافت العديد من المفاوضات منذ العام ٢٠٠٤، بما في ذلك المحادثات بين الخرطوم وجماعات المعارضة المسلحة في دارفور، وفي ما بين قوات المعارضة المسلحة المتنافسة في دارفور وبين نجامينا والمتمردين التشاديين. غير أن طرابلس قد دعمت أحياناً الأطراف المسلحة – خاصة بعد العام ٢٠٠٧، جيش تحرير السودان – الوحدة البري، الذي كان أحد قادته، عثمان بشرى، قد مكث لفترة طويلة في المنفى في ليبيا.

في العام ٢٠٠٩، تمكنت ليبيا من توحيد عدد من فصائل المعارضة المسلحة (معظمها جماعات منشقة عن جيش تحرير السودان (SLA)) ضمن تحالف أطلق عليه اسم «القوات الثورية لتحرير السودان» أو «جماعة طرابلس». انضم بعض تلك الفصائل لاحقاً إلى حركة التحرير والعدالة (LJM) التي كانت ناشئة حديثاً في الدوحة لتكون بمثابة مظلة للمفاوضات مع الخرطوم. غير أن تعاطف طرابلس الأولي مع هذه الحركة قد تراجع مع ثبات استقلال عناصره عن مؤيديهم، وعدم دعمهم لرغبات الليبيين في نقل عملية السلام من قطر إلى ليبيا.

أتاحت عملية طرد خليل ابراهيم من تشاد إلى ليبيا في مايو/أيار ٢٠١٠ وسيلة مريحة أمام طرابلس لتبديل وجهة نفوذها نحو حركة العدل والمساواة (JEM) الأكثر قوة، والتي كانت قد تركت الدوحة عند انضمام حركة التحرير والعدالة (LJM) المنافسة إلى عملية السلام. وكانت ليبيا على علاقة في السابق مع حركة العدل والمساواة (JEM)، ويُشاع أنها قد قامت بتسليح الحركة، من خلال وجنباً إلى جنب مع تشاد، قبل الغارة التي شنتها في العام ٢٠٠٨ على الخرطوم.[١٦١] تزعم مصادر حكومية سودانية أنه قد تم التقليل من شأن الدعم الليبي لأن معظم هذا الدعم كان يتم عن طريق تشاد – علماً أن الخرطوم قد تمكنت من اعتراض بعض المساعدات المباشرة.[١٦٢] وفي مختلف الأحوال، فقد أصبحت طرابلس الجهة الداعمة الخارجية والمباشرة الرئيسية لحركة العدل والمساواة (JEM) منذ شهر مايو/أيار ٢٠٠٩، إذ أفيد عن تزويدها لخليل بالمركبات والوقود والأسلحة، مثل البنادق عديمة الارتداد من طراز B–١٠ والمدافع المضادة للطائرات.[١٦٣]

في يونيو/حزيران ٢٠١٠، أغلقت الخرطوم حدودها مع ليبيا، بسبب عدم الانضباط الملاحظ فيها («سودان تريبيون»، ٢٠١٠د). في غضون ذلك، وخلال الفترة الممتدة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب، ادعت الخرطوم مراراً وتكراراً أن طرابلس ستطرد خليل بسرعة، غير أن ذلك لم يحدث («سودان تريبيون»، ٢٠١٠ج؛ ٢٠١٠هـ).

في أوائل العام ٢٠١١، وقبل الانتفاضة الليبية، اتجهت حركة العدل والمساواة (JEM) نحو الجهات

الفاعلة الدولية للعثور على ملاذ آخر لخليل، ممّا أعطاها الفرصة للضغط على زعيم المتمردين للعودة إلى محادثات الدوحة. بعد بدء الانتفاضة، ناشدت قيادة الحركة علناً الأمم المتحدة «إنقاذ» رئيسها.[٦٤] ثم حاول فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة استئجار طائرة لنقل خليل إلى الدوحة، ولكن في أواخر مارس/آذار ٢٠١١ يبدو أن الزعيم الليبي معمر القذافي كان لا يزال يعرقل رحيله.

بحسب تقدير حركة العدل والمساواة (JEM)، قد تكون حياة رئيسها معرضة للخطر جرّاء ادعاءات الخرطوم بأن قوات الحركة كانت بين «مرتزقة» القذافي المزعومة (رويترز، ٢٠١١). لقد أذاع كل من الحكومة السودانية والحكومة التشادية والمتمردين التشاديين شائعات حول قيام أعداء كل منهم (متمردي دارفور للخرطوم والمتمردين التشاديين لنجامينا والحكومة التشادية للمتمردين التشاديين) بإعارة قوات مقاتلة إلى القذافي. غير أن سائر الجهات قد نفت هذه الاتهامات، مشيرة إلى أن القذافي كان قد سبق وقام بتجنيد عدد من الدارفوريين والتشاديين (بما في ذلك متمردون تشاديون سابقون من المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) في «الفيلق الإسلامي» الذي أنشأه في العام ١٩٧٢ (حجار، ٢٠٠٧). وهم يزعمون أن هنالك ما يكفي من المهاجرين التشاديين والدارفوريين في ليبيا وفي وسع القذافي تجنيد «المرتزقة» منهم، مع التعبير عن مخاوفهم بشأن حركة الانتقام التي قد تؤدي إليها مشاركة هذه الجماعات من جانب المتمردين الليبيين ضد المهاجرين السودانيين والدارفوريين.[٦٥]

قد يكون الاتجاه الأولي الذي انتهجته حركة العدل والمساواة (JEM) المحاربة كقوات بالوكالة لصالح القذافي، على غرار ما قامت به لصالح ديبي في تشاد، وذلك على أمل الحصول على المزيد من الدعم من القذافي ضد البشير. غير أن التدخل الدولي ضد النظام الليبي سيدفع على الأرجح حركة العدل والمساواة (JEM) – التي ما زالت تعاني من الصبغة الإسلامية للعديد من قادتها – إلى التفكير ملياً قبل اتخاذها هذا الخيار. كما تصرّ حركة العدل والمساواة على أنها لا تمتلك سوى عدد قليل من الكوادر في ليبيا، بما في ذلك خليل ومستشاره، عز الدين يوسف «بيجي».[٦٦]

غير أن الانتفاضة الليبية قد تتيح الفرص أمام حركة العدل والمساواة (JEM) للحصول على أسلحة من مخازن الأسلحة التي تخلى عنها القذافي، وهي مخاوف كان وزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين قد أعرب عنها ضمناً في مؤتمر صحافي عقده في نجامينا نهار ١٧ مارس/آذار ٢٠١١ («سودان تريبيون»، ٢٠١١م). تتواجد قوات حركة العدل والمساواة (JEM) حالياً في وادي هور، على الحدود بين السودان وتشاد، والواقع على بعد نحو ١,٠٠٠ كلم من ثكنة الكفرة في جنوب غرب ليبيا.

ضياع الفرص في جنوب السودان

لقد عمد مؤسس والزعيم الأول للحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، الدكتور جون قرنق، إلى تأطير حركة التمرد من خلال اعتبارها قضية شاملة، على نطاق السودان ككل، وإظهارها بمظهر معركة سائر المهمشين في أطراف البلاد النائية ضد النخبة في المناطق النهرية. لقد حاولت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) فتح جبهة في دارفور منذ العام ١٩٩١ بقيادة داود بولاد، وهو عضو في الحركة، من جماعة الفور العرقية. استطاع بولاد إقامة بعض العلاقات في ما بين الدارفوريين من غير العرب، غير أنه قد قتل على أيدي القوات

الحكومية التي كانت تتعقبه منذ دخوله من جنوب السودان. لقد انهارت شبكته في دارفور إثر وفاته، ممّا أدى إلى تأخير نشأة حركة التمرد في غرب السودان لعدة سنوات.

عاد دعم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) لدارفور وبرز في أوائل الألفية الثالثة. وقد لعبت إريتريا التي كانت على خلاف مع حزب المؤتمر الوطني (NCP) وفي تحالف مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، دور القناة ومكان الالتقاء. وكان الزعيم الشمالي الأول للحركة والجيش، ياسر عرمان، متمركزاً في ذلك الوقت في أسمرة، حيث تمكّن من بناء علاقات مع خصوم دارفور في المنفى، الممثلين ضمن مظلة التحالف الوطني الديمقراطي، بما في ذلك التحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني (SFDA) الذي يرأسه أحمد دريج من قبيلة الفور، الحاكم السابق لدارفور خلال الثمانينيات والذي كان يتمتع بشعبية واسعة، والأكاديمي شريف حرير من قبيلة الزغاوة. لقد دعم حرير بعض القادة المستقبليين لجيش تحرير السودان (SLA)، خاصة ابن قبيلته الأصغر سناً منه (وقريبه بالمصاهرة)، مني مناوي، وذلك على أمل إنشاء جناح مسلح للتحالف الديمقراطي الاتحادي السوداني (SFDA) في دارفور (توبيانا، ٢٠١٠ج، ص ص ١٢٥–١٢٦).

وحتى أكثر وضوحاً من مناوي، استخلص المحامي عبد الواحد محمد النور الذي ينتمي إلى جماعة الفور إيديولوجية واضحة مستوحاة من جون قرنق. وكمؤشر على ذلك، أطلق في العام ٢٠٠٣ اسماً جديداً على جبهة تحرير دارفور وهو جيش تحرير السودان (SLA). ومع إحراز محادثات السلام بين شمال وجنوب نيفاشا تقدماً جدياً، عمدت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) إلى تقديم الدعم، خاصة من إريتريا، إلى حركة التمرد في دارفور (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٢٢).

وكان الهدف من هذا الدعم إضعاف مواقف الخرطوم في المحادثات، ولكن من دون تهديد عملية السلام أو عرقلتها. وقد تمثّلت مصلحة الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) في الإستراتيجية الأساسية بتأمين مستقبل الجنوب السياسي. وعندما بلغت محادثات نيفاشا مرحلتها الحاسمة في العام ٢٠٠٤، تراجع دعم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) لمتمردي دارفور؛ كما أن هذا الدعم تبخر إلى حد كبير عقب وفاة قرنق في العام ٢٠٠٥ وابتعاد سالفا كير المتزايد عن إرثه الوحدوي (لويس، ٢٠٠٩، ص. ٥٤). فشكّل ذلك درساً صعباً ولكن مهماً للمتمردين في دارفور – إذ لم تستمر الأواصر الإيديولوجية للحركة والجيش إلا بشكل محدود. وفي السنوات اللاحقة، حاولت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) لعب دور ما في دارفور من وقت لآخر، خاصة كوسيط سياسي دعماً لتوحيد متمردي دارفور، غير أن جهودها كانت تفتقر إلى التركيز. لقد ظلت القيادة العليا منشغلة بمسائل أكثر إلحاحاً. لكن مع تصاعد التوتر بين الشمال والجنوب خلال الأشهر التي سبقت استفتاء العام ٢٠١١، عادت دارفور لتبرز كأولوية بالنسبة إلى الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A).

استفتاء الجنوب ودارفور

بما أن التقارب بين تشاد والسودان قد هدد بتقويض حركات التمرد في دارفور، جاء استفتاء حق تقرير مصير الجنوب ليشكّل شريان حياة جديد محتمل. فقد اتجه المتمردون الضعفاء والمنقسمون إلى جوبا، بحثاً عن أي فرصة لتعزيز العلاقات مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير

السودان (SPLM/A)، بما في ذلك وضع أنفسهم في تصرف الجنوب لاستخدامهم كمقاتلين بالوكالة ضد الشمال. وقد وجدت الحركة بدورها في متمردي دارفور وسيلة للضغط على حزب المؤتمر الوطني (NCP) لضمان وفاء الشمال بالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل (نافتلين، ٢٠١١). بدأت عملية تنشيط العلاقات بين الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) وجماعات دارفور بجدية في صيف العام ٢٠١٠. وخلال الأشهر الستة التي سبقت الاستفتاء، باتت جوبا تشكل القاعدة الخلفية الرئيسية للسياسيين المتمردين من دارفور.

وكان بعض من أضعف الجماعات المتمردة المنشقة في دارفور قد هاجر إلى الجنوب في وقت سابق. وكان الزعيم السابق لجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW)، أحمد عبد الشافي من قبيلة الفور، وهو عضو سابق في الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) ومتزوج من امرأة جنوبية في جوبا، أول المهاجرين. بعد خلافه مع عبد الواحد محمد نور في العام ٢٠٠٦ إثر اتفاق سلام دارفور (DPA)، تمّ طرد فصيله المنشق من معقل جبل مرة المشترك في العام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أنه كان قد فقد معظم قواته، فهو قد تعافى جزئياً مع تشكيل جناح جديد لجيش تحرير السودان (SLA) في جوبا في العام ٢٠٠٨ برعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM). دعي هذا الجناح باسم جماعة جوبا (أو جيش تحرير السودان – فصيل جوبا أو تحالف جوبا)، وهو مكون من بضعة مئات العناصر من قبيلتي الفور والمساليت الذين كانوا قد خضعوا للتدريب ولكن لم يحصلوا على الأسلحة من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM).[١٦٧] وقد اضطرت هذه الجماعة، نظراً إلى افتقارها للتأييد داخل دارفور، إلى البقاء في جنوب السودان، على الرغم من سعيها المستمر للحصول على الدعم الخارجي الدبلوماسي واللوجستي من أجل إعادة تأسيس موطئ قدم لها داخل دارفور. وكانت وحدة من المساليت من هذه الجماعة، بقيادة زعيم مجلس أركان الفصيل، صادق «مساليت»، في طريقها إلى جنوب دارفور من جنوب السودان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ عندما أدى قتل زعيمها إلى إلغاء البعثة.

في أبريل/نيسان ٢٠١٠، التحق أحمد عبد الشافي بحركة التحرير والعدالة (LJM) المشكلة حديثاً، وذلك مع عدد قليل فقط من كوادره – إذ أن معظمهم بقوا في جوبا.[١٦٨] تمّ تشكيل حركة التحرير والعدالة (LJM) في فبراير/شباط ٢٠١٠، وهي عبارة عن تحالف يضم فصائل صغيرة منشقة عن جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM)، تحظى بدعم كل من ليبيا والولايات المتحدة، اللتين جمعتا خلال الشهور السابقة معظم الفصائل ضمن مجموعتين.[١٦٩] أمل فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (AU–UN) أن تكون حركة التحرير والعدالة (LJM) واسعة التمثيل؛ وأن تتفاوض مع الحكومة في الدوحة؛ وتشرك المجتمع المدني في دارفور، لا سيما في مخيمات النازحين داخلياً، التي كانت قد رفضت اتفاق سلام دارفور (DPA) (مورفي وتوبيانا، ٢٠١٠، ص. ٨، ص. ١٥).

ولمنافسة شعبية عبد الواحد محمد النور بين أفراد قبيلته الفور في المخيمات، تمّ تعيين السياسي البارز من الفور وحاكم دارفور السابق، الدكتور تيجاني سيسي، رئيساً لحركة التحرير والعدالة (LJM) إثر إنشاء التحالف في فبراير/شباط ٢٠١٠. وكان قد تمّ النظر في تعيين سيسي وحاكم سابق آخر من الفور من الثمانينيات، أحمد دريج، كزعيمين محتملين لجبهة الخلاص الوطني المدعومة من تشاد. غير أن المشكلة كانت أن كلاً من سيسي ودريج قد قضيا وقتاً طويلاً في المنفى ولم يكن من السهل تقبلهما من جانب المقاتلين الفور في الميدان (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٥٨)، ولا يزال سيسي يواجه هذه المشكلة حتى اليوم.

توجهت بعض الجماعات المنشقة عن جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW) (بما في ذلك زعماء الفور بابكر عبد الله[١٧٠] وعبد الله خليل وعلي هارون دود، وكان الأخير من جيش تحرير السودان – في سيرو) إلى الدوحة، وذلك لمحاولة الانضمام مع فصائل أخرى إلى تحالف معين أكثر منه للتفاوض مع الحكومات المشاركة في المحادثات. وفي الدوحة، اقتصرت خياراتهم على حركة التحرير والعدالة (LJM) وحركة العدل والمساواة (JEM)، وتم تشجيعهم من قبل فريق دعم الوساطة على الانضمام إلى حركة التحرير والعدالة (LJM). غير أنهم قد رفضوا ذلك وطلبوا الانتقال جواً إلى جوبا – وليس إلى دارفور – على أمل اكتساب دعم الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) (وإدراكاً منهم أن فريق دعم الوساطة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) يفضلان ترحيل المتمردين المناهضين للدوحة إلى دارفور بدلاً من إعادتهم).[١٧١]

مع مضيّ حركة التحرير والعدالة (LJM) قدماً في مفاوضات الدوحة، غادر بعض قادتها أيضاً الدوحة، ومعظمهم من القادة السابقين في جيش تحرير السودان (SLA) مثل أحمد عبد الشافي، متوجهين إلى جوبا. وفي حال فشل محادثات الدوحة، كان معظم كوادر الحركة قد استعدوا للعودة إلى جوبا أو كمبالا، أوغندا – التي لطالما قدمت الدعم إلى الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A). فإذا حدث ذلك، من المرجح أن تتشرذم عناصر التحالف المنقسمة في الأصل، غير أن بعض التحالفات الجديدة قد تنشأ بسهولة – مع جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW) وجيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM)، أو حتى حركة العدل والمساواة (JEM).

وهكذا فقد استأنفت الجماعات المنشقة عن جيش تحرير السودان (SLA) التي كانت في جوبا في الأصل، العلاقات مع «الأمين العام» السابق مني مناوي، الموقع الوحيد على اتفاق سلام دارفور (DPA).[١٧٢] وقد برزت تقارير تفيد عن تجدد العلاقات بين مناوي وجنوب السودان في أواخر أغسطس/آب – أوائل سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.[١٧٣] في ذلك الوقت، اجتمع جيش تحرير السودان – جوبا مع مسؤولين في جيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM)، فضلاً عن عبد القاسم إمام الحاج، وهو قائد سابق لجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW) الذي كان قد انضم إلى الحكومة السودانية بعد اتفاق سلام دارفور (DPA)، ثم غادرها في العام ٢٠١٠، ليستقر في جوبا. لقد أعلنت الحكومة عن انتقال مناوي مع قواته إلى جنوب السودان في أكتوبر/تشرين الأول واتهمت الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) بالقيام بتدريبهم. ونشب القتال بين القوات السودانية وجيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM) في خور أبيشي، في جنوب دارفور، في الشهر نفسه (حكومة السودان، ٢٠١٠). غادر مناوي الخرطوم متوجهاً إلى دارفور في صيف العام ٢٠١٠، ووصل إلى جوبا في نوفمبر/تشرين الثاني، في حين انتقل بعض من قواته إلى جنوب الحدود بين الشمال والجنوب في ديسمبر/كانون الأول. ورداً على ذلك، أقال الرئيس البشير مناوي من منصبه الحكومي كرئيس للسلطة الانتقالية في دارفور نهار ٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠؛ في المقابل، أعلن مناوي عن «وفاة» اتفاق سلام دارفور (DPA) في ١٢ ديسمبر/كانون الأول («سودان تريبيون»، ٢٠١٠م؛ ٢٠١٠س).

على الرغم من الصلات وأوجه التقارب الأيديولوجية القوية، تتسم علاقة عبد الواحد محمد النور بالحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) بالتعقيد. فإن سحب الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) دعمه لمتمردي دارفور في الوقت الذي كانوا فيه بأمس الحاجة قد أغضب

جيش تحرير الجنوب (SLA). كما أن رفض عبد الواحد في وقت لاحق جهود الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) الرامية إلى إشراكه في مفاوضات دارفور قد أدى إلى تعميق العداء. على الرغم من ذلك، فقد احتفظ جيش تحرير السودان (SLA) بمكتب اتصال وتنسيق في جنوب السودان منذ الأيام الأولى لحركة التمرد في دارفور، فضلاً عن وجود في نيروبي وكينيا وكمبالا، وأوغندا.

مع اقتراب موعد الاستفتاء، غادر عبد الواحد فرنسا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ للقيام برحلة نادرة جداً إلى نيروبي وكمبالا لإجراء مشاورات مع بعض من كوادره الخاصين وحركة جيش تحرير السودان (SLA) بشكل عام، وغيرهم، وذلك ظاهرياً لهدف رسم مسار سياسي جديد (بما في ذلك احتمال الانضمام إلى محادثات الدوحة). وعلى الرغم من أن علاقاته مع الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) لا تزال تتسم بانعدام الثقة، ثمة شائعات تنشرها الخرطوم بأنه قد توجّه من كمبالا إلى جوبا عن طريق البر والتقى بعضاً من قواته التي تم نقلها إلى هناك في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني (حسين محمد، ٢٠١٠). وعلى الرغم من جهوده غير المسبوقة من أجل وقف تآكل جيش تحرير السودان (SLA)، يبدو زعيم الفور أكثر وأكثر تهميشاً. كما أن فرنسا قد منعته حالياً من العودة إلى أراضيها.[١٧٤]

لقد بذلت حركة العدل والمساواة (JEM) قدراً أكبر من الجهود مقارنة بقيادة جيش تحرير السودان (SLA) من أجل العثور على مؤيدين بدائل مع بدء التقارب بين تشاد والسودان. وهي قد تمكنت حتى الآن من تجاوز مسألة طردها من تشاد. لا شك أن أي تحالف قد ينشأ بين حركة العدل والمساواة (JEM) والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) سيشكل مصدر قلق كبير في الخرطوم، كما ورد في تقرير الحكومة السودانية الخاص بشأن وجود عناصر من الحركات الدارفورية في الجنوب، الذي تم تعميمه في نهاية العام ٢٠١٠، والذي بدأ بالمقطع التالي:

> بعد تغير موقف تشاد وطردها حركة العدل والمساواة (JEM) من أراضيها، بالإضافة إلى إقناع عناصر من هذه الحركة، فقد دفعت هذه العوامل كلّها عناصر حركة العدل والمساواة (JEM) على البحث عن بديل آخر لتأمين متطلبات الحركة وتلبية احتياجات قواتها من أسلحة وذخيرة ووقود (حكومة السودان، ٢٠١٠).

وتذكر الوثيقة أنه في أغسطس/آب ٢٠١٠، سافر عدد من كبار ممثلي حركة العدل والمساواة (JEM) إلى كمبالا للاجتماع بمسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA) وأوغندا. وقد ضم وفد الحركة كلاًّ من أحمد توجود ليسان، أمين سر شؤون المفاوضات والسلام؛ وأحمد آدم بخيت، نائب الرئيس المسؤول عن دارفور (ويُطلق عليه أحياناً تسمية «حاكم دارفور»)؛ ومنصور أرباب، أمين سر الشؤون الرئاسية. وقبل انضمامه إلى حركة العدل والمساواة (JEM) في العام ٢٠٠٩، كان أرباب من المقربين من ابن قبيلته المساليت، خميس عبد الله أبكر، النائب السابق لرئيس جيش تحرير السودان (SLA)، المعروف بعلاقته الوثيقة بكل من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) وأوغندا. عقب هذا الاجتماع، سافر بعض كوادر حركة العدل والمساواة (JEM) إلى جنوب السودان، بما في ذلك بخيت، الذي توجه إلى ياي، في جنوب جوبا، في ولاية الاستوائية الوسطى، على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما كان بينهم أيضاً قادة سابقون في جيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM) كانوا قد انضموا إلى حركة العدل والمساواة (JEM)، لا سيما أركو سليمان ضحية، الرئيس السابق لهيئة أركان مني وابن عمه (حكومة السودان، ٢٠١٠).[١٧٥]

يدعي تقرير الحكومة السودانية أن حركة العدل والمساواة (JEM) قد أنشأت معسكراً صغيراً (يضم ٢٥ مقاتلاً، مسلحين بـ٢٣ بندقية هجومية من طراز AK–٤٧ ومدفعين رشاشين غورونوف) في قوق مشار، عاصمة مقاطعة شمال أويل في ولاية شمال بحر الغزال، على مسافة قريبة من الحدود مع جنوب دارفور، برعاية قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في المنطقة (حكومة السودان، ٢٠١٠). وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ادعى مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني محمد عطا المولى أن حركة العدل والمساواة (JEM) قد نقلت عدداً من القوات إلى غرب بحر الغزال، في منطقة الحدود الثلاثية بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وشمال السودان وجنوب السودان، فضلاً عن منطقة كافيا كينجي في أقصى الجنوب من ولاية جنوب دارفور، وهي من المناطق المتنازع عليها في الحدود بين الشمال والجنوب.[١٧٦] كما اتهم بعض قادة الحركة، بما في ذلك سليمان صندل، نائب الرئيس المسؤول عن الأمن، بأنهم مع تلك القوات في الجنوب. وفي نهاية مارس/آذار ٢٠١١، كانت التقارير لا تزال تفيد عن وجود صندل في جنوب السودان، عند الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR).[١٧٧]

وفقاً للخرطوم، فقد سعت حركة العدل والمساواة (JEM) إلى الحصول على السلاح من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، بما في ذلك المدافع المضادة للطائرات (١٤,٥ ملم و‌ZU–٢٣)، وقاذفات صواريخ متعددة الفوهات عيار ١٠٧ ملم، وبنادق عديمة الارتداد (SPG–٩ وB–١٠)، وقاذفات صواريخ آر بي جي، وغيرها من الصواريخ والذخائر للبنادق الهجومية AK–٤٧ والمدافع الرشاشة دوشكا وغورونوف. يؤكد التقرير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد زوّد حركة العدل والمساواة (JEM) على التوالي بعدد غير معروف من بنادق هجومية طراز AK–٤٧، وبنادق عيار ١٤,٥ ملم، وبنادق عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم وقاذفات صواريخ ١٠٧ ملم، وقذائف مضادة للطائرات في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ (حكومة السودان، ٢٠١٠). وفي الشهر نفسه، اتهم أمين سر حزب المؤتمر الوطني (NCP) للعلاقات السياسية، محمد مندور المهدي، الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) بممارسة التجنيد القسري من أوساط الدارفوريين المقيمين في جنوب السودان لصالح حركة العدل والمساواة (JEM) («سودان تريبيون»، ٢٠١٠ي).

هنالك أيضاً تقارير صادرة عن الخرطوم تفيد أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد زودت مجندي حركة العدل والمساواة (JEM) بالتدريب على استخدام الأسلحة المضادة للدبابات في أوغندا. غير أن الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) قد نفى هذه الاتهامات.[١٧٨] من جانبها، اتهمت أوغندا، وإلى جانبها كل من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) وحركة التحرير والعدالة (LJM) في دارفور، الحكومة السودانية بتجديد دعمها لجيش الرب للمقاومة الأوغندي (LRA). وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، اتهمت حركة التحرير والعدالة (LJM) جيش الرب للمقاومة (LRA) بمهاجمة قواتها في منطقة أم دافوق في جنوب ولاية جنوب دارفور، عند الحدود مع شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) (حيث يتمتع جيش الرب للمقاومة (LRA) بوجود راسخ) («سودان تريبيون»، ٢٠١٠أ؛ ٢٠١٠ب؛ ٢٠١٠و).

كما انتقدت الخرطوم الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) لترحيبها ببعض الجنود من حركة العدل والمساواة (JEM) الذين أصيبوا أثناء القتال في دارفور. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، تم إجلاء بعض الرجال إلى جنوب السودان بقيادة علي الوافي، المتحدث باسم حركة العدل والمساواة (JEM)، وهو نفسه من قبيلة الرزيقات العربية من الضعين في جنوب دارفور، على مسافة قريبة من الحدود مع بحر الغزال (حكومة السودان، ٢٠١٠). في ذلك الوقت، كانت حركة العدل

والمساواة ناشطة في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب من جنوب دارفور وجنوب كردفان وشمال بحر الغزال.[١٧٩] ويفيد تقرير الحكومة عن وقوع اشتباكات بين حركة العدل والمساواة (JEM) والقوات المسلحة السودانية (SAF) داخل جنوب السودان (حكومة السودان، ٢٠١٠). لقد تصدر وجود حركة العدل والمساواة (JEM) في منطقة الحدود المتنازع عليها بين جنوب دارفور وشمال بحر الغزال عناوين الصحف عندما قامت الحكومة السودانية بالردّ من خلال هجمات قصف جوي ضد الحركة، لا سيما على قرية كير آدم، الواقعة على بعد حوالي ٥٠ كلم شمالي قوق مشار، في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. لقد اعترفت الخرطوم بعمليات القصف في ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني، ولكنها نفت اتهامات الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) المتصلة بشنها هجمات جوية إضافية في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني و٦–٨ ديسمبر/كانون الأول («سودان تريبيون»، ٢٠١٠ي؛ ٢٠١٠ن؛ معهد ستراتفور الدولي للدراسات الاستخباراتية، ٢٠١٠). وفي ٢١ مارس/آذار ٢٠١١، أفادت التقارير عن قصف الحكومة لما زعمت أنها مواقع لحركة العدل والمساواة (JEM) في منطقة راجا في غرب بحر الغزال.

في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، أعلنت الخرطوم عن عثورها على أدلة وثائقية جديدة تثبت أن الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) قد قدّمت الدعم اللوجستي والتدريب إلى حركة العدل والمساواة (JEM) بعد الاستيلاء على قافلة تابعة للحركة في غرب دارفور. وكان ضمن القافلة إبراهيم الماظ دينق، وهو جنوبي من قبيلة الدينكا، وعضو سابق في حزب المؤتمر الشعبي الذي أسسه حسن الترابي قبل انضمامه إلى حركة العدل والمساواة (JEM) في العام ٢٠٠٨ وشغله منصب نائب الرئيس المسؤول عن جنوب السودان («سودان تريبيون»، ٢٠١١د).

خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ ويناير/كانون الثاني ٢٠١١، كرر المسؤولون في الخرطوم، بمن فيهم محمد عطا المولى والرئيس البشير نفسه، انتقاداتهم لحكومة جنوب السودان (GoSS) لإيوائها متمردين من دارفور، وطالبوها بإلقاء القبض عليهم («سودان تريبيون»، ٢٠١٠ح؛ ٢٠١١أ). وقد اعتبر محمد مندور المهدي وجودهم في جوبا بمثابة «إعلان حرب» من قبل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) («سودان تريبيون»، ٢٠١٠د).

يرى الدبلوماسيون الغربيون أن مخاوف الخرطوم من أن تكون حركة العدل والمساواة (JEM) وغيرها من حركات التمرد في دارفور ساعية إلى الحصول على دعم كل من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) وأوغندا، مخاوف تستند إلى بعض الوقائع. غير أن معظم المراقبين لا يرون أي دليل على أن أياً من هؤلاء المؤيدين يقدم ما يفوق مجرد الدعم الخفيف. لقد مارست كل من الولايات المتحدة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) الضغط على حكومة جنوب السودان (GoSS) من أجل طرد متمردي دارفور من أراضيها.[١٨٠] عشية استفتاء الجنوب في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، حاول سالفا كير طمأنة داعميه الغربيين بأنه قد طرد متمردي دارفور، خاصة مني مناوي.[١٨١] ولكن في ١٣ يناير/كانون الثاني، صرّح مناوي نفسه بشكل استفزازي بأن حكومة جنوب السودان (GoSS) لم تتخذ أي تدبير لطرده أو طرد أي جماعة مسلحة دارفورية أخرى سبق لها توقيع اتفاقات مع الخرطوم («سودان تريبيون»، ٢٠١١ج). في الواقع، غادر مناوي جوبا في نهاية مارس/آذار وأفيد أنه عاد إلى دياره في فوراويا في شمال غرب دارفور، غير أن بعض قواته كانت لا تزال في جنوب ولاية جنوب دارفور على الحدود مع جنوب السودان. في غضون ذلك، فقد تم السماح لقادة المتمردين المعارضين لكل من اتفاق سلام دارفور (DPA) ومحادثات الدوحة بالبقاء في جوبا.[١٨٢] غير أن الضغط الممارس من قبل الخرطوم

والخارج، وربما حتى موقف البشير الأكثر استيعاباً بعد الاستفتاء، قد دفع جوبا إلى الطلب من متمردي دارفور توخي المزيد من الحذر والحرص في أنشطتهم. ونتيجة لذلك، أصبحت كمبالا هي المركز الرئيسي للسياسيين المتمردين في دارفور من مختلف الحركات (وقد انضم هناك إلى ممثلي جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد محمد النور (SLA–AW) وجيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM) وحركة العدل والمساواة (JEM) مبعوثون من حركة التحرير والعدالة (LJM)). ونظراً إلى وثاقة الصلة بين أوغندا والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، فمن غير المحتمل أن يكون هذا الانتقال إلى كمبالا كافياً لطمأنة الخرطوم بشأن صلة المتمردين الدارفوريين بجوبا.

جنوب كردفان: هل يكون حقل عمليات حركة العدل والمساواة (JEM) التالي؟

لم تكن الاشتباكات في ولاية شمال بحر الغزال سوى الجزء الأكثر وضوحاً من القتال بين حركة العدل والمساواة (JEM) وقوات الحكومة السودانية في جنوب كردفان خلال الفترة نفسها (نوفمبر/تشرين الثاني–ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠). فقبل طردها من تشاد، كانت حركة العدل والمساواة (JEM) تحاول بالفعل إيجاد السبيل لتوسيع نطاق عملياتها في كردفان، بما في ذلك جنوب كردفان، المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين شمال وجنوب السودان.[١٨٣] وقد سعت حركة العدل والمساواة (JEM) لمدة طويلة إلى إيجاد موطئ قدم في كردفان كقاعدة لتحقيق التوسّع على نطاق الوطن والاقتراب من المركز الجغرافي للبلد. عمدت حركة العدل والمساواة (JEM)، غالباً مع فصائل الزغاوة من جيش تحرير السودان (SLA)، إلى مهاجمة أهداف لحركة العدل والمساواة (JEM) عدة مرات في كردفان، بما في ذلك حمرة الشيخ في شمال كردفان في يوليو/تموز ٢٠٠٦، وواد باندا في غرب كردفان في أغسطس/آب ٢٠٠٧، وعمليات خطف الرهائن الصينيين العاملين في مجال النفط في جنوب كردفان في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ (تانر وتوبيانا، ٢٠٠٧، ص. ٥٥؛ فونتريير، ٢٠٠٩، ص.ص ٢١٣–٢١٤).

لقد عملت حركة العدل والمساواة (JEM) منذ العام ٢٠٠٤ على إنشاء الصلات مع جماعات المعارضة في كردفان، بما في ذلك جماعة الشهامة المسلحة التي تأسست في العام ٢٠٠٤ من قبل عرب المسيرية الذين كانوا أعضاء في السابق في حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي (الخلفية المشتركة مع معظم مؤسسي حركة العدل والمساواة (JEM))، وتجمع كردفان من أجل التنمية الأقل عنفاً والذي أنشئ في العام ٢٠٠٦. [١٨٤] لقد زادت نسبة تجنيد حركة العدل والمساواة (JEM) من هذه الحركات ومن العرب الآخرين في المنطقة، لا سيما من قبيلتي المسيرية وحمر البارزتين، وذلك منذ طرد حركة العدل والمساواة (JEM) من تشاد؛ كما أنها ستستمر على الأرجح بالارتفاع نظراً إلى عدم رضا المسيرية على الاستفتاء والنزاع الدائر بشأن آبيي. تنعكس هذه الصلات والروابط من خلال وجود الرئيس الأخير لوفد حركة العدل والمساواة (JEM) في مفاوضات الدوحة، محمد بحر حمدين، من قبيلة المسيرية في كردفان ونائب رئيس حركة العدل والمساواة (JEM) المسؤول عن كردفان.

بعد وقت قصير من إرسال وفد تمثيلي للنظر في إمكانية الانضمام من جديد لمحادثات الدوحة، أعادت حركة العدل والمساواة (JEM) التأكيد على طلبها الدائم بإدراج كردفان في مفاوضات السلام في دارفور، وهذه المرة كشرط مسبق لمشاركتها في عملية السلام.

إن منطقة جنوب كردفان هي من المناطق الحساسة للغاية التي يسود فيها التوتر بين الشمال والجنوب وتحتوي على عدد من البقع الساخنة المحتملة. أما الدور الحالي لحركة العدل والمساواة (JEM) ووجودها في آبيي وجبال النوبة، فهو لا يزال غير واضح. ولكن في معرض اجتذابها للمجندين الجدد، يجب على حركة العدل والمساواة (JEM) وزن تحالفاتها بدقة. على سبيل المثال، في آبيي، من شأن الوقوف إلى جانب المسيرية في نزاعهم مع دينكا نقوك، المدعومة بدورها من الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، أن يهدد علاقة الحركة بجوبا. ففي حال التأكّد من وجود متمردين تشاديين في آبيي إلى جانب المسيرية، لا شك أن الأمور ستزداد تعقيداً. وفي حال التوغل أكثر شرقاً، فقد يحرص الشباب النوبيون، نظراً إلى شعورهم بالخيانة من قبل الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، على التواصل مع حركة العدل والمساواة (JEM)، غير أنهم قد يواجهون من جديد خطر الاضطرار إلى التخلي عن أهدافهم المحلية لحساب أجندة أوسع نطاقاً.

مخاوف ما بعد الانفصال

لقد بات الصراع في دارفور أكثر ارتباطاً من أي وقت مضى بجنوب السودان. من جانبه، يبدو الجنوب متحمساً لفكرة عرض زيادة الدعم، غير أنه لن يقدم على ذلك في حال وجود أي خطر يتصل بالمساس بتقرير مصيره. وعلى الرغم من جهود حركة العدل والمساواة (JEM)، فمن الصعب عليها الهروب من تاريخها كجماعة شمالية وإسلامية المنحى أو دور خليل إبراهيم السابق كواحد من المجاهدين ضد الحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A) (بالدو، ٢٠٠٩، ص. ٢٨). لا شك أن الروابط الانتهازية ستستمر، ولكن فرص تعميق التعاون تبدو قليلة.

لقد تحوّل انتباه المجتمع الدولي كما هو متوقع نحو الجنوب، وكما سبق وفعل قبل الصراع في دارفور. فما بقي لدارفور – ناهيك عن تشاد أو جمهورية أفريقا الوسطى (CAR) – يركز على التهديدات التي تشكلها دارفور لعملية السلام بين الشمال والجنوب أكثر مما على حل الصراع السياسي في دارفور مع الحكومة. فهذا التراجع في الاهتمام، المقرون بالشعور المتزايد بعدم إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية بالنسبة إلى دارفور والمزايدة المستمرة بين قادة المتمردين في دارفور والنجاح الظاهري لعملية الاستفتاء بشأن الجنوب، إنما قادر على جعل الخطاب السياسي متطرفاً في دارفور وتحويله نحو المطالبة بالانفصال.

عدد قليل فقط من الجماعات المتطرفة المنشقة عن حركة العدل والمساواة (JEM) قد دعا إلى حق دارفور في الاستقلال في وقت مبكر من الصراع. ففي حين أن معظم المدنيين والمتمردين الدارفوريين يتعاطفون مع حق الجنوب في الانفصال، فهم يأسفون عليه. لقد كانوا يأملون في أن يكون الجنوب حليفهم في سودان موحدة، وهم يخشون اليوم من بقائهم بمفردهم في المواجهة. غير أن بعض المنشقين عن عبد الواحد محمد النور قد شككوا في الآونة الأخيرة علانية في عقيدته الأشبه بنمط قرنق والقائمة على فكرة سودان موحد.

في الواقع، فقد دعت كل من حركات التمرد و«المجتمع المدني» في الدوحة إلى الجمع بين ولايات دارفور الثلاث ضمن منطقة واحدة مستقلة، الأمر الذي ترفضه الخرطوم إذ تعتبره تمهيداً للانفصال في نهاية المطاف. (في الوقت نفسه، وفي حال بقاء دارفور جزء من السودان، سيشكل عدد سكانها نسبة أكبر مقارنة بالشمال عند استقلال الجنوب).

يحلم العديد من المتمردين الدارفوريين والتشاديين بتجدد الصراع بين الشمال والجنوب والفرص التي قد تنجم عن ذلك. ففي حال تفاقم التوترات بين حزب المؤتمر الوطني (NCP) والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA) وتحوّلها إلى صراع، وتطبيقاً لهذا المنطق، فقد تتمكن حركات التمرد في دارفور، وربما حتى بعض المتمردين التشاديين، من بناء تحالفات جديدة مع القوى والفصائل الجنوبية وإعادة تنشيط كفاحها المسلح. فالمقولة التي غالباً ما يتم ترددها هي «حرب جيدة في الجنوب أفضل من سلام سيئ في دارفور». لكن من وجهة نظر المتمردين التشاديين، فانفصال الجنوب، ومعارضة إدريس ديبي الواضحة له، هو ما يغريهم ويلهمهم – فضلاً عن المجتمعات الأفريقية المهمشة الأخرى. وهذا ما يفسر خوف العديد من الزعماء الأفارقة، وليس أقله في نجامينا، حيال استقلال جنوب السودان.

٥. توسيع نطاق التقارب والاستناد إليه

قلة من الأشخاص قد توقعوا بدء التقارب بين تشاد والسودان وتقدمه بهذه الوتيرة السريعة. على العكس من ذلك، فقد رأى معظم المحللين أن الديناميات الداخلية في كل من البلدين ستستمر في تغذية الصراع. وقد كان يُنظر إلى علاقات القرابة بين الدائرة الداخلية لديبي والعديد من حركات المعارضة المسلحة في دارفور على أنها حجر عثرة خطير وطويل الأمد. ومع اقتناع الخرطوم بأن رئاسة ديبي في تشاد من شأنها أن تؤدي إلى استدامة التمرد في دارفور، بدا من الصعب تفادي دوامة الصراع المتعمق أكثر من أي وقت مضى. غير أن كلا البلدين قد تمكنا من تذليل تلك العقبات.

لا يمكن إنكار أثر الاستقرار الناجم عن التقارب على حركات التمرد المسلح في كلا البلدين. فقد ضعفت قوات المعارضة المسلحة التشادية بشكل كبير، ممّا يكاد يبعد أي إمكانية مباشرة لقيام انقلاب عنيف على الحكومة التشادية. كما أن خسارة تشاد كداعمة للجماعات المعارضة المسلحة في دارفور قد أدى إلى تسارع وتيرة التراجع الكبير في الأصل في خياراتها العسكرية الناجمة عن الاقتتال الداخلي المزمن.

على الرغم من هذه الآثار الإيجابية، فقد تمكنت الجماعات المعارضة المسلحة في دارفور من المحافظة على أهميتها العسكرية وهي قد ضمنت جزئياً وسائل جديدة للدعم. من المرجح أن تستمر حركة العدل والمساواة (JEM) بشكل خاص في إبقاء خياراتها مفتوحة أمام الكفاح المسلح. كما أن الانتفاضة الليبية، التي تشكل خطراً على الحركة في المدى القصير، قد تمنح متمردي دارفور فرصاً جديدة أيضاً للحصول على الأسلحة. ولا يزال من الضروري والحيوي قيام عملية سلام مرضية بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، وإن كانت تبدو بعيدة المنال حتى هذا التاريخ. ينبغي احتفاظ السياسة تجاه دارفور بتركيزها على جماعات المعارضة المسلحة، وذلك ليس بصفتها الجهات المعارضة الوحيدة، وإنما الجهات الفاعلة المعنيّة دائماً. ومن دون استئناف المفاوضات مع الحكومة ودعمها إلى حد كبير، قد يتحول متمردو دارفور إلى مفسدين للعلاقات بين الشمال والجنوب، ويؤدون بالتالي إلى تدهور الاستقرار في المنطقة.

لقد أسفر التقارب نفسه عن بعض الأعراض الجانبية المثيرة للقلق. فقد دفعت عملية نزع سلاح المتمردين التشاديين غير الطوعية بعدد كبير من المقاتلين من جديد إلى المجتمعات غير المستقرة في شرق تشاد ودارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) – وربما حتى إلى جانبي الحدود بين شمال وجنوب السودان. ويبقى أن نرى أي تحالفات جديدة وغير متوقعة سيسعى زعماء المعارضة التشادية إلى بنائها من أجل تأمين بقائهم واستمراريتهم. وليس من المستبعد تماماً أن يعمد هؤلاء إلى إنشاء العلاقات مع أعدائهم السابقين، أي قوى المعارضة في دارفور، أو يحولوا جماعاتهم إلى ميليشيات موالية للحكومة السودانية تُستخدم في دارفور أو جنوب السودان. وحتى في حال عدم تحقق أي من هذه الاحتمالات، ثمة العديد من الميليشيات المسلحة التي تفتقر إلى التوجه السياسي في دارفور والتي يمكن للجماعات التشادية أن تُضاف إليها، ممّا يزيد من عدم الاستقرار واستغلال السكان المدنيين.

في الوقت نفسه، فقد أبقى التقارب على الأزمة السياسية التي أدت إلى التمرد المسلح في تشاد من دون معالجة تامة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في شكل الحوار الوطني

والانتخابات المقبلة، لا بد من اتخاذ المزيد من الإجراءات في اتجاه إرساء النظام الديمقراطي. وبما أن العديد من التشاديين ينظرون إلى هذه العمليات على أنها معيبة في جوهرها، وأنها تثنيهم عن السعي إلى التغيير السياسي السلمي، فلا بد من إتاحة الفرص للمعارضة السياسية – لا العسكرية – من أجل وقف خط الإمداد الذي يغذي المقاومة المسلحة. لذا، فلا بد من إصلاح الإدارة والحكم في تشاد.

ثمة العديد من الفرص التي يمكن للمجتمع الدولي استغلالها من أجل الاضطلاع بأدوار بناءة في هذا المنعطف المهم. ومن الواضح أن الحكومة التشادية قد بلغت الحد الأقصى لما يمكن أن تحققه في إعادة إدماج المقاتلين السابقين من المعارضة في جيشها. ويمكن للمساعدة الدولية تحسين عملية إعادة الإدماج.

لم يتمكن التقارب من حل العديد من الصراعات العرقية المحلية في شرق تشاد، بما في ذلك الصراعات بين المزارعين والرعاة، وبين المجتمعات المستقرة منذ عهد طويل وتلك الحديثة العهد. فلا تزال هذه الصراعات تغذي عدم الاستقرار وتوفر الغطاء السياسي للمعارضة المسلحة. كما أنها السبب الرئيسي لنزوح نحو ١٨٠,٠٠٠ تشادي خلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، ومعظمهم لا يزال في مخيمات النازحين في شرق تشاد حتى يومنا هذا. وفي حال تمّ تزويد الجهات الفاعلة الدولية بالعدد الكافي من الموظفين والتمويل السريع الأثر، فهي قد تتشارك مع الحكومة التشادية لتسهيل الحوار المجتمعي والحلول التي تدعمها برامج الإغاثة والتنمية المحلية. كما أنه لا بد من مواصلة العمل من أجل تسهيل عودة النازحين التشاديين إلى ديارهم الأصلية، غير أن ذلك لا يمكن أن ينجح ما لم يتم ربطه بمبادرات بناء السلام والمصالحة.

لقد سبق أن اتخذت حكومتا تشاد والسودان عدداً من الخطوات من أجل توسيع نطاق التقارب والتخفيف من حدة عودة التوترات التي لا مفر منها، لا سيما من خلال مختلف الاتفاقات والخطط الرامية إلى تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك إنشاء شركة مشتركة للتنقيب عن النفط في المناطق الحدودية. ولا بد اليوم من إنفاذ هذه الاتفاقات أو تعزيزها. ومن الأمثلة على ذلك مواصلة تقديم الدعم للقوات الحدودية المشتركة (الآلية التي ينبغي اعتمادها على الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR))، فضلاً عن استئناف الرحلات الجوية المباشرة بين الخرطوم ونجامينا وإعادة بناء التجارة عبر الحدود ودعم الأسواق الحدودية وإنشاء منطقة اقتصادية تفضيلية بين البلدين، على سبيل المثال. كما قد تساعد برامج التنمية عبر الحدود على تعزيز العلاقات بين البلدين. إن المجتمعات المحلية في هذه المناطق الحدودية، التي غالباً ما تعيش منعزلة عن حكوماتها، قد تكون أحياناً مقربة أكثر من البلدان المجاورة. ومن شأن التنسيق أن يؤدي إلى اجتناب عدم التكافؤ التنموي، وبالتالي منع هجرة السكان من المناطق الأقل نمواً إلى تلك المتقدمة النمو. كما أن البرامج التي تستهدف جماعات البدو على وجه التحديد مهمة للغاية.

قد تشكل هذه الجهود حافزاً رئيسياً للسكان النازحين للعودة إلى ديارهم. وذلك لا يعني فقط النازحين داخلياً التشاديين واللاجئين الدارفوريين في تشاد، وإنما أيضاً الآلاف من البدو العرب الذين غادروا تشاد وتوجهوا إلى دارفور بسبب انعدام الأمن والتخلف في مناطقهم الأصلية. لقد كان للجماعات العربية من أصل تشادي دور مهم في النزاعات المتتالية في دارفور؛ لذا فقد كانت الجماعات الأخرى من غير العرب أو المستقرة، لا سيما في أوساط السكان النازحين، تطالب مراراً وتكراراً بطردهم. وفي حال طرد هؤلاء العرب الوافدين حديثاً (أي على الأرجح فقط أولئك الذين

وصلوا خلال الحرب) بعد أن يصبحوا جزءاً من اتفاق سلام بين الحكومة السودانية ومتمردي دارفور و/أو المجتمع المدني، أو في حال رغب بعضهم في العودة إلى تشاد، يجب على الحكومة التشادية أن تكون مستعدة للتعامل معهم. فلا بد من توفير الأمن والتنمية للعائدين المحتملين.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى أن تعزيز الأمن في المناطق الريفية في تشاد يعتمد على التنسيق بين مختلف مبادرات الإصلاح الأمني والتنمية الدولية والوطنية. فينبغي التنسيق بين عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدعم المقدم إلى قوات الأمن مثل المفرزة الأمنية المتكاملة التي أنشأتها مينوركات وغيرها من البرامج المتصلة بالأمن والحد من التسلح، مثل أنشطة مكافحة الصيد غير المشروع (لا سيما من خلال لواء شكل حديثاً لحماية البيئة) والتخفيف من حدة الصراعات بين المزارعين والرعاة وتوفير التنمية في المناطق الريفية، لا سيما بالنسبة إلى البدو. بالتالي، فتوفير الأمن لجماعات البدو التي غالباً ما تكون شديدة التسلّح أثناء هجرتها والحدّ من صراعاتهم مع كل من الجماعات المستقرة والبيئة (من خلال إزالة الغابات والصيد غير المشروع) من شأنه تعزيز الأمن العام. لذا، فينبغي المزج بين النهج القسري والحوافز أثناء معالجة أي مسائل أمنية وقضايا تتعلق بنزع السلاح.

من وجهة نظر الرئيس ديبي، فقد تراجع خطر الإطاحة المباشرة من قبل جماعة مسلحة مدعومة من الخارج إلى حد كبير. غير أن تشاد لا تزال تواجه حالة خطيرة من عدم الاستقرار. فبعد رفضها المطرد للحوار السياسي لصالح تفكيك التمرد، تمّ قمع الخطر من دون إزالته نهائياً. في غضون ذلك، لا يزال العديد من المتمردين التشاديين المسلحين مبعثرين في دارفور أو شرق تشاد. ومن دون أي وسيلة لإعالة نفسها، لا شك أن هذه الجماعات المسلحة ستجوب المناطق التي تسودها الاضطرابات وينعدم فيها القانون في كل من دارفور ومنطقة الحدود الثلاثية، معتدية على المدنيين أو مصطفة مع أي جماعة مسلحة نافذة. وفي حال ظهور جهة مؤيدة وداعمة جديدة، يكون بإمكان هذه القوات إعادة الاندماج بسهولة في المعارضة المسلحة المنظمة. إن الانتفاضة الليبية والتوترات على طول الحدود المستقبلية بين شمال السودان وجنوبه تعزز حالة عدم الاستقرار في المنطقة وتزيد من مخاطر إعادة انتشار الأسلحة في صفوف كل من المتمردين التشاديين والدارفوريين. لذا، فتحييد الجماعات المسلحة ليس إلاّ حلاً مؤقتاً.

الملحق ا. جماعات وتحالفات المعارضة المسلحة التشادية

الاسم	القادة	القوة	المواقع في الماضي	العلاقات مع الجماعات الأخرى
اتحاد قوى المقاومة (UFR)	تيمان إرديمي، وهو من جماعة البري، من فرع بيليا البديات، وأحد أقرباء الرئيس إدريس ديبي. منذ يوليو/تموز ٢٠١٠، عبد الواحد عبود مكاي (انظر اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F)) كرئيس مؤقت.	في أوج عهد الحركة في مايو/أيار ٢٠٠٩، قدر عدد المقاتلين في صفوف اتحاد قوى المقاومة (UFR) بنحو ٦,٠٠٠ جندي، مع ٦٠٠ مركبة. وقد تم تخفيض الأرقام بمقدار النصف في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ وبنسبة ٨٠ في المائة منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.	غرب دارفور حتى مايو/أيار ٢٠٠٩، ثم منطقة كتم في شمال دارفور. في خريف العام ٢٠١٠، لجأ الجنود المتبقون الرافضون لنزع السلاح إلى مناطق الحدود الثلاثية بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وجنوب دارفور وتشاد.	تحالف مدعوم من قبل الخرطوم يضم ثماني جماعات رئيسية من المعارضة المسلحة التشادية.
التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD)	محمد نوري، وهو من غوران، فرع النكازة.	انظر اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD).	منطقة مليت – الصياح، لشمال الفاشر، في شمال دارفور. في خريف العام ٢٠١٠، لجأ الجنود المتبقون الرافضون لنزع السلاح إلى مناطق الحدود الثلاثية بين جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) وجنوب دارفور وتشاد.	تمّ إنشاء التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD) في مايو/أيار ٢٠١٠، وهو قد سجل انسحاب نوري الرسمي من اتحاد قوى المقاومة (UFR). وهو يطرح نفسه على أنه تحالف منافس لاتحاد قوى المقاومة (UFR)، غير أنه في الواقع أضيق بكثير، ويتألف في معظمه من الغوران (جماعة نوري العرقية)، وهم النواة الأساسية لاتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) (أنظر أدناه)، فضلاً عن المعارضين العرب من الجماعات التي ظلّت جزئياً في اتحاد قوى المقاومة (UFR)، مثل المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) (أنظر أدناه)، واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) (أنظر أدناه)، أو انضموا بأعداد كبيرة إلى الحكومة، مثل جبهة خلاص الجمهورية (FSR) (أنظر أدناه) والوفاق الوطني التشادي (CNT). كما أن بعضاً من المنشقين الوادايان من اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية (UFCD) (أنظر أدناه) قد انضموا إلى التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD).

الاسم	القادة	القوة	المواقع في الماضي	العلاقات مع الجماعات الأخرى
تجمع القوى من أجل التغيير (RFC)	تيمان إرديمي (أنظر اتحاد قوى المقاومة (RFC))	عند تأسيسه في فبراير/شباط ٢٠٠٧، كان تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) يضمّ حوالي ٨٠٠ رجل، وقد تناقص هذا العدد تدريجياً إلى أن بلغ نحو ٤٠٠ رجل في أوائل العام ٢٠٠٩.	غرب دارفور، شمال الجنينة (جبال هاجر مرفعين)، حتى مايو/أيار ٢٠٠٩ (أنظر اتحاد قوى المقاومة (UFR))	لقد كان تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) أحد العناصر المكونة لاتحاد قوى المقاومة (UFR) والفصيل التابع لزعيمه (أنظر اتحاد قوى المقاومة (UFR))؛ وهو قد شكل بحد ذاته مظلة، تألفت بغالبيتها من جماعات البري المنشقين عن الجيش التشادي (ومن أبرز الحركات التي يضمها منبر التغيير والوحدة والديمقراطية الذي أنشئ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥)، فضلاً عن جماعات الوادايان المنشقين عن الجبهة المتحدة من أجل التغيير (FUC).
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)	محمد نوري (أنظر التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD)).	في أوائل العام ٢٠٠٩، كان تحت إمرة نوري نحو ٢٠٠ مركبة و٢,٠٠٠ رجل. لكن بعد عامين على ذلك، لم يعد يحتفظ إلا بحفنة قليلة من المركبات والجنود.	غرب دارفور حتى مايو/أيار ٢٠٠٩، ثم شمال دارفور، أولاً في منطقة كتم حتى أواخر العام ٢٠٠٩، ومن ثم منطقة مليت– الصياح.	تأسس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦، وكان هو نفسه عبارة عن تحالف رئيسي؛ ولكن إثر عدد من الانشقاقات، تقلّص الاتحاد ليقتصر على جماعة نوري، أي اتحاد القوى من أجل التقدم والديمقراطية. وقد أصبح لاحقاً من العناصر المكونة لثلاثة تحالفات متعاقبة، وهي التحالف الوطني (AN) بزعامة نوري، بين فبراير/شباط ٢٠٠٨ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٩؛ ثم اتحاد قوى المقاومة (UFR) حتى مايو/أيار ٢٠١٠؛ وأخيراً التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD).
اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية (UFCD)	أدوما حسب الله جدارب، وهو من أصل مختلط، عربي ووادايان.	قبل أن يتم نزع مجمل سلاح هذا الفصيل في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، بلغ عدد عناصره حوالي ١,٥٠٠ رجل معظمهم من المقاتلين من وادايان، مما جعله القوة المقاتلة الرئيسية لاتحاد قوى المقاومة (UFR) (وبالتالي المعارضة التشادية بكاملها).	أنظر اتحاد قوى المقاومة (UFR).	شغل أدوما حسب الله في السابق منصب نائب رئيس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD)، ثم ما لبث أن انشق عن الاتحاد من أجل تأسيس اتحاد القوى من أجل التغيير والديمقراطية (UFCD) في مارس/آذار ٢٠٠٨، وقد انضم إلى اتحاد قوى المقاومة (UFR) حيث شغل منصب نائب رئيسه الأول. كما أن بعض الجماعات المنشقة قد انضمّ إلى التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD).

الاسم	القادة	القوة	المواقع في الماضي	العلاقات مع الجماعات الأخرى
اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F)	عبد الواحد عبود مكاي، وهو عربي من المسيرية. لقد اعتمد اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) في البداية نهج الرئاسة بالمداورة بين مكاي والشيخ ابن عمر سعيد (أنظر أدناه) وأمين بركة (وقد عاد الأخير إلى تشاد حيث يعمل مستشارا لرئيس الوزراء)	١,٠٠٠ مقاتل في مايو/أيار ٢٠٠٩.	أنظر اتحاد قوى المقاومة (UFR).	لقد انشق اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F) عن اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) في مايو/أيار ٢٠٠٧. ثم عاد لينضم إلى محمد نوري في التحالف الوطني (AN) خلال الفترة الممتدة بين فبراير/شباط ٢٠٠٨ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، ومن ثم في اتحاد قوى المقاومة (UFR) حيث شغل مكاي منصب نائب الرئيس الثاني، ولاحقاً، بعد طرد تيمان إرديمي وأدوما حسب الله إلى قطر في يوليو/تموز ٢٠١٠، منصب الرئيس المؤقت. وقد انضمت بعض الجماعات المنشقة إلى التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD).
المجلس الديمقراطي الثوري (CDR)	أصيل أحمد أغبش، وهو عربي من أولاد الرشيد، حتى وفاته في العام ١٩٨٢، ثم الشيخ ابن عمر سعيد، وهو أيضاً عربي من أولاد الرشيد، الذي أنعش حركته القديمة عند انضمامه إلى المعارضة المسلحة التشادية في السودان في العام ٢٠٠٦. وعند تأسيس اتحاد قوى المقاومة (UFR) في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، تخلى عن القيادة وعن اسم المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) لصالح البدور أصيل أحمد أغبش، ابن الزعيم الراحل الأول للحركة.	بضع مئات.	أنظر اتحاد قوى المقاومة (UFR).	من العناصر المكونة لعدة تحالفات متعاقبة: عن اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ ومايو/أيار ٢٠٠٧، ثم اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية – الأساسي (UFDD–F)، الذي سرعان ما تخلى الشيخ عن رئاسته للعودة إلى فرنسا كلاجئ سياسي ويصبح ممثلاً لاتحاد قوى المقاومة (UFR) في أوروبا عند تأسيس الاتحاد (انظر أعلاه). لقد انضم المجلس الديمقراطي الثوري (CDR) إلى اتحاد قوى المقاومة (UFR) الذي عين البدور أصيل أحمد مفوضاً له للشؤون الخارجية، لينشق عنه لاحقاً وينضم إلى التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD)، غير أن قواته لم تتبعه جميعها.

الاسم	القادة	القوة	المواقع في الماضي	العلاقات مع الجماعات الأخرى
جبهة خلاص الجمهورية (FSR)	أحمد حسب الله صبيان، عربي من فرع الرزيقات المحاميد.	١,٠٠٠ مقاتل في العام ٢٠٠٨–٢٠٠٩.	غرب دارفور ومنطقة الحدود الثلاثية بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR).	لقد تأسست جبهة خلاص الجمهورية بعد الحركات الأخرى، أي في العام ٢٠٠٧؛ وهي قد تحالفت أولاً مع الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) الهامشية (أنظر أدناه) قبل أن تنضم إلى التحالف الوطني (AN) الذي أسسه محمد نوري، ومن ثم اتحاد قوى المقاومة (UFR) لفترة قصيرة جداً. وبعد أسبوع واحد فقط على تأسيس التحالف في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، قام تيمان إرديمي بتحدي زعامة صبيان إذ بدأ مفاوضات مباشرة مع نجامينا عبر ليبيا، مما أدى إلى عودته إلى الحكومة في يوليو/تموز ٢٠٠٩. وقد انضم بعض الفلول إلى التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD).
الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN)	أدوم يعقوب «كوغو»، وهو من الواداياان، من الغوران، ومحارب قديم في صفوف المعارضة المسلحة التشادية.	حتى خلال فترة الذروة بين مايو/أيار ٢٠٠٩ وأبريل/نيسان ٢٠١٠، لم تتضمن الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) سوى بضع المئات من المقاتلين، علماً أن هؤلاء كانوا يتمتعون بخبرة عسكرية عالية.	منطقة الحدود الثلاثية بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR).	تم تأسيس الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) في العام ٢٠٠١، وهي قد جمعت عناصر من الجماعات المسلحة الأولى المعارضة لحكومة إدريس ديبي في التسعينيات، خاصة التحالف الوطني من أجل المقاومة (ANR). وبالإضافة إلى قوات الواداياان، ضمّت الجبهة في صفوفها عناصر من المساليت الذين قرروا تحويل حركتهم ضد حكومة السودان لدعم أقاربهم الدارفوريين في جيش تحرير السودان (SLA). لقد منع ذلك الجبهة من الحصول على أي دعم من السودان إلى حين انضمامها إلى اتحاد قوى المقاومة (UFR) بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار ٢٠٠٩. وخلال الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩، حاولت الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية (FPRN) التنسيق مع غيرها من الجماعات المتمردة الهامشية الناشطة على الحدود بين جنوب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)، لا سيما الحركة من أجل السلام وإعادة الإعمار والتنمية (MPRD)، وهي من الحركات القليلة الناشطة في جنوب تشاد، بقيادة جبرين دازيرت.

الملحق ٢. المخطط الزمني للتقارب بين تشاد والسودان

٢٠٠٩

أغسطس/آب قيام الدكتور غازي صلاح الدين، ممثل الحكومة السودانية في مفاوضات دارفور، وموسى فكي محمد، وزير الشؤون الخارجية التشادي، بمحادثات استطلاعية في طرابلس برعاية ليبية.

سبتمبر/أيلول اجتماع غازي وموسى فكي من جديد في محادثات جانبية خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، لكن هذه المرة مع الدكتور علي عثمان محمد طه، النائب الثاني للرئيس السوداني.

أكتوبر/تشرين الأول إرسال الرئيس عمر البشير غازي إلى نجامينا حاملاً رسالة إلى الرئيس إدريس ديبي.

ديسمبر/كانون الأول إرسال تشاد وفداً إلى الخرطوم بقيادة موسى فكي لمناقشة مسألة استعادة العلاقات الدبلوماسية.

٢٦ ديسمبر/كانون الأول موافقة السودان وتشاد على فرض ضبط الحدود ومراقبة الحركات المسلحة في كل من البلدين. خلال بضعة أيام، انتقال جماعات المعارضة المسلحة التشادية المتمركزة في دارفور بعيداً عن الحدود، متوغلة أكثر داخل دارفور.

٢٠١٠

يناير/كانون الثاني توقيع الخرطوم ونجامينا «اتفاق تطبيع» (اتفاق نجامينا)، وإعادة فتحهما الحدود للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٣ وإنشاؤهما قوة حدودية مشتركة، قوامها ٣,٠٠٠ عنصر، تعمل تحت إمرة مشتركة تبدّل قاعدتها كل ستة أشهر بين الجنينة في دارفور وأبيشي في شرق تشاد. مطالبة تشاد مجلس الأمن الدولي بعدم تجديد ولاية مينوركات المقرر انقضاؤها في ١٥ مارس/آذار.

٨–٩ فبراير/شباط زيارة ديبي للخرطوم لإجراء محادثات مع البشير، واستئناف الرئيسين العلاقة الشخصية الطيبة التي كانا يتمتعان بها قبل حركات التمرد. جدية أكبر من أي وقت مضى من جانب كلا الرئيسين بشأن نواياهما المتصلة بوقف الحرب بالوكالة. إعادة تأكيد ديبي على نيته بشأن إنهاء ولاية «مينوركات» التي يعتبر أنها قد فشلت.

٢٠ فبراير/شباط جرّاء الضغوط الممارسة من تشاد، توقيع رئيس حركة العدل والمساواة (JEM)، خليل إبراهيم، «اتفاقاً إطارياً» ووقف إطلاق نار مع غازي في نجامينا. إرسال الاتفاق لاحقاً إلى الدوحة

لتوقيعه من قبل ممثلي الفرقاء المشاركين في المحادثات الرسمية هناك. توجيه نجامينا بعد فترة وجيزة أوامر إلى حركة العدل والمساواة (JEM) بنقل مقاتليها من تشاد.

مارس/آذار نشر تشاد والسودان قوة مشتركة مؤلفة من ١,٥٠٠ رجل، على طول حدودهما المشتركة.

٢٣ أبريل/نيسان عقب مفاوضات شاقة، توصل تشاد ومينوركات إلى اتفاق بشأن انسحاب الأخيرة.

مايو/أيار انفصال محمد نوري رسمياً عن اتحاد قوى المعارضة (UFR) لإنشاء تحالفه الخاص، التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD).

١٩ مايو/أيار بعد رفض منحهم الإذن للانتقال عبر تشاد إلى دارفور، توقيف خليل وغيره من أعضاء حركة العدل والمساواة (JEM) في مطار نجامينا لمدة ١٩ ساعة ثم إرسالهم إلى ليبيا. مطالبة السودان الدول المجاورة بعدم استقباله – ولكن رفضها وفقاً للتقارير عرض تشاد باعتقاله وتسليمه.

٢٥ مايو/أيار بعد اعتماده بالإجماع من قبل مجلس الأمن الدولي، توجيه القرار رقم ١٩٢٣ انسحاب مينوركات عبر مرحلتين: خفض عدد عناصرها العسكري من ٣,٣٠٠ جندي إلى ٢,٢٠٠ (١,٩٠٠ في تشاد و٣٠٠ في جمهورية أفريقيا الوسطى (CAR)) قبل منتصف يوليو/تموز؛ وبعد منتصف أكتوبر/تشرين الأول، سحب الأعداد المتبقية من القوات والعناصر المدنية بشكل تدريجي. انتهاء انسحاب سائر الموظفين قبل ٣١ ديسمبر/كانون الأول. والجدير بالذكر أن صلاحيات مينوركات قد جددت، ولكن من دون نقطة تركيزها الرئيسية السابقة، أي حماية المدنيين. ادعاء الحكومة التشادية باستعدادها لتولي هذه المهمة بنفسها.

يوليو/تموز مطالبة الخرطوم قادة المعارضة المسلحة التشادية الرئيسيين، بما في ذلك تيمان إرديمي ومحمد نوري وطاهر غيناساو، بمغادرة أراضيها. إرسال الثلاثة، فضلاً عن أدوما حسب اللّه جدارب، إلى قطر قبل يومين من زيارة البشير لنجامينا. بعد فترة قصيرة، إعادة مجموعة أولى من أعضاء المعارضة المسلحة التشادية، ومعظمهم من التحالف الوطني من أجل التغيير الديمقراطي (ANCD) التابع لنوري، جواً إلى نجامينا.

سبتمبر/أيلول بعد زيارة للخرطوم، عودة «الوسيط الوطني» التشادي، عبد الرحمن موسى، إلى نجامينا مع مجموعة ثانية من عناصر المعارضة المسلحة.

أكتوبر/تشرين الأول نزع السلاح الطوعي لنحو ٢,٠٠٠ مقاتل من اتحاد قوى المعارضة (UFR) في الفاشر، شمال دافور.

نوفمبر/تشرين الثاني بعد أيام قليلة من عودته إلى تشاد من قطر، وعقب مفاوضات منفصلة مع

مسؤولين تشاديين في طريقه إلى إثيوبيا ، اعتقال طاهر غيناساو إلى جانب طاهر وجي، رئيس الأركان السابق لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، مع ثلاثة آخرين من قادة المعارضة المسلحة.

٢٠١١

يناير/كانون الثاني إجراء الاستفتاء بشأن تقرير مصير جنوب السودان في جو سلمي بشكل عام.

١٣ فبراير/شباط أول انتخابات برلمانية في تشاد منذ العام ٢٠٠١.

الهوامش

١. «البري» هو مصطلح يستخدم من قبل الجماعة نفسها؛ «الزغاوة» و«البديات» هما المصطلحان المستخدمان من قبل الناطقين باللغة العربية.
٢. مقابلات أجراها الكاتب مع متمردين تشاديين سابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٣. بيان الجنرال داغاش أثناء مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي تمّ تنظيمه من قبل لجنة متابعة نداء السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٤. مقابلة أجراها الكاتب مع المتحدث العسكري باسم جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد محمد النور (SLA–AW)، نمر محمد عبد الرحمن، نيروبي، يونيو/حزيران ٢٠١٠.
٥. مقابلة أجراها الكاتب مع سليمان جاموس، لندن، يونيو/حزيران ٢٠٠٨.
٦. مقابلة أجراها الكاتب مع الرئيس المؤقت لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.
٧. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين الشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.
٨. في ٣ فبراير/شباط، عرضت فرنسا إجلاء ديبي، غير أنه قد رفض هذا العرض بصورة قاطعة (فونترير، ٢٠٠٩، ص. ٢٣٠).
٩. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، وباريس، يونيو/حزيران ٢٠١٠.
١٠. مقابلة أجراها الكاتب مع زعيم لحركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يونيو/حزيران ٢٠٠٨.
١١. غير أن ديبي قد تمكن من ضمان اتفاق شفهي متعلق بعدم الاعتداء (العسكري والإعلامي) بين فصائل حركة العدل والمساواة (JEM) (مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين في نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠).
١٢. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يونيو/حزيران ٢٠٠٨.
١٣. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين التشاديين والقادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، نجامينا وأبيشي، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨، مايو/أيار ٢٠٠٩ وأبريل/نيسان ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. أنظر دي وال (٢٠٠٨).
١٤. لقد زعمت بعض الفصائل المتمردة في دارفور أن سلطان تيمان ديبي والجنرال عبد الرحيم بحر محمد اتنوا – وكلاهما قريبان للرئيس ديبي، على الرغم من عدم تقيدهما بالضرورة بموافقته – قد قدّما إلى حركة العدل والمساواة (JEM) بين ٥٠ و٨٠ مركبة كان قد تمّ أخذها من المتمردين التشاديين أثناء الغارة الفاشلة التي شنوها في فبراير/شباط (مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين في دارفور، باريس، أبريل/نيسان ٢٠٠٨).

١٥. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين في الرئاسة التشادية، نجامينا، مايو/أيار ٢٠٠٩؛ أنظر فونتريير (٢٠٠٩، ص. ٢٥١)

١٦. مقابلة أجراها الكاتب مع زعيم سابق للمتمردين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٧. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين الشاديين، مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠١٠.

١٨. لقد تعرّف قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR) على توقيع تيمان إرديمي الدائري الشكل والملقب بـ»الكرة الأرضية». لكنهم يزعمون أنه قد تم تسريب الوثيقة على الأرجح إلى الحكومة التشادية فلم يتم العثور عليها في سيارة كان قد ألقي القبض عليها. فعدد ٢٠,٠٠٠ رشاش غورونوف يبدو أكثر ممّا يمكن تصديقه (مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، وباريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٩. مقابلة أجراها الكاتب مع زعيم سابق للمتمردين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٢٠. على سبيل المثال، في أواخر العام ٢٠٠٨، تلقى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (UFDD) الذي أنشأه محمد نوري مدافع رشاشة عيار ١٢,٧ ملم وبنادق عديمة الارتداد عيار ١٠٦ ملم وصواريخ لقاذفات صواريخ متعددة عيار ١٠٧ ملم و ١٢٢ ملم. وبعد وقت قصير من تلقي هذه المعدات، تمّ تدريب المتمردين التشاديين على استخدام الصواريخ أرض/جو والصواريخ المضادة للدبابات الموجهة في مواقع للتدريب في غرب دارفور، بحضور موظفين من جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ص.ص ٢٨–٢٩).

٢١. ملاحظات الكاتب في منطقة كورنوي، مايو/أيار ٢٠٠٩، ومقابلات أجراها الكاتب مع متمردين من حركة العدل والمساواة (JEM)، منطقة كورنوي، مايو/أيار ٢٠٠٩، ومتمردين سابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٢٢. مقابلة أجراها الكاتب مع نمر محمد عبد الرحمن، نيروبي، يونيو/حزيران ٢٠١٠.

٢٣. مقابلات أجراها الكاتب مع متمردين تشاديين، باريس، يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول ٢٠١٠ والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠؛ ومع متمردين سابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٢٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين الشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٢٥. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين الشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٢٦. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، باريس، يونيو/حزيران ٢٠١٠.

٢٧. مقابلة أجراها الكاتب مع الرئيس المؤقت لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٢٨. ملاحظات الكاتب في منطقة كورنوي ومقابلات أجراها مع متمردين من حركة العدل والمساواة (JEM)، بما في ذلك بعض الذي شاركوا في معركة كورنوي، منطقة كورنوي، مايو/أيار ٢٠٠٩، ونجامينا، أبيشي وبيراك، مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠١٠. للاطلاع على وصف

لمعركة كورنوي وثكنة كورنوي بعد غارة حركة العدل والمساواة (JEM)، أنظر توبيانا (٢٠١٠ج، ص.ص ٢٩٥–٣٢١).

٢٩. مقابلات أجراها الكاتب مع متمردين من حركة العدل والمساواة (JEM)، بما في ذلك بعض الذي شاركوا في معركة أم بورو، نجامينا، أبيشي وبيراك، مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠١٠.

٣٠. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

٣١. مقابلة أجراها الكاتب مع جبريل باسولي، الدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠. أنظر مورفي وتوبيانا (٢٠١٠).

٣٢. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨. أنظر توبيانا (٢٠١٠أ).

٣٣. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين الشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٣٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، باريس، سبتمبر/أيلول ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٣٥. مقابلة أجراها الكاتب مع زعيم سابق للمتمردين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٣٦. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، باريس، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠ والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. أنظر فلينت (٢٠١٠، ص. ٤٢).

٣٧. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٣٨. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين التشاديين وكوادر حركة العدل والمساواة (JEM)، نجامينا، مارس/آذار – أبريل/نيسان ٢٠١٠.

٣٩. أنظر أعلاه، وتوبيانا (٢٠٠٨أ، ص. ٢٦).

٤٠. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد كوادر حركة العدل والمساواة (JEM)، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠. أنظر تانر وتوبيانا (٢٠٠٧، ص.ص ٦٠– ٦٢).

٤١. مقابلة أجراها الكاتب مع جنرال من البري، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

٤٢. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد كوادر حركة العدل والمساواة (JEM)، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

٤٣. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين من البري، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

٤٤. مقابلة أجراها الكاتب مع وزير الخارجية التشادي، موسى فكي محمد، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٤٥. مقابلة أجراها الكاتب مع وزير الخارجية التشادي، موسى فكي محمد ومداخلة موسى فكي في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٤٦. مقابلة أجراها الكاتب مع وزير الخارجية التشادي، موسى فكي محمد ومداخلة موسى فكي في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٤٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠ (أنظر توبيانا،

٢٠١٠أ)؛ مقابلة مع وزير الخارجية التشادي، موسى فكي محمد؛ ومداخلة موسى فكي في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٤٨. مداخلة موسى فكي في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٤٩. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

٥٠. مداخلة موسى فكي في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٥١. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، بما في ذلك الشيخ ابن عمر سعيد، باريس، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

٥٢. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، باريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. إن معظم الفصائل المنشقة كانت تتمركز في الأصل في غرب دارفور، خاصة في شمال عاصمة الولاية، الجنينة. وهي قد انتقلت جنوباً إلى منطقة هبيلة في مارس/آذار ٢٠٠٩ استعداداً لغارة مايو/أيار.

٥٣. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، وباريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٥٤. تقرير سري صادر عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ٦ يونيو/حزيران ٢٠١٠؛ مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٥٥. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد قادة جيش تحرير السودان – فصيل عين سيرو، الدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠، وأحد قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، باريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٥٦. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٥٧. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، باريس، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

٥٨. هؤلاء هم القادة الخمسة الذين تم «طردهم» من السودان، غير أن بعض قادة المتمردين يرون أن القائمة قد تكون قد تضمنت عشرة قادة إضافيين (مقابلات أجراها الكاتب مع عد من القادة المتمردين التشاديين، الخرطوم وباريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠).

٥٩. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٦٠. مقابلة أجراها الكاتب مع الوسيط الوطني، عبد الرحمن موسى، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٦١. مقابلة أجراها الكاتب مع الوسيط الوطني، عبد الرحمن موسى، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٦٢. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من الدبلوماسيين الغربيين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٦٣. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين السابقين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٦٤. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٦٥. مقابلة أجراها الكاتب عبر الهاتف مع أحد قادة المتمردين التشاديين، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.
٦٦. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة المتمردين التشاديين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٦٧. مقابلات أجراها الكاتب مع الوسيط الوطني التشادي، عبد الرحمن موسى ومع أحد قادة المتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. إن معظم الرجال الذين جاؤوا مع صبيان كانوا من المقاتلين السودانيين، خاصة من «الجنجويد» العرب الذين اندمجوا في جبهة خلاص الجمهورية (FSR) – وهي إشارة واضحة إلى أن صبيان ورجاله كانوا يتوقعون مكافأة مهمة من الحكومة التشادية (مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة المتمردين السابقين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠).
٦٨. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ والمتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٦٩. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة المتمردين التشاديين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٧٠. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة المتمردين التشاديين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٧١. لقد توجه بين ٥٠٠ و٦٠٠ متمرد سابق من السودان إلى تشاد، على متن رحلات جوية مستأجرة من قبل نجامينا والخرطوم (مقابلة أجراها الكاتب مع وزير الخارجية التشادي، موسى فكي محمد، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثني ٢٠١٠).
٧٢. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين التشاديين وأحد الدبلوماسيين الغربيين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٧٣. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين التشاديين والدبلوماسيين الغربيين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، والرئيس المؤقت لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.
٧٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ والمتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٧٥. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين في الرئاسة التشادية، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٧٦. أنظر http://www.presidencetchad.org/Decrets/decret_013_2011.html
٧٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة المتمردين السابقين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
٧٨. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.
٧٩. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من الموفودين من اتحاد قوى المعارضة (UFR) للمشاركة في المحادثات، باريس والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.
٨٠. مقابلة أجراها الكاتب مع وزير الخارجية التشادي، موسى فكي محمد ومداخلة موسى

فكي في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. أنظر «سودان تريبيون» (٢٠١٠ح).

٨١. مقابلة أجراها الكاتب مع الوسيط الوطني، عبد الرحمن موسى، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٨٢. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من الدبلوماسيين الغربيين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٨٣. مقابلات أجراها الكاتب مع الوسيط الوطني، عبد الرحمن موسى، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، والرئيس المؤقت لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٨٤. مقابلات أجراها الكاتب مع حاكم تيبستي، واردوغو بولو، والوسيط الوطني، عبد الرحمن موسى ووزير الخارجية موسى فكي محمد، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٨٥. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ والمتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. أنظر أيضاً توبيانا (٢٠٠٨أ، ص. ٥٢؛ ٢٠٠٩).

٨٦. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين السابقين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٨٧. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين السابقين التشاديين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

٨٨. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٨٩. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠. أنظر توبيانا (٢٠١٠ب، ص.ص ٢١٧–١٨، ٢٢٢).

٩٠. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٩١. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٩٢. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٩٣. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

٩٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة جيش تحرير السودان (SLA) في شمال دارفور، الدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠.

٩٥. بريد إلكتروني واتصالات هاتفية بين الكاتب وعدد من قادة المتمردين التشاديين غير العرب، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

٩٦. من جماعة المسيرية جبل، القائد نور الدين محمد ماهر، الذي تخلى عن حركة العدل والمساواة (JEM) أثناء هجوم الحكومة في مايو/أيار ٢٠١١ على قاعدته في جبل مون.

٩٧. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١ واتصال هاتفي مع أحد قادة المتمردين التشاديين غير العرب، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

٩٨. تزعم حركة العدل والمساواة (JEM) أنها قد تلقت هذه المعلومات من خلال أحد سجنائها من الجيش السوداني (مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١).

٩٩. مقابلة أجراها الكاتب مع الأمين العام لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، أبكار توليمي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٠٠. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد قادة جيش تحرير السودان – فصيل عين سيرو، الدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠، وعبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. أنظر توبيانا (٢٠١٠ج، ص.ص ٢٣١–٣٦).

١٠١. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. أنظر تانر وتوبيانا (٢٠١٠، ص. ٣٠).

١٠٢. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٠٣. مقابلات أجراها الكاتب مع صالح آدم اسحق، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠ والدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠.

١٠٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، باريس، يونيو/حزيران الأول ٢٠١٠.

١٠٥. مقابلة أجراها الكاتب مع صالح آدم اسحق، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

١٠٦. مقابلة أجراها الكاتب مع صالح آدم اسحق، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠.

١٠٧. مقابلة أجراها الكاتب مع صالح آدم اسحق، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠. أنظر أعلاه

١٠٨. مقابلات أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين في الأمم المتحدة، الموقع محجوب، أبريل/نيسان ٢٠١٠.

١٠٩. مقابلة أجراها الكاتب مع صالح آدم اسحق، الدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠.

١١٠. رسالة من مجلس سلطات الصياح حول المتمردين التشاديين الموجودين في المنطقة، بتاريخ ٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠.

١١١. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، أبيشي، أبريل/نيسان ٢٠١٠، وقادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، الخرطوم ٢٠٠٩. أنظر تانر وتوبيانا (٢٠٠٧، ص.ص ٤٠–٤٥).

١١٢. مقابلات ومقابلات عبر الهاتف أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، والمتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. تنكر حركة العدل والمساواة (JEM) قيامها بتجنيد جنود من بين المتمردين التشاديين السابقين أو اتصالها باتحاد قوى المعارضة (UFR) (مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١).

١١٣. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، أبيشي، أبريل/نيسان ٢٠١٠.

١١٤. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١١٥. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، باريس، يونيو/حزيران – سبتمبر/أيلول ٢٠١٠.

١١٦. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، باريس، سبتمبر/أيلول ٢٠١٠، والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١١٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، باريس، مارس/آذار ٢٠١٠. لقد منح الرئيس ديبي العفو لدازيرت في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، إلى جانب طاهر غيناساو وطاهر وجي. أنظر http://www.presidencetchad.org/Decrets/decret_013_2011.html.

١١٨. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، ومكالمة هاتفية وبريد إلكتروني مع أدوم يعقوب «كوغو»، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١١٩. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد الرجال السياسيين في اتحاد قوى المعارضة (UFR)، الشيخ محمد جرما، الخرطوم ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٢٠. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٢١. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ والمتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٢٢. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب مع أحد قادة المتمردين التشاديين، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١٢٣. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، باريس، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. لقد منح الرئيس ديبي العفو لجبرين الزين في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، إلى جانب طاهر غيناساو وطاهر وجي وجبرين دازيرت. أنظر http://www.presidencetchad.org/Decrets/decret_013_2011.html

١٢٤. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٢٥. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من المتمردين التشاديين، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ والمتمردين السابقين، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٢٦. مقابلة أجراها الكاتب مع تيمان إرديمي، الدوحة، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٢٧. مقابلة عبر الهاتف أجراها الكاتب مع أحد قادة تجمع القوى من أجل التغيير (RFC) ومقابلة مع عدد من قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١٢٨. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، باريس، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، والخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠. أنظر مجلس الأمن الدولي (UNSC) (٢٠١٠، ص. ٨).

١٢٩. لقد أفاد أدوم يعقوب «كوغو» أنه كان «يفضّل في ذلك الوقت عدم تأكيد أو إنكار الشائعة بشأن وجود متمردين تشاديين في جنوب السودان» (بريد إلكتروني ومقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع أدوم يعقوب «كوغو»، يناير/كانون الثاني ٢٠١١).

١٣٠. أنظر بيان لجنة التحقيق في قضية أدوما حسب الله جدارب وتحريره (٢٠١١).

١٣١. مقابلة هاتفية أجراها الكاتب مع أدوم يعقوب «كوغو»، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١٣٢. مقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع عد من قادة المتمردين التشاديين، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١٣٣. ويطلق عليها أحياناً اسم مينوركات ٢ لتمييزها عن مينوركات ١، أي بعثة الأمم المتحدة التي كانت بمثابة مظلة لقوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، غير أنها كانت تقوم بشكل رئيسي بتدريب المفرزة الأمنية المتكاملة، وهي قوة جديدة مؤلفة من ٨٥٠ عنصراً من الشرطة والدرك المسؤولين عن ضمان الأمن في مخيمات اللاجئين الدارفوريين الـ١٢

ومحيطها في تشاد.

١٣٤. «لقد ذهبت إلى تشاد والسودان للتفاوض مع الرئيس إدريس ديبي وعمر البشير بشأن نشر عملية لحفظ السلام في تشاد. وهما قد وافقا على ذلك. فجاء التصويت، بناء على مبادرة من فرنسا والمملكة المتحدة، على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٦٩ بشأن نشر هذه القوة في دارفور (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) (كتحقيق لهذا النضال الرامي إلى ضمان المزيد من الأمن (كوشنير، ٢٠١٠ ترجمة الكاتب).

١٣٥. أنظر أيضاً مجلس الأمن الدولي (UNSC) (٢٠١٠، ص. ١٣).

١٣٦. المداخلات في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. يفيد التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠ يفيد أن ٤٣,٠٠٠ نازح داخلياً كانوا قد عادوا إلى قراهم قبل موسم الأمطار للعام ٢٠١٠ (يوليو/تموز – سبتمبر/أيلول)، مع ١٣٧,٥٠٠ نازح داخلياً لا يزالون في المخيمات. أنظر مجلس الأمن الدولي (UNSC) (٢٠١٠، ص. ١).

١٣٧. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٣٨. مداخلة الجنرال داغاش في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٣٩. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين التشاديين، باريس، مارس/آذار ٢٠١٠.

١٤٠. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين في قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

١٤١. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٢. مداخلة الجنرال داغاش في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٣. مقابلة أجراها الكاتب مع عبد الواحد عبود مكاي، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٤٤. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٥. مداخلة الجنرال داغاش في مؤتمر السلام والأمن في تشاد الذي نظمته لجنة متابعة الدعوة إلى السلام والمصالحة، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٦. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٧. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٨. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٤٩. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٥٠. مقابلة أجراها الكاتب مع احد المسؤولين في مينوركات، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

١٥١. مقابلة أجراها الكاتب مع عدد من القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١٥٢. مقابلات أجراها الكاتب مع زعيم سابق لحركة العدل والمساواة (JEM)، نجامينا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠، ومع قادة لاتحاد قوى المعارضة (UFR)، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٥٣. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة اتحاد قوى المعارضة (UFR)، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٥٤. أنظر http://www.presidencetchad.org/Decrets/decrets_1093_2010.html و http://www.presidencetchad.org/Decrets/decrets_1094_2010.html.

١٥٥. إلى جانب التقارب مع السودان، كان الرئيس ديبي يسعى بشكل متزايد للحصول على دعم عشيرة والدته، غيريكورا، مقابل كوليالا، عشيرة والدة تيمان وعشيرة والديهما المشترك.

١٥٦. مقابلات أجراها الكاتب مع البري في الشتات، باريس، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٥٧. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/darfur/HSBA-Armed-Groups-JEM.pdf>.

١٥٨. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١. أنظر تانر وتوبيانا (٢٠٠٧، ص. ٥٢).

١٥٩. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، نجامينا، مارس/آذار ٢٠١٠. وقد ظلّ هلال على اتصال بحركة العدل والمساواة (JEM) من خلال عائلة ديبي، على الأقل منذ العام ٢٠٠٦ (أنظر أعلاه). وفي صيف العام ٢٠١٠، انتشرت شائعات بأن هلال كان يأمل الانضمام إلى الحركة مع عدة آلاف من الجنود. لكن وفقاً لقادة بحركة العدل والمساواة (JEM)، لم يكن هذا القائد العربي يرمي سوى إلى ضمان إجراء اتفاق للسماح لجمال عشيرته بالوصول إلى مراعي جيزو في شمال دارفور، وهي منطقة خاضعة لسيطرة المتمردين. لقد كان موسم الأمطار جيداً جداً، مما سمح بخضرنة الصحراء بعد عدة سنوات من دون جيزو (مقابلة هاتفية أجراها الكاتب مع أحد قادة حركة العدل والمساواة (JEM)، يناير/كانون الثاني ٢٠١١).

١٦٠. أنظر فلينت (٢٠١٠، ص. ٣٨)؛ مارشال (٢٠١٠، ص. ٨٨).

١٦١. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين في قوة الاتحاد الأوروبي (EUFOR)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

١٦٢. بريد إلكتروني من مصدر في الحكومة السودانية، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

١٦٣. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/darfur/HSBA-Armed-Groups-JEM.pdf>.

١٦٤. أنظر رويترز (٢٠١١).

١٦٥. من بين المتمردين الدارفوريين، كل من حركة العدل والمساواة (JEM) وجيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM) قد أعربا صراحة عن هذا التخوف.

١٦٦. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من القادة في حركة العدل والمساواة (JEM)، باريس، يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

١٦٧. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة جيش تحرير السودان – فصيل جوبا (SLA–Juba)، جوبا، يونيو/حزيران ٢٠١٠. أنظر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) (من دون تاريخ محدد).

١٦٨. مقابلات أجراها الكاتب مع عدد من قادة جيش تحرير السودان – فصيل جوبا (SLA–Juba)، جوبا، يونيو/حزيران ٢٠١٠. أنظر حكومة السودان (GoS) (٢٠١٠).

١٦٩. وهاتان المجموعتان كانت «جماعة طرابلس» أو «القوات الثورية لتحرير السودان»، وجماعة خارطة الطريق أو جماعة أديس أبابا التي أنشأها المبعوث الخاص للولايات المتحدة بدعم من إثيوبيا.

١٧٠. وهو قد توفي في جوبا في أوائل العام ٢٠١١.

١٧١. مقابلات أجراها الكاتب مع الجماعات المنشقة عن جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW)، الدوحة، يوليو/تموز ٢٠١٠، ومقابلات هاتفية مع الجماعات المنشقة عن جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (SLA–AW) في جوبا، أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. أنظر حكومة السودان (GoS) (٢٠١٠)؛ جبريل (٢٠١٠، ص. ٢٠).

١٧٢. اتصالات هاتفية أجراها الكاتب مع جوبا، أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، ومقابلة مع رئيس جيش تحرير السودان – فصيل الوحدة (SLA–Unity)، الموقع محجوب، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠. أنظر حكومة السودان (GoS) (٢٠١٠).

١٧٣. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد المسؤولين السابقين في جيش تحرير السودان – فصيل مني مناوي (SLA–MM)، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٧٤. بريد إلكتروني مع احد الدبلوماسيين الفرنسيين، يناير/كانون الأول ٢٠١١.

١٧٥. أنظر أيضاً «سودان تريبيون» (٢٠١٠ح؛ ٢٠١٠ط).

١٧٦. لمزيد من المعلومات حول منطقة كافيا كينجي، أنظر توماس (٢٠١٠).

١٧٧. بريد إلكتروني من أحد المراقبين الدوليين في دارفور، مارس/آذار ٢٠١١.

١٧٨. مقابلات أجراها الكاتب، الخرطوم، ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

١٧٩. مقابلة أجراها الكاتب مع أحد قادة حركة العدل والمساواة (JEM) نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

١٨٠. رسائل الكترونية ومقابلات هاتفية أجراها الكاتب مع دبلوماسيين غربيين، يناير/كانون الثاني ٢٠١١. أنظر سودان تريبون (٢٠١١ب).

١٨١. صرح بذلك الرئيس كير إلى الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر الذي أرسل مركزه بعض المراقبين للاستفتاء. أنظر مركز كارتر (٢٠١١). أنظر سودان تريبون (٢٠١١أ؛ ٢٠١١ج).

١٨٢. مقابلات الكاتب هاتفيا مع زعماء ثوار سابقين دارفوريين موجودين في جوبا وكمبالا، يناير/كانون الثاني و مارس/آذار ٢٠١١.

١٨٣. حول هذه القضايا، أنظر جونسون (٢٠١٠).

١٨٤. مقابلات الكاتب مع قادة حركة العدل والمساواة (JEM) في كوردفان والمقاتلين في منطقة كورنوي في شمال دارفور. أنظر تانر وتوبيانا (٢٠٠٧، ص. ٣٥)؛ فونترير (٢٠٠٩، ص. ٢١٣)؛ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) (بدون تحديد تاريخ).

قائمة المراجع

Accord de N'Djaména. 2010. Accord de N'Djaména sur la normalisation des relations entre le Tchad et le Soudan. 15 January. <http://www.primature-tchad.org/index.php?option=com_content&view=article&id=210>

AFP (Agence France-Presse). 2010a. 'Le chef d'un mouvement rebelle du Darfour expulsé du Tchad.' 19 May.

—. 2010b. 'La force de l'ONU au Tchad et en Centrafrique va plier bagages.' 25 May.

—. 2010c. 'Tchad/Minurcat: N'djaména confiant, ONG, rebelles, opposition inquiets.' 26 May.

Baldo, Suliman. 2009. 'Darfur and Whole-of-Sudan Scenarios.' In Damien Helly, ed. Post-2011 Scenarios in Sudan: What Role for the EU? Paris: European Union Institute for Security Studies, pp. 25–30.

Carter Center. 2011. Trip Report by Former U.S. President Jimmy Carter to Sudan, Jan. 5–16, 2011–Jan. 18, 2011. Atlanta: Carter Center.

Comité sectoriel de la RSS (Réforme du secteur de la sécurité). 2009. Atlas des systèmes sociaux et institutionnels d'utilisation de l'espace Est centrafricain. Bangui: Comité sectoriel de la RSS. November.

Communiqué du Comité d'investigation et de libération D'Adouma Hassaballah Djadalrab. 2011. 'Chad: Communiqué du Comité d'investigation et de libération D'Adouma Hassaballah Djadalrab.' Blog. 18 February. <http://www.tchadhanana.org/article-tchad-communique-du-comite-d-investigation-et-de-liberation-d-adouma-hassaballah-djadalrab-67490622.html>

Debos, Marielle. 2008. 'Fluid Loyalties in a Regional Crisis: Chadian "Ex-liberators" in the Central African Republic.' African Affairs. March, pp. 225–241.

—. Forthcoming. 'Living by the Gun in Chad: Armed Violence as a Prosaic Occupation.'

De Waal, Alex. 2008. 'Regional Dimensions to Sudanese Politics.' Unpublished document. Conflict Prevention and Peace Forum. 22 April.

Enough Project. 2009. 'Chad's Domestic Crisis: The Achilles Heel for Peacemaking in Darfur.' July. <http://www.enoughproject.org/publications/chads-domestic-crisis-achilles-heel-peacemaking-darfur#_edn1>

Flint, Julie. 2010. Rhetoric and Reality: The Failure to Resolve the Darfur Conflict. HSBA Working Paper No. 19. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SWP%206%20Darfur%20rebels.pdf>

Fontrier, Marc. 2009. Le Darfour: organisations internationales et crise régionale, 2003–2008. Paris: L'Harmattan-Aresæ.

GoS (Government of Sudan). 2010. Special Report on the Presence of Darfur Movements' Elements in the South. Unpublished document.

Haggar, Ali. 2007. 'The Origins and Organization of the Janjawiid in Darfur.' In Alex de Waal, ed. War in Darfur and the Search for Peace. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, pp. 113–39.

HSBA (Human Security Baseline Assessment). n.d. 'Sudan Liberation Army-Juba (1) [SLA-Juba (1)].' Accessed January 2011. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/darfur/HSBA-Armed-Groups-SLA-JUBA.pdf>

—. n.d.b. 'Armed Entities around Abyei.' Accessed February 2011. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/facts-figures/armed-groups/three-areas/HSBA-Armed-Groups-Abyei.pdf>

—. n.d.c. 'Chadian Armed Opposition Groups.' Accessed February 2011. <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures-armed-groups-darfur-chad.php>

Hussein Mohammad, Khalid. 2010. 'Open Pla.' Khartoum Monitor. 2 December, p. 5.

ICG (International Crisis Group). 2009. 'Chad: Powder Keg in the East.' Nairobi/Brussels: ICG. 15 April. <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/central-africa/chad/149-chad-powder-keg-in-the-east.aspx>

Jibril, Abdelbagi. 2010. Past and Future of UNAMID: Tragic Failure or Glorious Success? Kampala/Geneva: Human Rights and Advocacy Network for Democracy. July.

Johnson, Douglas. 2010. When Boundaries Become Borders. London/Nairobi: Rift Valley Institute.

Kouchner, Bernard. 2010. 'Oui, on peut être militant et ministre.' Libération. 24 March.

Lanz, David. 2011. 'The EU and the "Darfurisation" of Eastern Chad.' In Paix sans frontières: Building Peace across Borders Accord No. 22. London: Conciliation Resources. January, pp. 39–42.

Large, Daniel. 2008. Sudan's Foreign Relations with Asia. Pretoria: Institute for Security Studies. February.

Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-CPA Arms Flows. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/pdfs/HSBA-SWP-18-Sudan-Post-CPA-Arms-Flows.pdf>

Marchal, Roland. 2006. ‘Tchad/Darfour: vers un système de conflits.’ Politique africaine, No. 102. June, pp. 135–54. <http://www.politique-africaine.com/numeros/pdf/conjonctures/102135.pdf>

—. 2009. ‘Understanding French Policy toward Chad/Sudan? A Difficult Task.’ Making Sense of Darfur. Social Science Research Council blog. June. <http://blogs.ssrc.org/sudan/2009/06/04/understanding-french-policy-toward-chadsudan-a-difficult-task-1/>

—. 2010. ‘The Regional Dimension of Sudanese Politics.’ In Sudan—No Easy Ways Ahead. Berlin: Heinrich Böll Stiftung, pp. 79–97.

Murphy, Theo and Jérôme Tubiana. 2010. Civil Society in Darfur: The Missing Peace. Washington, DC: United States Institute of Peace. September. <http://www.usip.org/publications/civil-society-in-darfur>

Naftalin, Mark. 2011. ‘Beyond Southern Sudan.’ The World Today. January, pp. 16–17.

Reuters. 2011. ‘Exclusive: Darfur Rebels Urge Rescue of JEM Leader from Libya.’ 28 February. <http://www.reuters.com/article/2011/02/28/us-sudan-libya-darfur-idUKTRE71R4VB20110228>

Saïd, Acheikh Ibn-Omar. 2010. ‘Texte introductif.’ Table ronde sur les problèmes de la paix dans la région Tchad, Soudan, RCA, Institut nationale des langues et civilisations orientales, Paris, 14 January. La lettre de Pour Mieux Connaître le Tchad. March, pp. 1–4.

Stratfor Global Intelligence. 2010. ‘Darfur and the Southern Sudanese Push for Independence.’ 10 December. <http://www.stratfor.com/node/22567/archive>

Sudan Tribune. 2010a. ‘Uganda’s Kony May Have Moved to Darfur, Musevini Says.’ 13 March. <http://www.sudantribune.com/Uganda-s-Kony-may-have-moved-to,34405>

—. 2010b. ‘Ugandan LRA Finds Safe Haven in Troubled Darfur.’ 18 March. <http://www.sudantribune.com/Ugandan-LRA-finds-safe-haven-in,34462>

—. 2010c. ‘UPDATED: Sudan Says Libya’s Expulsion of JEM Chief “Imminent”.’ 27 June. <http://www.sudantribune.com/UPDATED-Sudan-says-Libya-s,35502>

—. 2010d. ‘Sudan Closes Borders with Libya amid Growing Diplomatic Tensions.’ 29 June. <http://www.sudantribune.com/Sudan-closes-borders-with-Libya,35522>

— 2010e. ‘JEM Chief to Leave Libya in the Coming Days, Says Sudan President.’ 13 August. <http://www.sudantribune.com/JEM-chief-to-leave-Libya-in-the,35938>

—. 2010f. ‘Darfur Rebels Say LRA Attacked Their Positions near Central African Republic.’ 9 September. <http://www.sudantribune.com/Darfur-rebels-say-LRA-attacked,36221>

—. 2010g. ‘More Chadian Rebels Return to Ndjamena from Darfur.’ 29 October. <http://www.sudantribune.com/More-Chadian-rebels-return-to,36753>

—. 2010h. ‘Sudan’s Spy Chief Demands Juba Arrests Darfur Rebels in Southern Sudan.’ 9 November. <http://www.sudantribune.com/Sudan-s-spy-chief-demands-Juba,36871>

—. 2010i. ‘JEM Rebels Deny Accusations.’ 10 November. <http://www.sudantribune.com/JEM-rebels-deny-accusations-of,36876>

—. 2010j. ‘Khartoum’s Army Bomb South Sudan, Targeting Darfur Rebels.’ 14 November. <http://www.sudantribune.com/Khartoum-s-army-bomb-South-Sudan,36929>

—. 2010k. ‘SPLM’s Support for Darfur Rebels Is a “Declaration of War” – NCP.’ 24 November. <http://www.sudantribune.com/SPLM-s-support-for-Darfur-rebels,37037>

—. 2010m. ‘Bashir Removes Minnawi from Chairmanship of Darfur Transitional Authority.’ 6 December. <http://www.sudantribune.com/Bashir-removes-Minnawi-from,37181>

—. 2010n. ‘Juba Officials Accuse, Sudanese Army Deny Fresh Bombing in the South.’ 8 December. <http://www.sudantribune.com/Juba-officials-accuse-Sudanese,37195>

—. 2010o. ‘Minawi Declares the Death of Darfur Peace Agreement, Seeks Alternatives.’ 13 December. <http://www.sudantribune.com/Minawi-declares-the-death-of,37251>

—. 2011a. ‘Sudanese President Pledges to Resolve Post-referendum Issues before July 9th.’ 5 January. <http://www.sudantribune.com/Sudanese-president-pledges-to,37498>

—. 2011b. ‘UNAMID Chief Said to Visit South Sudan over Darfur Rebels as Khartoum Warns of Delay to Expel Them.’ 11 January. <http://www.sudantribune.com/UNAMID-chief-said-to-visit-south,37574>

—. 2011c. ‘Darfur Peace Partner Denies that He Was Asked to Leave South Sudan.’ 14 January. <http://www.sudantribune.com/Darfur-peace-partner-denies-that,37616>

—. 2011d. ‘Darfur Rebels Say Sudan Torturing Its Captives.’ 25 January. <http://www.sudantribune.com/Darfur-rebel-group-says-Sudan,37754>

—. 2011e. ‘Sudan Concerned over Proliferation of Weapons from Libyan Crisis.’ 19 March. <http://www.sudantribune.com/Sudan-concerned-over-proliferation,38319>

Tanner, Victor and Jérôme Tubiana. 2007. Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur’s Rebel Groups. HSBA Working Paper No. 6. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurvey.org/files/portal/spotlight/sudan/Sudan_pdf/SWP%206%20Darfur%20rebels.pdf>

—. 2010. The Emergence of Grassroots Security and Livelihood Agreements in Darfur. Unpublished report for the US Agency for International Development.

Thomas, Edward. 2010. The Kafia Kingi Enclave. London/Nairobi: Rift Valley Institute.

Tubiana, Jérôme. 2008a. The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April. <http://www.humansecuritygateway.com/documents/SAS_ChadSudanproxywar.pdf>

—. 2008b. 'Land and Power: The Case of the Zaghawa.' Making Sense of Sudan. Social Science Research Council blog. May 28.
<http://blogs.ssrc.org/sudan/2008/05/28/land-and-power-the-case-of-the-zaghawa/>

—. 2009. 'Why Chad Isn't Darfur and Darfur Isn't Rwanda.' London Review of Books, Vol. 31, No. 24. 17 December, pp. 33–35. <http://www.lrb.co.uk/v31/n24/jerome-tubiana/why-chad-isnt-darfur-and-darfur-isnt-rwanda>

—. 2010a. 'After the Sudan–Chad Honeymoon: Why France Still Has to Worry.' Making Sense of Sudan. Social Science Research Council blog. 8 March. <http://blogs.ssrc.org/sudan/2010/03/08/after-the-sudan-chad-honeymoon-why-france-still-has-to-worry/>

—. 2010b. '"Seule une tortue peut mordre une tortue": accords entre groupes rebelles et communautés arabes au Darfour.' Politique africaine, No. 118. June, pp. 205–24.

—. 2010c. Chroniques du Darfour. Grenoble: Editions Glénat, in partnership with Amnesty International.

UFR (Union des Forces de la Résistance). 2009. Document cadre de l'UFR. 12 August. Geneva: UFR.

—. n.d. Déclaration d'intérêt général (August 2009?). Geneva: UFR.

UN (United Nations). 2009. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) concerning the Sudan. S/2009/562. 29 October. < http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2009/562>

UNEP (United Nations Environment Programme). 2007. Sudan Post-conflict Environmental Assessment. June. <http://postconflict.unep.ch/publications/sudan/00_fwd.pdf>

UNSC (United Nations Security Council). 2010. Report of the Secretary-General on the United Nations Mission in the Central African Republic and Chad. S/2010/611. 1 December. < http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/658/36/PDF/N1065836.pdf?OpenElement>

نبذة عن المؤلف

ورقة العمل هذه بقلم جيروم توبيانا. وهو باحث مستقل، متخصص في قضايا دارفور وتشاد، حيث عمل مستشاراً لعدة منظمات مختلفة، بما في ذلك منظمات غير حكومية إنسانية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية وفريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعملية السلام في دارفور. وفي فبراير/شباط ٢٠١١، انضم توبيانا إلى فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن والمعني بالسودان بصفته «خبيراً إقليمياً». كما ألّف العديد من الدراسات والمقالات حول الأزمات في دارفور وتشاد، بما في ذلك ثلاث دراسات نشرت من قبل مسح الأسلحة الصغيرة (واحدة حول متمردي دارفور واثنتان حول العلاقات القائمة بين تشاد والسودان)، بالإضافة إلى عدد من الكتب باللغة الفرنسية، بما في ذلك Chroniques du Darfour (يوميات دارفور)(غلينات، ٢٠١٠). وهو حائز على شهادة الدكتوراه في الدراسات الأفريقية.

لقد راجع ثيو مورفي ورقة العمل هذه، مضيفاً إليها إسهاماته القيمة. وقد عمل مورفي كخبير متخصص في الاستجابة لحالات الطوارئ لدى منظمة أطباء بلا حدود في السودان وغيرها من البلدان؛ كما كان مستشاراً للفريق الدولي المعني بالأزمات في تشاد؛ وقائداً لفريق السودان لدى منظمة العفو الدولية. وقد عمل مؤخراً كاختصاصي في الوساطة مع مركز الحوار الإنساني. وفي الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٧–٠٨، تم إنتدابه كخبير استشاري ضمن فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعملية السلام في دارفور. وهو قد أصدر العديد من المنشورات حول تشاد والسودان، فضلاً عن بعض القضايا المتصلة بمجال العمل الإنساني. حائز على ماجستير في العلوم السياسية والقانون الدولي والاقتصاد والعلاقات الدولية.

شكـر وتقـدير

يود الكاتب الإعراب عن شكره لسائر المدققين الذين راجعوا ورقة العمل هذه وأوردوا تعليقاتهم وملاحظاتهم التي لا تقدر بثمن؛ كما يتوجه بالشكر إلى مسح الأسلحة الصغيرة لدعمه وكرمه غير المحدودين.

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق عام١٩٩٩ ، كما تقوم حكومات بلجيكا، وكندا، وفنلندا، وألمانيا، وهولندا، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المشروع عن امتنانه لما تلقاه من دعم في الماضي والحاضر قدمته حكومات استراليا، وبلجيكا، والدانمرك، وفرنسا، ونيوزيلندا، واسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة : أن يكون مصدراً أساسياً عاماً يغطي جميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية)حكومية وغير حكومية(المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر أفضل الممارسات. ويرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع.وعلم الجريمة، كما يتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة ومنظمات غير حكومية وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland

تلفون: 41229085777+
فاكس: 41227322738+
البريد الألكتروني:sas@smallarmssurvey. org
الموقع الألكتروني: www.smallarmssurvey. org

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان هو مشروع بحث يمتد على عدة سنوات، ويخضع لإدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة. لقد تمّ تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات غير الحكومية الشريكة الدولية والسودانية. ومن خلال إصدار ونشر البحوث التجريبية، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية إلى الحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخطط التحفيز لعمليات جمع الأسلحة المدنية ومبادرات إصلاح القطاع الأمني وضبط الأسلحة في السودان. كما يقدم المشروع توجيهات متصلة بالسياسات حول مسألة التصدي لانعدام الأمن.

صممت أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول حدوده. كما يصدر عن المشروع تقارير مصغرة باسم تقارير السودان (Issue Briefs) تعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وذا استخدام سهل. وهاتان السلسلتان متوفرتان باللغتين الإنجليزية والعربية على العنوان التالي: www. smallarmssurvey. org/sudan

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعماً مالياً مباشراً من التجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الأميركية، وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية. وهو قد تلقى أيضاً في السابق دعماً من فريق إزالة الألغام الدانماركي، ووكالة التنمية الدولية الدانماركية. كما تلقى دعماً من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ: كلير مك إيفوي
مدير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، مسح الأسلحة الصغيرة
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland
البريد الالكتروني: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
الموقع الالكتروني: www. smallarmssurveysudan.org
محرر سلسلة أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA: اميل ليبرن

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ – فبراير/شباط ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، يوليو/تموز ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، فبراير/ شباط ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، مارس/أذار ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة (JIUs) ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، مايو/أيار ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، أغسطس/آب ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨
لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩
تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان (GOSS) الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، أبريل/نيسان ٢٠١٠
أعراض وأسباب: انعدام الأمن والتخلف التنموي في الاستوائية

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦
قوات الدفاع عن جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد ٢ فبراير/شباط ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣ مايو/ايار ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد ٤ مايو/ايار ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥ يونيو/ حزيران ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد ٦ يوليو/ تموز ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تاتّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ يوليو/تموز ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد ٨ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: قضية جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و»دارفورة» تشاد: الخيال والحقيقة
بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ يونيو/ حزيران ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ يوليو/تموز ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ سبتمبر/ايلول ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨
بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم ميليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد ١٩، يناير/كانون الثاني ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، ابريل/نيسان ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، يونيو/حزيران ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة إدماج جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة:
مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، فبراير/شباط ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان:
إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم راين نيكولز

إصدارات أخرى لمسح الأسلحة الصغيرة

إصدارات غير دورية

1. *Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement*, by Eric Berman, December 2000
2. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes*, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and CamillaWaszink, July 2001
3. *Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia*, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. *Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency,* by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. *Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America*, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. *Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia,* by Spyros Demetriou, November 2002
7. *Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons,* by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. *Small Arms in the Pacific,* by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. *Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen,* by Derek B. Miller, May 2003
10. *Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation*, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. *In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka*, by Chris Smith, October 2003
12. *Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as *Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?*, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) Rands In Need of Review 63
13. *Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe*, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. *Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration*, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. *Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities*, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN 2-8288-0064-4

16. *Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe*, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. *Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges*, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. *Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand*, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. *A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004*, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. *Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective*, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, 2-8288-0090-3
21. *Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. *Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District*, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. *Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions*, by Dennis Rogers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. *Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications*, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2- 940415-35-9 (also available in French)
25. *Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08*, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. *Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica*, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0 64 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23

تقارير متخصصة

1. *Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons*, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. *Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo*, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. *Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo*, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. *A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia*, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. *Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands*, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. *La République Centrafricaine: une étude de cas sur les armes légères et les conflits*, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. *Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil)*, by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6
8. *Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo*, par Robert Muggah et Ryan Nichols, publié avec le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD)–République du Congo, décembre 2007, ISBN 2-8288-0089-X
9. *Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims* by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Rands In Need of Review 65 Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0
10. *Firearm-related Violence in Mozambique*, a joint publication of the Ministry of the Interior of Mozambique, the World Health Organization–Mozambique, and the Small Arms Survey, June 2009, ISBN 978-2-940415-14-4
11. *Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdings*, by Pablo Dreyfus, Benjamin Lessing, Marcelo de Sousa Nascimento, and Jlio Cesar Purcena, a joint publication with Viva Rio and ISER, September 2010, ISBN 978-2-940415-40-3
12. *Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report*, edited by Robert Muggah and Emile LeBrun, October 2010, ISBN 978-2-940415-43-4

أوراق العمل

1. *The Role of Small Arms During the 2003–2004 Conflict in Iraq*, by Riyadh Lafta, Les Roberts, Richard Garfield, and Gilbert Burnham, September 2005 (Web version only)
2. *The Use and Perception of Weapons Before and After Conflict: Evidence from Rwanda*, by Cécelle Meijer and Philip Verwimp, October 2005 (Web version only)
3. *Islands of Safety in a Sea of Guns: Gun-free Zones in South Africa*, by Adèle Kirsten et al. , January 2006
4. *How Many Weapons Are There in Cambodia?* by Christina Wille, July 2006 (Web version only)
5. *Avoiding Disarmament Failure: The Critical Link in DDR— An Operational Manual for Donors, Managers, and Practitioners*, by Peter Swarbrick, February 2007
6. *Trading Life, Trading Death: The Flow of Small Arms from Mozambique to Malawi*, by Gregory Mthembu-Salter, January 2009
7. *Surplus Arms in South America: A Survey*, by Aaron Karp, a study by the Small Arms Survey in cooperation with the Conflict Analysis Resource Center (CERAC), August 2009
8. *No Other Life: Gangs, Guns, and Governance in Trinidad and Tobago*, by Dorn Townsend, December 2009 66 Small Arms Survey HSBA Working Paper 23
9. *National Implementation of the United Nations Small Arms Programme of Action and the International Tracing Instrument: An Analysis of Reporting in 2009–10 (Interim Version, June 2010)*, by Sarah Parker, June 2010
10. *Surveying Europe's Production and Procurement of Small Arms and Light Weapons Ammunition: The Cases of Italy, France, and the Russian Federation*, edited by Benjamin King, July 2010

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War, edited by Robert Muggah, published by Routledge, January 2009, ISBN 978-0-415-46054-5

Rands In Need of Review 67: L'insécurité est une autre guerre: Analyse de la violence armée au Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, April 2009, ISBN 978-2-940415-12-0

Insecurity Is Also a War: An Assessment of Armed Violence in Burundi, by Stéphanie Pézard and Savannah de Tessières, published by the Geneva Declaration Secretariat, October 2009, ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament, edited by Aaron Karp, published by Routledge, July 2009, ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines, edited by Diana Rodriguez, co-published with the South–South Network for Non-State Armed Group Engagement, April 2010, ISBN 978-2-940415-29-8

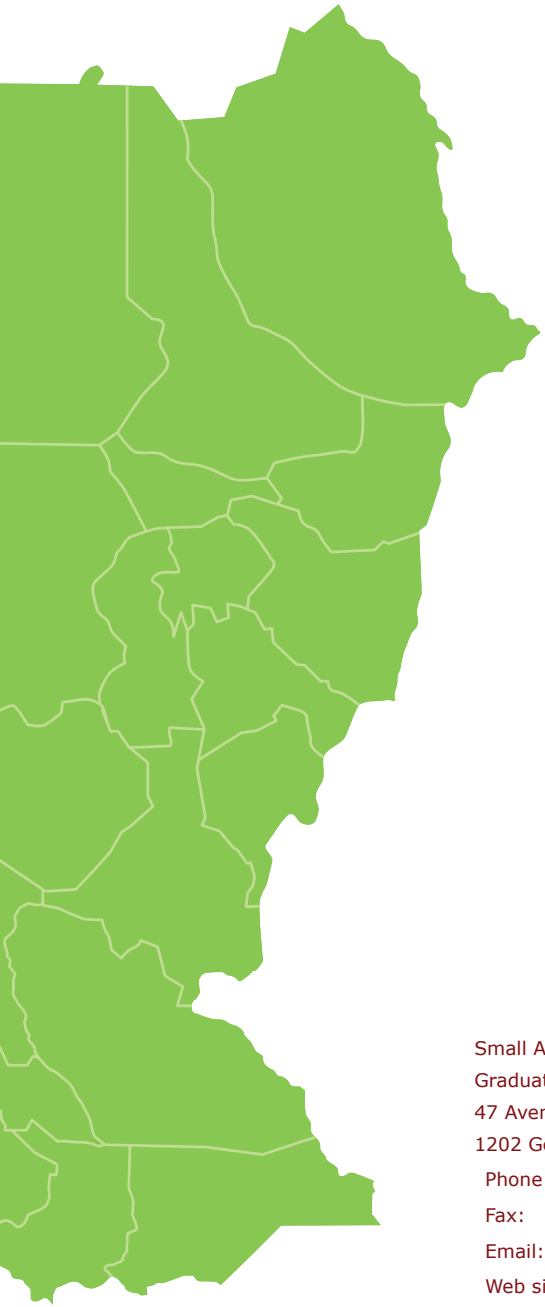

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland

Phone:	+41 22 908 5777
Fax:	+41 22 732 2738
Email:	sas@smallarmssurvey.org
Web site:	www.smallarmysurvey.org